

١٢٥٠

منهج
إيمان
المعوي
في الدما

۲۱۶.۵
۸۰۰

٢١٦٢

ش . ج

شرح أبيات ابن المقرئ في الدما (الواجبة

على الحاج) ، تأليف ابن الجمال ، على
ابن أبي بكر - ٧٢٠ هـ . بخط عبد الرحمن
ابن أبي السعود يحيى بن أبي السعود
الكا زروني ٨٣٠ هـ .

١٤٠٥ ر ٢٠٥ × ٤٠٥

٢٢ س

٤٥ ق

١٢٥٠

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد
هدية العارفين
الاعلام ٥ : ٧٤

٧٥٩ : ١

العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله .
أ . المؤلف . ب . الناسخ . ج . تاريخ النسخ

ف - ٥١٢٦ -
 ١٢٩٨١٨١٨١٨١٨١

المجلد : ابن الجبال في الفصائل

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب : شرح أبي الجبال في الفصائل
 اسم المؤلف : علي بن الجبال
 تاريخ النسخ : ١٠٨٣ هجرية
 عدد الأوراق : ٤٤٢
 ملاحظات : في مجلدات - ٢١٦، ٢١٧
 ش. ح.

(5)

(119)

روح ابيات العلامة بن المقرئ في الدعا لولانا وسيدنا الشيخ العلامة
خاتمه المحققين بقية المجتهدين موضع نقل المتأخرين
ببlessه الله الامين مولانا الموصوف الشيخ علي بن اجمال
الشافعي الانصاري ثم المكي رحمه الله
تعالى وضعه بالنظر الى وجهه

وتفع به وبكتابه
امين وصلى الله
على سيدنا محمد
وصحبه
وسلم

اوعى على نيل
الله على طلبة
العلم
علي بن
محمد بالاسلم

تعرض الاعمال على الله يوم الاثنين والخميس فيغفر الله الذنوب الا ما كان من متشاخنين
او قاطع رحمهم رواه الطبراني في الكبير عن اسامه بن زيد تعرض الاعمال يوم الاثنين
والخميس على الله وتعرض على الانبياء وعلى الابرار والامهات يوم الجمعة فيغفرون بحسناتهم
ويزداد وجوههم بياضاً واشراقاً فانقوا الله ولا تؤذوا مواضع موتاكم رواه ابيهم
عن والد عبد العزيز بن اجماع الصغير

قول علي الانبياء
اي على النجوم
اما على بنيت عليه
افضل الصلاة وان
السلام فتقر من عليه
وهي احب اليه
فان



بسم الله الرحمن الرحيم يسر ولا تعسر

الحمد لله العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين **وبعد** فهذا
 توضيح على آيات الامام العلامة امير المؤمنين في الدرر النورية على الحاج والمختار حجة الله
 طاهر وتاب القبول امين قال رحمه الله تعالى بعد ما ابتدئ بالبسملة لفظا وخطا اذ جلالة
 تقتضي اجزأه بان فعل ذلك ليكون آتيا بما تضمنه حديث كل امر ذي بال الى اخره وانما جري
 سائر هذه العلامة الشيلية وهو للراصد حيث اطلق في هذا الكتاب ذلك لدفع ما عساه ان يقال
 فكلامه سند متين مقدم كما قاله شيخنا العلامة عبد الوهاب المكي بحسب ربه الله تعالى
اربعة الحم فيها استغرائي **دما** جمع دم مخففا وهو الافح ومشددا حقيقة والمواد بها
 هذا واحد النعم مجازا وحقيقة عرقية **ج** بفتح اوله وكسر لغته القصد او كثرته الى من يعظم
 وسرها قصد الكعبة للنسك كما في المجموع وعليه نقد مشهور مجاب عنه ومعتوض عليه
 هذا محلها ونفس الافعال كما قاله ابن الرفعة وارتضاه العلامة بن قاسم ومثل الحج العرف
 فلو عثر بنسك اي يسكون السنين لشمها كما قاله الساهر رحمه الله تعالى اي حقيقة فلا يرد جواب
 محسبه يخ مشايخنا المشاء اليه عن المتن بان الحج شامل للعمرة ومن قسم قالوا العمرة الحج
 الاصغر لان شمولها وتسميتها حج أصغر انما هو على سبيل المجاز هذا محصل ما قاله
 شيخنا عبد الملك العصامي رحمه الله تعالى في شرحه وفي قوله على سبيل المجاز بحث طاهر
 اذ ظاهر كلامهم ان تسميتها بذلك حقيقة شرعية سيما مع التقييد المذكور لجواب المحتج
 المذكور في محله فتأمل وقوله **حجر** اي فيها ووجه الحصر ان الدر اما مرتب
 وهو ما لا يجوز العدول عنه الى غير الابد العجز عنه او غير وهو ما يجوز العدول
 عنه الى غير مع القدرة عليه فهو مقابل الترتيب وكل منهما إما مقدر وهو ما قد
 بدله بشئ محدود أو معدل وهو ما أمر فيه بالتقويم والعدول عنه الى غير قال الساهر
 اي غالبا قال محسبه واحترز بتعني واجب العبد المحصر فانه معدل أمر فيه بالتقويم
 وليس فيه عدول عنه الى غير بل هو مخاطب بالصوم ابتداء فلم يعدل عنه الى غير انتهى
 قال شيخنا عبد الملك وانقد اقتصاره على الواجب المذكور بواجب العبد اذا أتلف شجر أو

انتهى فليتأمل فانه قد بقي واجبه اعني العبد اذا انسده نسكه بجماع فالجواب ان اريد بالمعدل
 على وجه اللزوم فما قاله المحتج وزدته اي على وجه التحيز فيسبغ استيفاء الاقسام كما مراده
 المنتقد وزدته لشر ما ذكره في العبد يجري جميع اقسام الدم فلا وجه للاقتصار على ما ذكره
 واجبه فيها الصور اذ لا ملك له وان ملكه سيده فلا شكل واراد ويجاب بان محل تصور الا
 كلها في حق من يتصور منه ذلك وهو المحر بخلاف غير فيحتمل لا يرد ما زاد الساهر ولا ما فرغ
 عليه من كلام المحتج وغيره ولذا لم يذكر هذا القيد غير فيما علمت لما علمت **فالاول** مبتدا
 خبره في البيت الثاني قوله تنع بجذف المضاف اي دم تنع **الرب المقتدر** صفة الاول وهذا
 الاعراب وان لزم عليه التضمن الذي هو على التحقيق ليس بجيب كما ذكرته في غير هذا المحل
 خلافا لاكثرهم والى من جعل المرتب خبرا للمبتدأ وجعل تنع خبرا مبتدأ محذوف وان لم يلزم
 عليه ما ذكره لما استعرقه بعد ان شاء الله تعالى **تنع** اي دمه وهذا هو الاول من اقسام
 هذا الدم المذكور في هذا النظم وانما قد مر لشوته بالنس والقياس والحب الاشهر وطائفة
 الاول الاحرام بالعمرة ولو بعد مجاوزة الميقات محذوف وتقيم اعمالها في اسهر الحج المأبوج من
 عامها الثالث ان لا يكون فاعل ذلك من حاضري الحرم حال الاحرام بالعمرة الرابع ان لا يعود
 لاحرام الحج الى ميقات او مرحلتين قبل تنبسه بنسك فحج بالاول ما اذا وقع الاحرام بالعمرة
 في غير اسهر الحج ولو في اخر جزء من رمضان والاثنيان ببقية اعمالها في اسهر الحج بل تكون
 لكن لو بعد دون من اتى بها كاملة في رمضان ومنه يوضح ان من حج شرا من العمرة في اخر
 جزء من ذي الحجة واتى ببقية اعمالها في محرم يكون آتيا بالافراد الافضل وهو واضح وما
 به العلامة بن قاسم رحمه الله تعالى ومعلوم ان ثوابها به دون من اتى بها كاملة في ذي الحجة
 وبالثاني ما اذا لم يقع الحج في عام العمرة بان لم يقع أصلا او وقع في عام اخر فلا دم كما جاعل
 العمادة رضي الله تعالى عنهم بسند حسن وبالثالث ما اذا كان فاعل ذلك من الحاضرين وهم
 ممن استوطنوه او محلا دون مرحلتين منه بالفعل لا بالنية حال الاحرام بالعمرة لا بعد
 بخلاف من مرحلتين او اكثر لان من على دون مسافة القص من محل الحاضر فيه بل يسجد
 ومن له مسكنان قريب من الحرم ويعيد منه يعقب ما مقامه به كمن حيث لا اهل له ولا مال

حاشية

تنازع فيه احرام وتقيم فاعمل الثاني
 على اختيار المصيرين وحذف من
 الاول لانه فضله صحيح

نية

وان كان له ذلك بكل منهما او باحدهما فحاله اهل وماله دايماً ثم الكثر حيث كان اهل فقط
في الاخر فحاله اهل كذلك حيث كان ماله في الاخر فحاله ماله كذلك واهله حليلته واولاده
المحاجر ثم ما قصد الرجوع اليه حيث استويا فيما ذكر ثم ما خرج منه حيث نوى الرجوع
اليها او لم ينو اصلاً ثم ما احرم منه حيث استويا خروجا وغيره ومن لو طهر طريقان
احدهما على دون مرحلتين من احرمه والاخرى على مرحلتين منه فهو حاضراً كما استوجبه
بعض مسائنا ثم قال الله تعالى قال فعليه اهل السلامة من احاضرن انتهى وكلامهم يقتضيه
لكن في التحفة في باب صلاة المسافر ما هو صريح في ان من كان بينه وبين احرمه او مكنة
على خلاف المخرج مرحلتان ولو من احدي الطرقتين لا يعد من الحاضرين جواباً عن عدم المناقاة
بين قوتهم في حق قرن المنازل انهما على مرحلتين من مكة مع ان لها طريقتين طويلتين وقصيرتين
وبين ما قالوه فيما له طريقان طويل وقصير يقتضي المسلك فليتا مثل فان الواجب هو الاول
اذ الاصل براءة الذمة من الدم ولا نظر لكونه بعيداً عليه ان مترتبة على الكثر من ذلك باعتبار
ذلك الطريق لما عرفت ان الاصل يرجح الاول ثم راي عن بعضهم تفصيلاً وهو انه لا يقتضي
ما يكون سلوكه به اكثر اخذاً اذا كان له مسكنان وكانت اقامته باحدهما اكثر انتهى
وهذا هو الذي اخذه من اعتبارهم في من له مسكنان في احاسيه ثم قال ويحتمل انه
حاضر مطلقاً لان مترتبة عليه انه على دون مرحلتين ولا نظر لكونه بعيداً عليه انه
الكثر من ذلك لان الاصل براءة الذمة من الدم انتهى وهو الذي ذكرته اولاً ثم راي
عبارة التحفة في باب صلاة المسافر وهي ان ابن عباس ومنعه صلى الله عليه وسلم عنهما ان كلامه
جدة والطائف وعسفان على مرحلتين من مكة ثم قال نعم قد يعارض ذلك الطائفة
قوتهم في قرن المنازل انه على مرحلتين ايضا مع كونه اقرب الى مكة بنحو ثلاثة اميال او اربعة
وفد يجاب بان المراد بالطائف هو ما قرب اليه فيشمول قرننا انتهى واذا تأملت ان
لك ان اهل السلامة من احاضرين قطعاً بنص كلام ابن عباس وابن عمر ولو مع النظر لقوتهم
ان قرننا على مرحلتين اذ احرم من اي طريق كان للسلامة على اكثر من اربعة اميال
وحينئذ فالحق فيمن عد الذكور من اهل الطائف وجدة وعسفان والساكنين والباقيين

عاد قبل تلبسه بنسك الى الميقات الذي احرم منه العرة احل ما جاز ولو من موضع ما عن
له قال في التحفة واحاق بعضهم به افاقاً بمكة خرج منها لاد في احل واحرم بالعمرة ثم
فرغ منها واحرم بالجمع من مكة وخرج لاد في احل فلا دم عليه ليس في محله لان المراد بالميقات
اي في قوتهم وان لا يعود لاحرام الحج الى الميقات ميقات الا فاقى اي وهو المواقيت الخمسة
المخصوصة ومسكنه اذا كان بين مكة والميقات وما احلقت به اي كوضع الارادة لا المكنى كما هو
به وبنيته في شرح العباب انتهى وكيفيه العود الى كل مسافة الميقات او الى ميقات اخر
او الى مرحلتين من مكة وحمل في التحفة لتعليل الرخصة فيما لو عاد الى ميقات اقرب
ينفعه العود لانه احرم من موضع ليس ساكنه من حاضري احرم مقتضى انه لا ينفعه
العود لذات عرق او قرن او يلزم على مرجحه ان المسافة من احرمه على انه غير من اد قال
لان هذا التعليل جرى على طريقة الرافعي ولا يلزم من ضعف ضعف المحلل قنائه وجرى
في حاشية الايضاح على ما افهمه لتعليل الرخصة المذكور من انه لا يكتفيه العود لمحلتي من
مكة بل من احرمه وما في التحفة هو المعتمد ثم قال فيها ويفرق بين اعتبارهما هنا من مكة وشم
من احرمه برعاية التحفيف فيهما المناسب لكون دهر التمتع ما دونها فيه انتهى زاد تليده شيخ
مسائنا العلامة عبد الرؤف بعد اعتماد ما في التحفة والنص يحج مخالفة الحاشية ولشرف
احاضر انتهى قال في متن المحترم وقول البلقي من دخل مكة في غير شهر الحج ثم اعتمر فيها
اي شمر حج من سنته لا يلزمه دم منى على ضعف انتهى اي وهو ان احاضر من حصل
مكة او بقرىها ولو مسافراً والمعتمد خلافه ثم قال والمتمتع الذي يجمع به اطراف كلام
الشيخين كما بينته في حاشيته ان من بين وطنه واحرمه مرحلتان يلزمه دم المتمتع سواء
احاضر ميقاته مريداً للنسك ام لا او دولها لم يلزمه انتهى وبه يعلم رد ما لبعضهم
هنا والله اعلم وكما يقتضيه هذه الشروط للدم يقتضي في وجه التسمية متمتعاً
والاصح انها لا تقتضي للتسمية ولذا قال اصحابنا بيع التمتع والقران من المكنى خلافاً لابي حنيفة
قال في التحفة وخرج بقوتهم قبل تلبسه بنسك ما اذا عاد بعد تلبسه به فلا ينفعه
العود سواء كان ذلك النسك وقفاً او طراً وقد مر بان يطوف المتمتع المذكور بعد خروجه

عاد قبل تلبسه بنسك الى الميقات الذي احرم منه العرة احل ما جاز ولو من موضع ما عن



من مكة الى محل دون مسافة القمر منها واحرامه منه او وادع مسنون بان يحرم منها بالبحر
 ثم يطوف للوداع عند خروجه لعرفة ولو اراد السعي في الصورة الثانية عقب الطواف
 فصل لذه لك الظاهر نفسه لانه طواف قدوم صحيح ليس واقعا بعد الوقوف وقد
 نصوا على ان السعي يصح بعد الطواف المذكور وخرج بقولهم ليس واقعا بعد الوقوف
 ما اذا وقف ثم افاض من عرفته الى مكة لطواف الافاضة ودخلها قبل نصف الليل فيسن
 حينئذ في حقه طواف القدوم ولا يحزبه السعي بعده لانه اذا وقف تغيب ايقاعه
 بعد الافاضة **وملكه** فيما يظهر من كان بمكة وأحرم منها وخرج لما ذكر ثم عاد
 فانه ليس له طواف القدوم وله السعي بعده **ثم** رأت العلامة عبد الرؤوف
 في شرح المختصر نقل عن مولف الشهاب بن حجر انه مال الى ذلك اي في الثانية ومثلها الاول
 بلا شك لصدق الضابط عليها واعلم انه عثر في الحقة بدل التعبير بنسك
 يقبل الوقوف فكتب عليه مولانا وسيدنا شيخنا محقق عصره السيد محمد صالح الله تعالى عنه مقتضا
 نفع العود قبله ولو بعد طواف القدوم فيما لو أحرر بالبحر خارج مكة او طواف الوداع
 المسنون عند الذهاب الى عرفه **وقد** حرم في فتح ايجاد بان العود حينئذ لا ينفع الا
 ولا القارن وهو مقتضى ما في شرح الروض وحسن في الحاشية تعميم النسك الذي ينع
 التلبس به نفع العود بالمتنع وأما القارن فيجزية العود قبل الوقوف وان سبقا
 نحو طواف قدوم وقرق بينهما بما لا يخلوا عن تكلف وهو مقتضى متن الروض فان
 عثر في المتنع يقبل النسك وفي القارن يقبل الوقوف لكن زاد سارحه في هذا المحل
 قوله او نسك آخر كما استدل به أنفا وأما صاحب المغني والمهابة فلم ينع صلا لانه
 لهذا القيد في المتنع وقيداه في القارن يقبل الوقوف بعمامتي الروض اهـ وحاصل
 الفرق الذي ذكره في الحاشية ان المتنع فرغ من بعض تحلل الشكين فامر فعله لشبه ما
 به التحلل وهو الطوافان المذكوران وأما القارن فلا ياخذ في اسباب التحلل الا بالوقوف
 قال شيخنا العلامة عبد الرؤوف في شرح المختصر وقد يقال مثل الطوافين المذكورين
 بالنسبة للمتنع البيت بنى ليلة التاسع فلا ينفعه العود بعده حسداً إلا أن يقال ليس

مطلوب تعيين ايقاع السعي بعد طواف
 الافاضة اذا وقف بعد عرفته

مطلوب عود المتنع قبل الوقوف

المذكور على صورة ركن بل على صورة واجب ولا دخل له في التحلل فينفعه العود حينئذ
 وهو الظاهر كما بينته في حاشيتي على شرح آيات الد ما انتهى **وقد** يجب الد على
 غير حرم كاستحبابه أو جبره بتمتعه وكالولي بسبب تمتع موليه أو قرانه واحصاه و
 ارتكاب العصى المبيح المحرم مخطوفاً بخلافه اذا كان غير حرمي فلا قد به على واحد منها
 وان كان انلا فبخلاف الالفه مال ادعي وكالاجنبى ان اطيع غير حرمي بخلافه اذا كان
 مميماً فيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى والمراد بالدم حيث أطلق حذرة ضان وان لم
 تستحل سنة او ما لها سنة وان لم تجزع او ثنية مع لها سنتان أو سبع بدنة او بقرة سن
 الاولى خمس والثانية سنتان وسرط اجزاء الكل ان يحزى اضحية سن كما تقدم وسلامة
 فلا يحزى ما به عيب ينقص المأكول نقصاً يبيح كيسي حرم وان رجي نواله ومرض يظهر
 به الهزال ومنه يحمل على المصحح في شرح المذهب وان قال بان الرفعة ان المشهور الاجزا
 والفرق بين ما هنا والركوة ان المقصود فيها كثرة القيمة والدم والنسل وهو موجود فيها
 والمقصود هنا السلامة مما تقدم والحاصل ليس كذلك فساد اللحم بحيث يضر تناوله
 وخرج من بين ولو قبل حال الذبح على الاصح بحيث تسبقها الماشية الى المري الطيب وهذا
 نور احاديث العينين وهزال مع ذهاب مخ بحيث لا يرغب فيه في الرخاؤ له قل رعيها ولحز
 ما قطع من نحواذنه من كل عضو صغير يظهر فيه نقص السير كاللسان والصرع والاليه
 دون فخذ جزء وان قل وسبع البدنة والبقرة ان يملك كل منها حياً ويقوم السبع من كل
 مقام الساة في سائر الد ما الواجبة وغير الساة من بدنة وبقرة عن الساة الواجبة
 خلاجزاء الصيد فان العبرة فيه بالمماثلة كما ساقى ان شاء الله تعالى **قال** العلامة
 عبد الرؤوف وانما لم يحز وذهب عن فضة لان السارح صلى الله عليه وسلم لم يكتف باحدهما
 عن الاخر عند وجوبه واكتفى ببدة عن سبع شياء فاجزاه عن ساة بالاولى اي وقع عنها
 سبع البدنة لمحصل المقصود من كل بارقة الدم والراهب تطوح كذا قالوا ويصح وقوع
 جميع هلعن الساة كما في البعير عن الحسن انتهى وقوله واكتفى ببدة عن سبع شياء اي اذا
 لزمت باسباب مختلفة لا في جزاء المثل وقولهم ان سبع البدنة والبقرة يقوم مقام الساة

مطلوب حصول الدم على غير حرم
 الكلب اطلق
 مطلقاً لما لا بد من دم حيث اطلق

مطلوب احراز الحامل في الدم

أي مع وجود ما يخصه من جلد وسعر ووبر وظلف وخنق وسن وسائر الأجزاء لا يسمى سبعة
 إلا حينئذ من حيث الأجزاء لا من حيث الأفضلية فالساعة ولون المعز بالصفة المتعينة أفضل
 من السبع وإن كان لم الشبع الكثر ويبدل وقت وجوب الدر على المتع باحراره
 بالبح لأنه انما يصير متمعا بالعمرة إلى الحج حينئذ ومع ذلك يجوز تقديمه عليه بعد فراغ العمرة
 لأنه حق مالي تعلق بسببين فيجوز تقديمه على ثانيهما وهذا هو معنى قولهم على أحدهما
 والافضل ذبحه يوم النحر للاتباع قال في التحفة ومن ثم أخذ منه الأيمة الثلاثة
 امتناع ذبحه قبله تنبيه لو كره المتع العمرة في أشهر الحج فهل يتكرر عليه الدر أو لا
 جرى في التحفة ومنه مختصر الإيضاح على الثاني وإن أخرج به قبل التكرار وعندها فيها
 بان الموجب الدر المتع هو ربح الميقات إذا لواحر من الحج أو لامن ميقات بلده لا حتما
 بعده انبهر بالعمرة من أدنى الحل والمتع لا يخرج من مكة بل يخرج من الحج منها في الميقات
 في حق من كره العمرة بالمحلي المذكور لم يتكرر وتبعه تليده العلامة عبد الرؤوف في شرح المختصر
 وقرئ بين هذه وبين ما لواحر من العمرة في أشهر الحج وانتهى شرح قرن من عامه حيث يلزم دمان
 بان هذا القاطن المذكور ترقب أحد السكينة وزرع الميقات فوجب دمان والمتع ربح الميقات فقط
 انتهى وفيه ما فيه وافق بعض مسايخ الناصري قال اعني الناصري وهو الظاهر وافق الري
 صاحب التحقيق شرح التبيين بالتكريم ونقل الاقناب في النهاية وسكت عليها الثاني
 الفوات واليه أسام بقوله **قوله** كادفا العاطف إذ حذفه ضرره وجائز إجماعا
 وفي غيرها عند جماعة منهم ابن مالك وانما يجب دمه على من فاته الوقوف ولو قارنا ووجد
 وقت وجوبه بالدخول في جهة القضا وجوانه بدخول وقت الاحرام لها من قابل وإن لم يحرم
 على المعتد وإن سعى لما تنزه الله تعالى عنه لا يجوز ذبحه إلا بعد الاحرام بالقبض بخلاف
 الصوم عند العجم فلا بد من وقت الاحرام بالقضا اتفاقا ويجب على من فاته الوقوف ولو
 بعده تحلل فوراً ليلا يصير محرماً بالحج في غير أشهره مع كونه لم يحصل منه على المقصود الذي هو
 الوقوف وقول الجلال المحلي في شرحه على المنهاج تحلل جوازاً قال العلامة إجماعاً لم يرد
 اجوازاً بعد طبع فيصدق بالواجب انتهى فإن استمر على احرامه وأتمه إلى قابل لم يحزه لأن

مطلد دخول وقت وجوب الدر على المتع

مطلد تكرار المتع العمرة في أشهر الحج

مطلد الفرق بين من كره العمرة في أشهر الحج وبين من كرهها من غير أشهر الحج حيث يلزمه دمي وجوب من أحررها بالعمرة في أشهر الحج ثم في شحيث يلزمه دمان

مطلد دخوله وقت وجوبه بالعمرة وجوانه

مطلد من فاته الوقوف ولو بعد

سنة لا يصلح لأخرى لوجه منه بالفوات قال في الامداد اي لا بالكلية بل لأن الفوات
 كالقضاء وانما جاز من وقت مضابرة الاحرام للطواف والسعي لبقا وقتها مع تبعيتها للوقوف
 فانه الركن الاعظم انتهى بعمل عمره أن امكته وله حينئذ تحللان يحصل أو طها بواحد من
 احلق أن كان براسه شعر والطواف المبتوع بالسعي أن لم يكن سعى بعد الفدية كما قاله
 الشيخان نقلاً عن اصحاب خلافا لما حكاه القاضي حسين وإن اعتمد ابن الفداء وغيره
 من إعادة السعي إذا سعى بعد الفدية وإن لم يكن براسه شعر فبالطواف والسعي المذكور
 فلو جامع قبل التحلل الاول فسد حجه الغايه كما سياتي ان شاء الله تعالى وثانيهما
 بطواف وسعى لم يتقدم وحلق مع نية التحلل وسقط عنه البيت والرمي وإن بقي وقتها
 بفوات الوقوف لانهما من توابعه فسقطا بفواته فصارت ركن ركني ولأن عمر رضي الله عنه لم يرد
 حجار بن الاسود ومن معه بها قال **السابع** وقضية التعليل سقوط الترتيب بين الطواف
 واحلق وتعيين جعل عمرة واستدل بالحج بقوله عمر رضي الله عنه يا باه انتهى قال العلامة بن قاسم
 وفيه نظم لأن الترتيب لا يسمى عملاً فلا يتناوله التعيين بالحل ولعلمهم حلوا قول عمر رضي الله
 عنه على اجواز لا الوجوب وقد يؤيد ذلك قول سرح المذهب اما الاول يعني من التحللين
 فيحصل بواحد من احلق والطواف إذ لو استمر الترتيب لم يكن حاصل الا بالطواف فتدبر
 انتهى أقول بل قولهم وله تحللان يحصل أو طها إلى نص في سقوط الترتيب إذ لو كان عمل عمرة
 حقيقة لم يكن له تحللان بل واحد وذكر العلامة عبد الرؤوف في حاشيته على السارح ان
 المعتد بسقوط الترتيب لأنه الأصل المستصحب قاله ولا ينافيه تعيين جعل عمرة لقوله
 التا ويل من حيث الجملة قال بل هذه الاعمال في حقيقة بغيره اعمال الحج وهي المتيسر من اعماله
 فلا تسقط بالمتنفس وتعيين جعل عمرة لأنها محكية لجميع اعمالها ولا أقول عمر رضي الله
 عنه لا مكان عمله على الحال انتهى وما ذكره موافق الكلام بن قاسم وأما قوله وهو المتيسر
 من اعماله فينبغي ان يزداد فيه التي لا تقوت بفواته ليلا يرد التحلل بها مع ان الذي طبقت
 عليه كلمة في الاعتماد أنه لا بد فيها وان أسام في الامداد إلى مقابل الاوجه بانها لا تجزئ
 لا تجب ولا يتقلب حجة الغايه الذي تحلل منه بعملها عمرة ولا يجزئيه العمل عن عمرة الاسلام

مطلد فاته الحج وجامع قبل تحلله

مطلد فاته الحج وجامع قبل تحلله

مطلد فاته الحج وجامع قبل تحلله

اذ لا يصرف احرام نسك لآخر وقيل يقلب وتجزيه عن عمره ان سلك مرافق لم يكن عمل عمره
 تحلل بما ياتي في المحرم ان شاء الله تعالى وعليه انه لم ينشأ الفوات عن حصر اعادة وهي مراد
 من عبر بالقضالان المراد به معناه الدعوي فورا وان احصر بعد الفوات كن افسله
 عندهم لكن اولا لتقصير في الجملة ولا مخرج من حكم الله عنه بخلاف الصلاة وهل يختص
 الغوريه بالنقل او تعم الغرض صريح شرح المنهج وظاهر الغرض الثاني وكلامه ان ما من النوى
 في الايضاح ظاهر فيه وخصصها في الحقة والامداد ومختص ومختص الايضاح بالنقل
 لغيره قال اما النقل الغرض فهو باق كما كان من توسيع وتضييق كما في الروضة واصحابها
 وان نوبع فيه انتهى **وقد** تليده العلامة عبد الووف في حاشيته على السراج وفي شرح
 المختصر بما هو ملخص حاشية الايضاح وهو انه في التطوع الزم نفسه به تبرعا من غير الزام
 فشد عليه لانه يعني الفوات لا يخلوا من تقصير بخلاف الغرض فانه ملزم به ابتداء
 فبقى كما كان انتهى ولنظام فيه فانه لا يخلو عن وقعة اذ الزامه نفسه به غاية ما فيه
 انه يصير كالعرض ابتداء فاذا صار كذلك وقلم بعد الغوريه في قضايه اعني الغرض
 وانه يبقى كما كان فليكن النقل كذلك وينافي فتوى عمر رضي الله عنه بوجوب القضاء من قابل
 ولم يقل به احد بل فتوى عمر رضي الله عنه مع عدم انكلام الصحابة رضي الله عنهم
 المحدث وادعائهم سكوتيا بذلك يوجب ما في شرح المنهج من عدم التفصيل اذ يبعد ان هذا
 وقن معه رضي الله عنهم كانوا كلهم متنفذين فليتا قل ذلك **فان قلت** بوبد الفرق المذكور
 قولهم ان الجعلي اقوى من السراج كما في الرهن **قلت** لا تايد فيه لان محل ذلك في
 المعاملات دون العبادات اما فيها فالسراج اقوى من الجعلي كما نص عليه كلامهم الذي
 انه لا يصح الصوم في رمضان عن غير مجل في من عيى بالند فيصبح صوم غيره فيه
 لانه لم يتعين المقدر شرعا بل جعله والاول اقوى في العبادات **قال** في شرح العباد
 فلا ينافي قولهم ان الرهن الجعلي اقوى من السراج انتهى وانه لو نذر صوم شهر معين
 فانه لا يجوز له الفطر فيه بعد السفر كرمضان وفاقا للقاضي وخلافه للبغوي
 لان ايجاب السراج اقوى وانه لو نذر المسافر والمريض انما صومه فان لها الفطر ايضا

مطلقه فوريه القضاء في الفوات في الغرض والنقل

لانه ايجاب السراج اقوى وبهذا اتفق ما في شرح المنهج وظاهر الغرض خلافا للحنفة والروافد
 والله اعلم ويلزمه في القضاء ان يحرم من مكان الاحرام بالاداء فلا يكفي من اقرب
 من محل الاحرام به كما في الافساد فلو احرم في الاداء من الحقة ففات ثم اتى على قرن لزمه
 ان يحرم من مثل مسافة الحقة اما اذا نشأ الفوات عن حصر فتحلل بجعل عمره ان لم يكن
 من البيت او كما للمحرم ان لم يتمكن فلا اعادة لانه بذل ما في وسعه كالمحرم الذي ان شاء الله
 تعالى **ف** لو فاته قران فقضاه فم انا وجب عليه ثلاثة دما دم للفوات
 ودم للقران الفات واصل للقران الماتى به وواضح ان الاول والاخير يجان في عامر القضاء
 والثاني في عامر الفوات ولو قضاه افرادا فلا يسقط عنه الدم الثالث لا لتمامه القران
 بالتقويت وهو متبرع بالافراد وقولهم وهو متبرع بالافراد صريح في جواز قضايه افرادا
 وما يصح به ايضا قوله في حاشيته ولو فات القران الفات ايج فأت العرة وعليه دما
 للفوات والقران وقضاه كقضاء المفسد فيما مر والذي مر هو قوله في المفسد للمفسد
 لاحد السكينة ان يقضيه مع الاخر فانا او تمتعوا والمتنع والقارن القضاء افرادا ولا يسقط
 بذلك الدم وعلى القارن المفسد الدم بدنه ودم للقران وعليه دما اخر في القضاء
 وان كان مع دما كما في الروضة انتهى فقوله كقضاء المفسد نص في انه اذا قضاه قرانا وجب
 عليه دما ثالث وفي انه يجوز له ان يقضيه افرادا فاذا علمت ذلك اتضح ان محل
 قولهم الماتم وعليه اعادة فورا محله في الحج وفي العرة المفردة لا في عمره القارن والا لوجب
 عقب التحلل لتمكنه من فعلها جئنه ولم يقولوا به واما محل بعضهم قولهم وقضا
 افراد اعلى الاجزاء لا اجزاء لئلا ينافي قولهم وعليه اعادة فورا فليس في محله لما
 علمت من انهم مصرحون بجوازها فتامله او تمتعوا وجب ثلاثة دما ايضا ويدخل دما
 القران في دما التمتع على ما قاله الشيخان واربعة دما على ما قاله البلقيني ومضى
 على نظيره في مسألة الافساد لا يبيح ان شاء الله تعالى متن المختصر واستوجبه
 تلميذه العلامة عبد الووف في شرحه وهو القياس وظاهر ان الثاني يذبح في عامر
 الفوات وما عداه في عامر القضاء والله تعالى اعلم الثالث دما القران واليه التمسك

مطلقه فوريه القضاء في الفوات في الغرض والنقل

بقوله **وَجَّهْنَا قُرْبَانَ السَّابِغِ** كَمَا قَالَ السَّابِغُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَكُونُ صَلَوةً مَطْوِيَةً أَيْ بَعْدَ
 وَلَا يَتَّبِعُونَ بَلْ يَجْعَلُونَ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ حَاطَفٌ وَمَعْطُوفٌ حَذَقًا وَالتَّيْبِيرُ وَجَّهٌ وَعَرَّةٌ قُرْبَانًا وَالْأَنفَ
 عَلَى هَذَا لِلتَّشْبِيهِ قَالَهُ يُضَاهِيهِ الْمَلِكُ الْعَمَلُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَجِبُ هَذَا الدَّمُ الْأَعْلَى مِنْ
 أَحْرَمٍ مَعَهَا فِي السَّهْرِ أَوْ بَعْدَ فِي السَّهْرِ ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهَا حَجًّا وَلَوْ بَعْدَ انْقِضَاءِهَا وَأَنْ
 انْعَقَدَ فَاسَدَ أَيْتِمَ بِهَا ثُمَّ يَتَّبِعُهَا قَالَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَتَّبِعُ حُرْمَةَ ادْخَالِهِ
 عَلَيْهَا جَنْدًا لِيَجْعَلَ فَاسِدًا مَعَ تَيَسُّرٍ جَعَلَهُ صَحِيحًا وَلَا يَلْزَمُ مَنْ تَصَارَى فَاسِدًا لِوَجْهِهِ فِي
 الْكَوَالِحِ جَوَانِزُ جَعَلَهُ فَاسِدًا وَيَكْفِي فِي مَنَعِهِ أَنْ يَجْعَلَ الْقَبْلُ بِجَادَةِ فَاسِدَةٍ فَكَيْفَ
 السَّبَبُ فِي جَعْلِهَا كَذَلِكَ أَنْتَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي طَوَافِهَا وَلَوْ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي مَقْدَمِهَا خِلَافًا
 بَعْدَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي السَّجْدَةِ أَحْرَمَ بِتَفْصِيلِهِ الْمَاهِي فِي الْمُتَمَتِّعِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِيْنَا
 وَلَوْ أَقْرَبَ مِنْ مِيْنَا تَعَمَّرَ كَمَا مَرَّ بِتَفْصِيلِهِ أَيْضًا قَبْلَ الْقَبْلِ بِسَبَبٍ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ أَيْضًا لَكَ
 ذَكَرَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ هُنَا بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِغُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَ الْوُقُوفِ مَا نَصَحَهُ
 لَهُ وَلَوْ بَعْدَ طَوَافِ الْقَدَمِ وَأَنْ سَعَى بَعْدَهُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَمَتِّعِ حَيْثُ لَا يَنْفَعُهُ
 الْعُودُ بَعْدَ اخْتِزَافِهِ فِي طَوَافِ الْقَدَمِ مَثَلًا أَنْ وَقَعَ بَعْدَ سَبْعِينَ مِنْ ثَلَاثَةِ مَوَاقِفَ
 لِلدَّمِ أَحْرَامُهُ بِالْعَرَّةِ فِي السَّهْرِ أَوْ حَلَّهَا مِنْهَا وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْمَالِكُ وَهُوَ أَحْرَامُهُ بِالْحَجِّ
 عَامَهُ أَيْ مِنْ غَيْرِ عُودٍ فَلَمْ يَزَلْ نَقْصُهُ بِالْعُودِ إِذَا تَلَسَّ بِالْأَيْسَلِ لَهُ دَخَلَ فِي الْخَلَلِ الْقُوَّةُ
 وَجُودَ الدَّمِ بِوُجُودِ السَّبَبِ وَأَمَّا مَا هُنَا فَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ مِنْ سَبْعِينَ
 الْقُرْآنُ وَالثَّانِي أَنَّهُ يَوْجَدُ بِالْوُقُوفِ قُرْآنُهُ نَقْصُهُ وَأَنْ تَلَسَّ بِذَلِكَ لَضَعْفِ الْقُوَّةِ
 وَهَذَا الْفَرْقُ أَظْهَرَ مَا ذَكَرَهُ يُخْتَلَفُ فِي بَعْضِ كِتَابِهِ وَأَمَّا وَقُوعُ السَّجْدَةِ بَعْدَهُ فَتَابِعٌ
 لَا دَخَلَ لَهُ فِي الْخَلَلِ بِخِلَافِ الْوُقُوفِ لِأَنَّهُ مُرَوِّعٌ فِيهِ أَنْتَ وَأَمَّا بِقَوْلِهِ أَظْهَرَ مَا ذَكَرَهُ
 شَيْخُنَا الْجَوْهَرِيُّ قَا حَاشِيَةُ الْمَاهِرِ الَّذِي قَالَ فِيهِ مَوْلَانَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ مُتَكَلِّفٌ وَعَمَلٌ
 مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ الْمُسَاءِرِ إِلَيْهِ أَجَابَ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ مَوَاقِفًا لِلْحَاشِيَةِ
 وَتَكُونُ مِنَ الْمُحْتَمَرِّ وَخِلَافًا لِلْحَقِيقَةِ فِي تَحْصِيلِهَا الشُّكَّ فِيهَا أَعْنَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ
 بِالْوُقُوفِ وَلَفْعُ أَجْوَادٍ فِي تَعْيِينِهِ الشُّكَّ فِيهَا وَهُوَ الْأَوْجِبُ لِأَنَّهُ فِي كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ تَلَسَّ بِسَبَبٍ

على صورة

على صورة **نَسَكَ** كُنْ قَبْلَ الْعُودِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ دَخَلَ فِي الْخَلَلِ وَاللَّهُ اعْلَمْ تَفْصِيلَهُ
 أَحْرَمًا قَائِمًا بِعَرَّةٍ فِي السَّهْرِ أَوْ وَاتَّهَا ثُمَّ قَرْنَ مِنْ عَامِهِ أَيْ عَلَى مَا قَالُوا فِي نَصُورِهِ
 وَلَمْ يَطْلُغْ وَجْهَهُ لِي لِمَا ذَكَرْتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ مَا يَجْتَاجُ لِبَسْطِ لِي مِنْ دَمَانٍ دَمٍ لِلْمَتَمِّعِ
 وَأَضْرَ الْقُرْآنُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِنَاءً عَلَى اعْتِبَارِ الْأَسْطِطَانِ لِاخْتِلَافِ مَوْجِبِهِمَا فَلَمْ يَكُنْ التَّشْبِيهُ
 وَقَالَ جَمْعُ لَا يَلْزَمُهُ الْأَدَمُ وَاحِدٌ وَعَلَوُهُ بِالْإِدْخَالِ لِلتَّجَانُّسِ فَلَوْ عَادَ إِلَى الْمِيقَاتِ
 سَقَطَ أَذَلُّ مِنْ جَمْعٍ مِيقَاتًا فَلَوْ أَحْرَمَ بِعَرَّةٍ وَعَادَ قَبْلَ التَّلَسُّسِ لَبَيَّ مَعَهَا لَهَا ثُمَّ أَحْرَمَ
 بِحَجٍّ فَحَصَلَ عَلَيْهِ دَمُ الْقُرْآنِ أَوْ لَا جَوْرِي فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى وَجُودِهِ وَفِي حَاشِيَةِ الْأَيْضَاجِ
 عَلَى عَدَمِهِ وَجَزَمَ بِهِ تَلْيِيزُهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّؤُوفِ فِي سُرُوحِ الْمُحْتَمَرِّ الْأَيْضَاجِ قَالَ لِأَنَّهُ
 قَطَعَ الْمَسَافَةَ مَعَهُ مَا لِكُلِّ مَنَافَا خِلَافًا لِمَا سَبَّحَ الْمَنَافَا وَجَزَمَ بِهِ مَوْلَانَا السَّيِّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
 عَنْهُ قَبْلَ رَوَيْتِهِ لَكَ وَلَوْ قَرْنَا الْمَرْقِيقَا أَوْ تَمَتَّعَ فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ أَذْنِ سَيِّدِهِ فَلَمْ تَحْلِيلُهُ
 وَأَنْ كَانَ بِأَذْنِهِ فَفَضَرُضُهُ الصُّورُ وَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ مَنَعُهُ مِنْهُ وَلَوْ ذَبَحَ السَّيِّدُ عَنْ عَدَمِهِ أَوْ
 عَنْ فِي حَالِ حَيَاتِهِ لَمْ يَجْزِهِ عَلَى الْحَجِّ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ جَانِزًا قَطْعًا فَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ صُورِهِ
 وَوَجَدَ الْمَهْدِي لَزِمَهُ عَلَى الْأَظْهَرِ فَإِنْ عَتَقَ بَعْدَ الصُّورِ عَمَّ فِي الصُّورِ قَالَ السَّابِغُ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قِيَّاسًا مَا تَقَدَّمَ فِي عَادَمِ الْمَهْدِي عَدَمِ الزُّورِ وَلَمْ يَرَهُ ضَعُوقًا
 أَنْتَ وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ وَنَظِيرُهُ هَذَا يَجُوزِي فِي دَمِ الْأَحْصَانِ وَاللَّهُ اعْلَمْ قَالَهُ الْأَمْرُ
 فَسَمِعَ أَنْتَ مُتَمَتِّعٌ حَجَّةً لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ طَافَ لِلْعَرَّةِ مَحْدَثًا فِي طَوَافٍ بَانَ قَارِنًا فَخِيلَهُ دَمُ الْقُرْآنِ
 وَدَمُ الْخَلْقِ قَبْلَ أَوَانِهِ فَإِنْ تَذَكَّرَ أَنْ كَانَ مَحْدَثًا فِي طَوَافٍ أَوْ عَادَهُ مَعَ السَّجْدَةِ وَبَرَكِي
 الشُّكِّي وَكَذَلِكَ أَنَّ أَشْكَلَ عَلَيْهِ فِي أَيِّ الطَّوَافِينَ كَانَ لِأَنَّهُ أَنْ كَانَ فِي طَوَافِ الْعَرَّةِ صَارَ قَارِنًا
 أَوْ أَوْجَحَ فَقَدْ عَادَهُ مَعَ السَّجْدَةِ وَعَلَيْهِ دَمُهُ لِأَنَّهُ مَا قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعٌ وَبَرَكِي عَنْ وَاجِبِهِ
 وَلَا يَحِينَ جِهَةً وَلَوْ جَامِعَ بَعْدَ الْعَرَّةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِحَجٍّ وَذَكَرَ أَنَّ حَدَثَهُ كَانَ فِي طَوَافٍ أَوْ فِي قَبْلِ
 تَقْصِدِ عَمَلِهِ لِهَذَا الْجَمْعِ كَالْوَجَامِعِ ظَلَمْنَا بَقَا اللَّيْلِ فَإِنْ خِلَافُهُ وَقِيلَ لَا تَقْصِدُ كَجَامِعِ
 النَّاسِي وَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ بِالثَّانِي وَرَجَّحَ غَيْرُهُ الْأَوَّلَ فَفَعَلَ الْبَاقِي بِصِيغَةِ قَارِنًا وَلَيْزَ
 دَمَانِ الْقُرْآنِ وَالْخَلْقِ أَوْ طَوَافٍ أَوْ وَاسْتَشْكَلَ عَلَيْهِ فَكَمَا مَرَّ مِنْ جَامِعٍ مَعْتَمِرًا ثُمَّ قَرْنَ

مطلوعا من احرم بغير قبل التلبس بالحج
 من اعاد الحائض احرم بغير قبل التلبس بالحج
 دمر القران احرم

حجهم

مطلوعا اذا ذكر المتعمد بعد ما جازاه
 طاف للقران احرم

مطلوعا جامع معتقد انما قد ن

فاسد لا دخاله على عمرة فاسدة وعليه بدنة ودم للقران والقضا انتهى الرابع
 ترك الرمي واليه اشار بقوله **وترك رمي** ولا يجب هذا الدم الا على من ترك ثلاث
 رميات من جمرة العقبة اخرايا من الشترق ان لم يتجمل او مما قبله ان تجمل او اكثر ولو في
 بقية الايام منها او من غيرها سواء كان الترك بعد او غيره وفي ترك رمية مد طهار
 وفي شتين مدان وتصوره كذلك بان يتركها من جمرة العقبة اخرايا من الشترق او مما قبله
 ان صح نفيه فيه وذلك لعسر تبويض الدم وبحث العلامة عبد الوهف اجزا الدم الكامل
 عن المد والمدين اخذ من التخييل اذ هو يقتضي ان الواجب اصالة انما هو الدم انتهى
 ومقتضاه ايضا اجزاء تلك الدم في الواحدة وثلاثة في الثلثين واعلم ان وجوب
 الدم في احصاء والمدين في احصائيين يشكل على قولهم ان دم ترك الرمي دم ترتيب وتقدير
 وما كان كذلك لا اطهار فيه وجوابه لو خذ من قول العلامة عبد الوهف في سورة الحنم
 ايضا كان اقياس عدم اجزا المد للقادر على تلك الدم لكن لما عسر تبويض الدم
 وكذا الصوم اذ يلزم من وجوبه تكميل المنكسر عدول الى جنس اخر اخذ منها قصدا
 للمسهولة ونزله المعدول اليه منزلة اصله المعدول عنه حتى انه ليس للقادر عليه بدله
 وهو صوم تلك العشرة بخلاف العاجز انتهى وتوضيحه ان يقال لا شبهة ان الواجب
 اصالة تلك الدم في احصاء وثلاثة في احصائيين فان عجز عن ذلك فمقتضى القياس ان
 ان يكون واجبه صوم تلك العشرة في الاول وتليها في الثاني لكن اقيم المد والمدان مقام
 تلك الدم وتليها لعسر تبويض الدم لا انه جعل بعده في الدتبة ليخالف دم الترتيب
 والتقدير الا ان ساء الله على فاذا عجز عن نحو المد الذي هو منزل منزلة الدم فهو
 عن الدم فيجب عليه الصوم حينئذ ولا يخرج هذا عن كونه دم ترتيب وتقدير وليس
 الصوم بدلا عن المد والمدين بل عن الدم القائم هو مقامه للتخفيف واما ما اقتضاه
 قوله وكذا الصوم الى من ان المد منزل منزلة الصوم ايضا وانه عند العجز يرجع اليه
 براد بل انما هو منزل منزلة الدم فقط كما اقتضاه كلامهم وقصيته انه لو اخرج
 تلك الدم في احصاء او تليها في احصائيين اجزا وهو الظاهر كما تقدم وعليه فلا يقال

مطلوب اجزا الدم عن المد والمدين

ينبغي

ينبغي الصوم اذا عجز عنه ولا يشترط العجز عن المد والمدين لما تقدم من ان المد انما هو
 مقامه سواء في حق مريد اخراج نحو تلك الدم او غيره فلا يجوز الصوم الا بعد العجز عن
 المد واجزا نحو تلك الدم لانه الواجب اصالة فامله فان عجز صام تلك العشرة وهو
 اربعة ايام بتكميل المنكسر وانما جرت الثلاثة والثلث قبل القسمة لان الصوم لم يجهد بل لم يكن
 اجاب بعضه بصوم ثلاثة اعشارها وهو يومان بتكميل المنكسر اذ هي حقيقة يوم واحد
 وعن عقبة ايام الشترق وسبعة اعشارها ثلاثا بتكميله ايضا اذ هي حقيقة يوم واحد
 واربعة ايام من يومه في وطنه او ما يريد توطنه وفي الدين الواجب ثلث العشرة وهي سبعة
 بتكميل المنكسر قبل القسمة لما تقدم فثلاثة اعشارها ثلاثا بتكميل المنكسر عقب ايام
 الشترق وسبعة اعشارها خمسة بتكميله ايضا بوطنه او ما يريد توطنه فالجواب
 ان في احصاء خمسة ايام وفي احصائيين ثمانية وتفصيلها ما تقدم ووقع في سورة النسا
 رحمه الله تعالى انه يصوم في الواحدة اربعة ايام يوما عقب ايام الشترق وثلاثة في وطنه
 وفي اثنين سبعة يومين عقب ايام الشترق وخمسة في وطنه وهو في ذلك تابع لابل الحيا
 واثار والى جوابه بقوله المار وانما اجرت الثلاثة والثلث قبل القسمة لان الصوم
 الى ولم يظهر وجه هذا الجواب لانا لا نقول يجب عليه صوم الجميع دفعة بل ثلاثة
 اعشاره بكرة وسبعة اعشاره بوطنه وثلاثة اعشاره الثلاثة والثلث يمكن بلا
 كسر وذلك يوم ثلثا العشرة وهما ستة وثلاثان ثلاثة اعشارها يومان بلا كسر وسبعة
 اعشارها خمسة ايام بلا كسر ايضا فجر الثلاثة باحتساب الاعشار ابتداء لا يتم الا اذا قلنا
 بصومها دفعة لانه يمكن تبويض الصوم للضرورة ولا ضرورة الى ذلك لان الواجب عليه
 صوم ثلاثة الاعشار بكرة وسبعة الاعشار بالوطن وذلك ممكن بلا كسر فامله قال في
 الخفة **تبيينه** وقع بموسم سنة ثمان وخمسين اى وتسعاية ضحى يوم الخميس فتنة عظيمة
 بين امرائهم وامير مكة ثم تزايدت واشتد الخوف حتى رحل اكثر الحاج واليكن ليلة القدر
 وصبيحته ولم يزل الخوف يشتد حتى نفروا من بقي من الامم قبل نزول يوم النفر الاول والاربع
 بعضا كما بهما حاج ان يقولوا قبل فوته وقت الرمي مع جنده من صاحب مكة فتعد عليه ذلك

مطلوب اجزا الدم عن المد والمدين

للمرد الاعراب **وحينئذ** اختلف المفتون في لزوم الدم وظاهر كلامهم لزومه اي لما ساء
 قريبا ان ساء السم **ان العذر** في الرمي يسقط الله لادامه كما بينته مع الميل الى عدمه وبات
 مستنده في انما سطر في الفتاوى ومن ذلك المستند ان ما ذكره من الاعذار بعضها لا يقع
 فعله بالنفس وبعضه يمنع الاستنابة فلزم من الدم لا مكان الفعل واما هذا فانه للفعل
 بالنفس والنايب لان كل احد صار خائفا على نفسه فلم يكن فيه تفصيل البتة وان كلامنا راجع
 بفيد ذلك وان ما ذكره في الاحكام لا ينافي ذلك لان الميت لم يجب فيه دم مع العذر فالمرحوم الى
 قيل وقع نظير ذلك وان علامه ومكة اختلفوا في الدم فافقوا بعدد المصرون وبوجوبه للكيون
 انتهى ملخصا الخامس ترك الميت بمضى ليالى ايام التثريب واليه اشار بقوله **ترك الميت بمضى**
 واما يجب هذا الدم على حاج ترك ما ذكره غير عذر والمراد معظم كل ليلة منها وخذها
 اعني متى من جهة مكة اول العقبة التي يلصقها الحجرة ومن جهة عرفة محسر وعند الاشباه
 يجتهد كالمبقيات قاله مولانا شيخنا السوءي رضي الله عنه قال في التحفة ثم الظاهر من هذا
 التحديد انه يعتبر ما ساءت اول العقبة المذكور يمينا الى الجبل ويسارا الى الجبل **وحينئذ**
 يخرج من مضي كثير يظن ان الناس منها انتهى وليست العبة المنسوبة اليها الحجرة ولا الحجر من مضي
 كاضر عليه السافعي والاصحاب قاله فيها ايضا انتهى اما اصحاب الاعذار فلم يترك الميت
 ولادم عليهم كراء الا بل وغيرها ولو غير ذوات احاج وأجرا وتبرع عين قيا ساعلي فطر الم
 المتبرع بالارضاع في رمضان بشرطه وانما يجوز لهم ذلك ويسقط عنهم الدم ان عسر عليهم الا
 بها الى مضي ليلا وضشوا من تركها حيا عا او جوعا لا يصبر عليه عادة كما استظهره في متن
 مختصر الايضاح وخرجوا قبل الغروب لان الرعي لا يكون ليلا بخلاف السقاية قاله مولانا
 وسيفه الشيخ رضي الله تعالى عنه اي من شأن كل منهما ذلك فلو فرض الاحتياج ليلا الى الرعي
 انعكس الحكم كما يؤخذ من كلامه يعني السراب بزجره في الحائسية وجزم به العلامة عبد الرزاق
 في مختصر الايضاح وفيه تصوير الاحتياج الى الخروج ليلا بعد الرعي انتهى واهل
 السقاية وان خرجوا ليلا وخالفوا الرعا بان عملهم في النهار فقط وفيه نحو ما تقدم
 وسوا كانت السقاية قدسية او محدثة مكه وبطريقها كما هو قضية كلامهم ولو لم يبيع

فما يظهر

فيما يظهر قياسا على ما اذا كان الرعا أجرا **وكن** خاف ولو بعد الغروب على نحو نفس او مال
 او ضياع مريض ولو اجنيا لا متعهد له اولى متعهد مشغول بتحصيل نحو الادوية
 او لم يضع لكنه ياتى به لنحو صداقة او اشرف على موت وان تعهده غيره او غير ذلك
 من اعداء الجماعة مما يمكن محبته هنا كما استظهره في متن مختصر الايضاح كخوف حبس غريم
 ولا يثبت تشهد باصابع او شمر قاض لا يسمعها الا بعد حبس وعقوبة من يرجو انتفيبه
 الحقو **وعند** من اعداء الميت الاشتغال بطواف الافاضة بان يضي عليه معظم ليلة في
 بعض ادوار الطواف قال العلامة عبد الرؤوف وقضيت ان عذر وان قدر على الطواف
 بخار بلا مشقة وهو بعيد والفرق بين الميتين جلي انتهى ولا تجلو من وقفة اذ الفرق
 وان كان جليا بحسب الظاهر الا ان الجماعة اقوى منه اذ هو ان كلا من الميتين واجب وقد
 جوزه شمر الاشتغال بالركن والطواف ركن وجعله عذرا في عدم الايمان بالواجب
 مع عدم الضرر الداعية اليه ولذا اتا في احتمال الامام فيه بانه غير مضطر اليه
 بخلاف اشتغاله بالوقوف ولشمر ينظر اليه بما ذكر من كون اشتغاله بالركن وان لم يضطر اليه
 محذور لترك الواجب فليكن الواجب الثاني وهو ميت مضي مثله لعدم الفرق وان كان
 ذلك يكفي فيه الحصول بمزدلفة لحظ من المضد الثاني بخلاف هذا لكن الجماعة بينهما
 كون كل منهما واجبا والاشتغال بالركن عذر فيه واما قدرته على الطواف بها
 بلا مشقة فلا نظر اليها لانه لا يجب عليه ذلك فتأمل **نعم** في كلامه على احتمال
 الامام فتحه وقد عرفت ما فيه ولو فعله في ليلة فيها وقد مضى معظم الليل وهو في
 بعض ادواره وقد بقي اقل الليل فضل يجب عليه العود ليلا الى مضي بعد فراغه
 وان كان لا يصدق عليه انه باق بها اولاً لان ما وجب ميتة مضي وهو مشغول
 بالطواف استقر سببنا وموله ناهية استقام الاول وعلمه بان الميسور لا يستند بالمعسر
 انتهى وليس لك ان تقول هو قياسي قولهم في ترك ميت مزدلفة للاشتغال بالطواف
 المذكور انه اذا أمته وامكته اذراك لحظتها بها قبل النجم وجب جمعاً بين الواجبين
 لان ذاك فيه اذراك للواجب فوجب وهذا ليس فيه اذراك له لانه قد مضى الا ان فيه اذراكا

هذا ترك ميت مضي الاجل طواف الافاضة

لبعضه فوجب للعلة التي ذكرها وقياس على ما ذكره فعلم في جميع الليالي كل ليلة بعضه والباقي اقل
من معظم الليل وبات في فيه استبعاد العلامة عبد الوهف فيما تقدم والموقف فيه ومن الاعذار
غلبة النوم لمن نزل لطواف الركن وامكنه ادراكه وادرك العظم بمضى اثنى بالشهاب من حجر جهنم
تعالى وفي ترك ليلة مع وليلتين مدان ان لم ينفر النفر الاول بل بات الثالثة ورمى يومها وترك
بيتها لعذر لان المتروك لعذر كالماتى به فان نزع تركها بلا عذر في اليوم الثاني من ايام
التشريق وان رعى بعد الزوال فنفره غير صحيح فيجب عليه العود لمبيت الثالثة حيث لا عذر
وهو رعى يومها وكذا الحكم فيمن نفر في اليوم الاول فان لم يعبد في صورتين فدم ترك
جنس المبيت بلا عذر ووقع في متن مختصر الابيض وسره الساهر وغيرهما ان في ترك مبيت
ليلتي التشريق اذا نفر النفر الاول دم وانتقد العلامة عبد الوهف رحمه الله تعالى انه متى
فوت مبيتها بلا عذر فان فوت مبيت الثالثة ايضا كذلك لزمه الدم لكن لترك الثلاث
لا تقربيه مبيت ليلتين فقط وان لم يغت مبيت الثالثة فالواجب مدان لادم قال فخلص
انه لا يتصور وجوب الدم فيها انتهى وهو واضح متجه لا يخار عليه وان صنف في رده قلنا
واعلم ان الاشكال المات في وجوب الاطعام في ترك الرمية والرميتين مع كون هذا
الدم لا يدخله الاطعام وجوابه ياتي هنا ايضا وان لم يذكره الاضاح فان حصر صام
في ترك الليلة خمسة ايام وفي ترك الليلتين ثمانية بتفصيلها السابق على ما تقدم واعلم
ان العذر في المبيت يسقط دمه واثمه وفي الرمي يسقط اثمه لادم هذا كلامهم وقد
علمت مما تقدم من كلام التحفة في الفتنة الواقعة سنة ثمان وخمسين ان محل ذلك في
الرمي اذا كان يمنع فعله بنفسه او بالنايب اما اذا كان يمنع فعله بغيره فيسقط دمه
ايضا على اقتناء تبعه للمصيرين وخلافا للمكيين فعلى الاول تفيد هذه القاعدة
بذلك والله اعلم وقوله بمضى هو بكسر الميم بالمعروف فيكتب بالالف وبعد
فيكتب بالياء ويذكر وهو الاغلب وقد يوثق وتخفيف نونه اسهل من تشديده
سميت بذلك لكثرة ما ياتي في اوراقها من الرما او الرما او الرما على عباد
فيها بالمعفرة السادسة من ترك الميقات واليه اسلم بقوله **وتحكي** الى الشخص

مطلوب ان العذر في المبيت فيسقط دمه واثمه

الميقات

الميقات اي الاحرام منه بان انتهى لما تنصرف فيه الصلاة بالنسبة لمن مسكنه بين مكة والميقات ولمن
نزه من دويره اهله اذ ذلك ميقاتهما مرياً لسك قال في التحفة ولو في العام القابل مثلاً
وان اراد إقامة طويلاً ببلد قبل مكة غير محرم بالنسك الذي اراده على الوجه الذي اراده الى
جهة الحرم لاية أو سيرة واحرم بعمرة في سنة المجاوزة وغيرها اذ حج في السنة التي جاوز فيها وكذا في
العام القابل الذي اراد النسك فيه حال المجاوزة ولم يعبد قبل الاحرام او بعده وقبل التمسك
بنسك من طواف قدوم او عمرة او وقوف الى الميقات أو الى مثل مسافته وبيان قولهم بالنسك
الذي اراده على الوجه الذي اراده انه ان اراد قرانا فاحرم من الميقات بالعمرة ثم
بعده بالبحج ترتب الدم لتأدي نسكه باحرام ناقض لانه لم يأت بما اراده على الوجه
الوجه المراد بخلاف ما اذا اراد الحج في العام القابل او في هذا العام لكن في اشهر
فاحرم بالعمرة في غير اشهره من الميقات لعدم مكانه ولو اراد احدهما فاحرم بالثاني
فصل يلزمه الدم ولا يجري في التحفة على الزوم وتليذه العلامة عبد الوهف في شرح
المختصر على خلافة قال لقيام المأثرة به مقام المنوي على خلاف المذكور في شرح للنها
انتهى وهو الوجه اذ المحذور محذور مجاوزة حريم الحرم وهو الميقات بغیر احرام
ولم يوجد ولو احرم بالعمرة بعد ان حج في غير سنة المجاوزة فصل يلزمه الدم لانه
صدق عليه انه احرم بعمرة بعد مجاوزته او لا لأن دم المجاوزة انحل باحرامه
بالبحج لم يبق فيه شيء والاو اقرب واجبه لان الحج المصنوع حينئذ لا تشمل ارادته السابقة
عنه المجاوزة فلا يحصل به الخلال قاله العلامة عبد الوهف ايضا في شرح حاشيته على
الساهر وقول التحفة المات ولو في العام القابل مثلاً خاتمة الشهاب الرمي رحمه الله
تعالى فانه اثنى فيمن قصد النسك في العام القابل ودخل مكة فهذا المقصد فصل
عليه ان يحرم بنسك للدخول فاجاب بان الداخل الى مكة بالقصد المذكور يستحيل
ان يحرم بنسك على الاصح ويجب على مقابلة انتهى قال مولانا شيخنا السيد محمد الله تعالى
هكذا اياته اطلق النسك المقصود في العام القابل ولم يقيده بالبحج فليتامل انتهى
والذي يظهر تفسيده به كما يوجب اليه كلام مولانا المذكور رحمه الله تعالى اذا العرة لاساق

مطلوب ان اراد قرانا فاحرم من الميقات بالعمرة

مطلوب ان اراد احدهما فاحرم بالثاني

مطلوب ان العذر بعد الحج في غير سنة المجاوزة

وايد كلام التحفة المذكور تليده العلامة عبد الرؤف بقوله ويشهد له ظاهر اطلاقهم
 والمعلوم ان ما سئل الاطلاق في قوة المنطوق بل يشهد له قول المجموع لومر مسلم بالميقات
 مريد للتحفة المنة الثانية ففعله من مكة فيها ففي الدم وجهان كالخام انتهى والمرح في الكا
 وجوب الدم فكذا المسلم انتهى وقولها اعني التحفة ايضا وان اراد اقامة الخ سائل لما اذا
 انشا السفر الى غير جهة احرم كان كان بالمدينة الشريفة وانشا له جده او الطائف
 مثلا ومر على ذي الحليفة فقتضاه وجوب الاحرام عليه منه قال مولانا شيخنا السيد
 رحمه الله تعالى ولعل محله فيمن انشا بقصد مكة او احرم والا فهو مشكل بعد جدا
 وصرح تأباه مما من الشرعية **س** رأت في فتاوى الشهاب الرملي ما نصه **س**
 عن رجل خرج من بلده مريدا للنسك مع نية ان قامة ببندر جدة شهر او نحوه
 ليسع والمرا فصل تباع له مجاوزة الميقات بغير احرام ام لا يباح له المجاوزة
 فاجاب بان من بلغ ميقاتا مريدا نسكا لم يجز مجاوزته بغير احرام وان قصد الاقامة
 ببندر بعد الميقات شهر مثلا ليسع ونحوه الا ان يقصد الاقامة بالبندر المذكور قبل الاحرام
 انتهى اقول ويؤيد ما ذكره مولانا قوطر واما غيره اي المكي فيمقات الموجهين من الشام كند
 ومن مصر كذا الخ اذ المراد به المتوجهين الى احرم او مكة لا غير فقولهم هذا نص في انه اذا انشا
 السفر بقصد القصد فيمقاته ما ذكره والابان انشا لا بهذا القصد فليس فيمقاته ما ذكر
 ولا يجب عليه الاحرام فقام له ومنه يعلم الجواب عما وقع السؤال عنه وهو ان يقول المصري
 اذا توجه لبلده بعد تمام حجه قاصدا المدينة الشريفة فيمر على الحنف والحليفة والثا
 يمر عليها ايضا مع قصد الحج في العام القابل او العرة فهل يلزمه الاحرام من ذلك فهذا
 القصد وفيه الجرح كما لا يخفى وهو انه لا يجب عليه ذلك لانه غير متوجه الى احرم
 ولا منتهي السفر الى جهته **ف** ان قلت بل هو متوجه الى جهته احرم لان المصري يمر بالحليف
 متوجها ولا يصل الى طريق البنيع الذي هو جادته الا بعد وصوله الحنف وهو على
 المرحلتين من الحليفة الا حينئذ وكذلك نحو البنيع قلت **ج** توجهه الى ذلك ليس
 بالذات بل بالعرض لانه وسيلة الى طريق مقصده ومثله ينبغي لانه وسيلة الى مقصده

مطلقا انشا السفر الى غير جهة احرام

فاندفع

فاندفع ايراد انه لا يبيد الكلام مولانا السيد من كلامهم المذكور فقام له وعلم من قوله اولا بالنسبة
 الجاهل ان غير المذكور ممن مر على ميقات او كان ساكنه به هو نفسه ولو مكة لكن لو اتصل بغيرها بالحل
 او عرفه فهل يجوز تأخير الاحرام الى ذلك اذ لو سافر من هذا الطرف لم يجز له القصر الا بعد مجاوزة
 العراق وقد بصوا على انه متى لم يجاوزها لم يجز له القصر وكل محل لا يجوز له
 القصر منه جاز الاحرام منه وكل ما جاز له القصر منه لم يجز له الاحرام منه او يجب ان يجوز من
 اخر طرف احرم لان الفال في المناسك المقصد وجب فاهلنا من الابح يؤيده يظهر ان
 فيه الخلاف فيما لو وسع المسجد حتى بلغ الحل فطاف فيه في محل من جوار على الاجزاء هناك
 ينبغي ان يجري على الاجزاء هنا ومن قال بعدمه هناك وهو الوجه يقول بعدمه هنا
 وهل يجب الاحرام بالعمرة في هذه الحالة من طرفها الذي في محل مع اتصال العراق او يجب احرم
 منه وان كان بالحل وعليه فيلزمها كما يلغز التي قبلها اذ قيل بجواز الاحرام من طرف
 عمرانها الذي بالحل وفيمن مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصغر خلافة فتح الشهاب بن عمر
 ان من قرب مسكنه من جادة احدهما فيمقاته مسكنه كاهل الحنف فانهم اقرب الى جادة الحنف
 بل هم في جادة ثانيا فيمقاتهم هو مسكنهم ومن استوى قربه من جادتهما خيّر بين الاحرام من مسكنه
 والصبر الى الميقات وهو افضل لانهم يرون عليه قال في الفتاوى وهذا اندفع ما قيل به من
 لاهلها فكيف اخر المعرون احرامهم عند انشائي وما ذكرته من التفصيل بين قرب الجادة والا
 هو ما في الحاشية ومن المحقق وهو مراد التحفة وان كان ظاهرها يقتضي دخول اهل الحنف
 وان ميقاتهم الحنف في تنبيهه مثل الاتفاق في لزوم الدار المذكور من كان بمكة اذ اجاوزها
 الجهة عرفة او غيرها واحرم خارجها اي في محل يجوز قصر الصلاة فيه لمن سافر منها والبعيد
 اليها اي احرم بالعمرة من مكة وانما لم يجز له لادنى محل قبل التلبس فيها بنسك فان عاد لم يلزمه
 شيء ومحل منع العمرة في الاولى ما اذا عاد قبل وصوله مسافة القصر والاتيين الوصول
 لميقات الاتفاق قاله في التحفة كذا قالوه وهو صحيح في انه لا تكفيه مسافة القصر وظاهر
 ان محله ما اذا كان ميقات الجهة التي خرج اليها بعد من مرحلتين فيتمتع هذا الوصول
 لميقات او محاذاته اي او مثل مسافته قاله مولانا رحمه الله تعالى انتهى بخلاف ما اذا كان متعاضدا

مطلقا انشا السفر الى مكة او غيره

مطلقا من مسكنه بين ميقاتين كاهل بدر والصغر

اي الى مكة او غيرها



مطلوب
لواحق المتنوع بعد فلاح غزوة بالبحر من
غيره

مطلوع الصود الحماقات المقاتلات

الشيخ
 القاضي كدام حال كدام
 الشيخ بن محمد علي شمس الدين
 سوار قد وجد الشفارت فهو
 فابل بعدد الجوارز
 وكدام الشيخ عبد الرزاق
 بذلك

مطلوب
جائز
الاجابة من جهة اليمن في الحان يوم الاحد
المجد

11

سلك الطريقين وهم عدد كادوا ان يتواتروا قال فما وقع في شرح المنهاج من جوامع الفاضل
الى جده فيمنظر انتهى وذكر نحو ذلك باختصار في حاشيته على الشارح شرح قال وعلى
عدم اجواز الذي ذكرته كثير من علمي اليمن انتهى وانظر الى سابق كلام الحق على ان
صاحبها قابل بذلك ايضا واما جزمه بان اجابى المذكور له ان يوضح احرار الى جده فبني على
انقاذ المسافة الظاهر من كلامهم فاذا تحقق التفاوت فهو قابل بعدم اجواز قطعاً بليل صدق
كلامه الحق في ذلك فالمنظر حينئذ بحسب الظاهر والله اعلم لم وعلم من كلام
الناظر ان ترك الاحرام من الميقات حرام لكن بشرط ان يكون مريداً للنسك كما قد مته وان
لا ينوي العود اليه ولا الى مثل مسافته اما اذا جاوز مريداً العود اليه او الى مثل مسافته
فبطل التمسك بنفسك في تلك السنة وان لم يكن ميقاتاً كما استوجه في التحفة والنهاية
وان جرى في الامداد تبعا لغيره شرح الاسلام بما اذا كانت المسافة المذكورة من ميقات اخر
تبعا لجمع متقدمين فانه لا يثبت بالمجاورة سواء اعاد أو لم يعيد كما قاله الجمع واستوجهه
مولانا وسيدنا المرحوم السيد عمر بن محمد قال ثم اذا احرم ولم يعيد من غير عذر يثبت
من حينئذ ويؤيده قولهم يجوز الاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد الخروج لادنى اهل وأطلق
الاصحاب صحتها وقيل في الحقيقة عدمها ثم الماهر من اجمع المذكورين فيما اذا نوى العود
عند اعاد قال لان حكم الاساءة ارفع بعوده وتوبته بخلاف ما اذا لم يعيد قال
وبعض اجمع الاذرى على القولين انتهى بمعناه ونظري في تحليته ان يثبت العود بان لا اساءة
اصلاً قال ولعله مبني على ان العود يرفع الاثم من اصله والذي يتجه خلافه اخذوا من ان دفع
البصاق في المسجد المحمول كفارة له لا يرفع الاثم من اصله بل يقطع دأماً واستمراره قال
وما يريده التقييد قولهم يجوز الاحرام بالعمرة من مكة اذا اراد ان يخرج الى ادى الحل انتهى
وقد علمت ان قولهم المذكور موبد لكلام اجمع الذي استوجهه مولانا رحمه الله تعالى فلم يقيدوا
اجواز المذكور بتحقيق قصده فتأمل وعلى ما قال من اعتماد التقييد والفرق بينه وبين ما لو
ذهب من الصف بنية الحسين حيث يجوز ولا يلزمه تحقيق قصده ما قال انه يثبت ذلك
في ذلك المعنى المحرم للاعتراف من كسر قلوب اهل الصف اوخذ كان المسامحة واما هذا

كل ختم من هذه الختمات بغير اذن
منه لا يكون مؤثرا عند الله ولا
القيود التي مثل ساقه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مطلوب لو جازت الميقات لغيره
لغيره

فالعنف المحرم للمجاورة وهو نأدي الشك باحرام ناقص بوجود وان نوي العود فاستقر
تحقيقه لما نواه بالعود حيث لا عذر والافاقم باق عليه تنبيه ثالث هل يشترط في شرط
دم المجاورة بالعود انه لا يصح لغيره اخر او لا ولا يصح لصارف فيكفي العود الى محل المجاورة
ولو لغيره اخر او لا لغيره افعى الشهاب برحمة الله تعالى بعد دم الضر كالموقوف قال
صرح به العلامة والفقهاء حيث قالوا احرام المكي بالعمرة من مكة وعاد لميقاتها المشغل لان
المسافة من الميقات سقط الدم زاد به الرفعة يخرج على الوقوف فافهم انه مثله في انه لا
بالصارف ووجهه ظاهر في المقصد قطع المسافة فخرج ما انتهى وهو ظاهر كلامهم واما ارتفاع الحرم
فيما اذا جاوزت لانيته العود ثم عاد فاستظهر تلميذه العلامة عبدالموفق في شرح مختصر الايضاح
انه لا بد فيه من قصد بالعود التدارك لاجل الواجب بخلاف ما لو نوى العود للتمتع مثلاً
اطلق انتهى وهو ظاهر مؤيد بقوله تعالى كالاتي في مجاوزة العائد العالم لانيته المذكور
او تقصيره اي في الناس واجاهل المعذور ويجب الدم عليهما وان كان الثاني غير محال للعالم
اذا لم يعود الا ان المأمور به يستوي في تركه المعذور وغيره نعم في التام اشكال
اذ كيف يكون مريداً مع سنيانه واجيب بانه يستمر قصده الى حين المجاوزة فيسهر حينئذ
ونظر فيه في التحفة بان العبرة في لزوم الدم وعدمه بحاله عند اخرجوا من الميقات وحينئذ
فالسهر بان طرأ عند ذلك الجزاء فلا دم اي لانه غير مريد او بعده فالدم انتهى اي لانه عند
جزء غير ساه قال مولانا شيخنا السيد رضي الله تعالى عنه وهو اي كلام التحفة محل تأمل اذ
قول المتن السابق وان بلغه مريداً الى اخره وقول الموضع اذا انتهى الا فقي الى الميقات وهو
ايح او العرة او القران حرر عليه مجاوزته عن محرم فان جاوزته فهو مري ان العبرة باول
الميقات وبالجملة فالذي يظهر من تتبع كلامهم في هذا المقام انه متى تحققت الارادة في جزء من
الميقات وجب الاحرام وهذا لا ينافي السهر في جزء اخر انتهى بقى ما لو جاوز مغي على
والذي استوجبه العلامة ان قامم رحمه الله تعالى انه لا دم عليه وعلمه بانه خرج بالافقي عن
اهلية العبادة فسقط اثرها من ساه انتهى وقال مولانا رحمه الله تعالى ونقل عن الاذم على ان
عطف على التامى التامى غير اهل للعبادة وهو صادق بالمعنى عليه انتهى والله اعلم

مطلوب اشكال التامى للاحرام وقت المجاوزة

مطلوب لو جازت الميقات لغيره

والمأذون

واعلم ان دم المجاورة من جاوز الميقات من المحصرين ولم يلزم دم نحو التمتع لان الاول
دم اساءة ومخالفة وقد وجدت بخلاف دم التمتع فانه لم يلزم الميقات وانما لم يلزمه
بعد المجاورة وقبل الاحرام بخلاف دم نحو التمتع حيث جاز له ذلك بعد تمام عمرته
وقبل الاحرام بالبح لان المسمى مخاطب بالعود الى الميقات على سبيل التعيين والوجوب اي سانه
الغالب ذلك فلا يرد نحو ما لو ضاق الوقت الخ كما ذكره فان صم على عدم العود وانما واخره
تحمم الدم بخلاف نحو التمتع المذكور فانه ما دون له في ذلك فليست مخاطبته بالعود للميقات
على سبيل التعيين بل على سبيل التحخير فان عاد سقط عنه الدم والا فلا هذا ما ظهر في الفرق
بينهما ولو جاوزته كافر مريداً شتم اسلم واحرم لزمه الدم لانه ايضا مكلف بالفرع او قبح
لكل شتم عتي واحرم فلا لانه عند المجاوزة غير اهل للارادة لانه محجور عليه بحق السيد بمجاورة الى
بموليه مريداً بالشك فيها لزم بالتقصيل المذكور على الوجه الاوجه في التحفة وهو واضح قال تلميذه
العلامة عبدالموفق وينبغي ان يكون المجنون مثله كذلك لاستقلال الولي بالاحرام عنه انتهى
وبايب الرئي كالولي لكن هل يرجع عليه اذا عزم لانه غرضه اولاً لانه لزم له في المجاورة
او يفرق بين مالواذين فيرجع او لا فلا استوجه العلامة عبدالموفق في حاشيته على الشارح
رحمهما مسدداً الثاني قال ولا اثر لانه في محرم انتهى وخرج بان لزم الميقات الخ ما اذا
عاد وبعوده انقطع حكمه واما امته واستمراره كدفن الصاق في المسجد المحجور كقارعة
له بالنفس اما ابتداءه فلا يرفعه الاب التوبة والعود واجب عليه ولو ما ساء بلا مشقة
او بما ان احتملت عادة ولو فوق مرحلتين لتعديه كما هو ظاهر كلامهم كما قاله من العلماء
قياساً على قضا الفاسد ونظر فيه الاسوى وفصل بين مسافة التمتع وعدمها فلا
يجب المشي في الاول ويجب في الثاني قياساً على اصل الشك والحاصل ان الذي يعتمر من
كلامنا انا خرب ان كلامنا العمد محمول على المعدي كما يدل لتعليل وكلام الاسوى
محمول على غير وانه يحصل الجمع وحمل وجوب العود اذ المبحش على محرم بتركه قال
مولانا رحمه الله تعالى ويستصحب فذكر الاول للغالب وانقطعا عن رفقة قال العلامة
عبدالموفق وانما وجب الحج اذا امن ولا يجد رفقة لانه لا يدل له بخلاف ترك الاحرام من الميقات

مطلوب لو جازت الميقات لغيره
او قبح شتم

وهل مجرد الوضعية عنه أو الجري في القفّة على الكافي معي بالاصح والاستاد البكر
 البكر رحمه الله في شرح مختصره للإيضاح على الأول أو لم يكن به مرض يشق معه
 العود مشقة لا تحتمل عادة أو لم يكن ساهيا في لزوم العود أو جاحلا به ولا يجوز له العود
 المفوت الحج ولو ظنا بان ضايق الوقت ولا غير المفوت ان ادي الى تفويت محترم كعمر
 قال في الحاشية ويؤخذ من قولهم لتادي النسيك باحرارهم ناقص انه لو تكررت منه
 المجاوزة المحرمة ولم يخرجهم الا من اخرها لم يلزمه الادم واحد وان اثم في كل مرة
 نسكه الذي نادى باحرارهم ناقص وهو الموجب للدم لم يتكره السابح ترك المبيت بزم
 واليه اشار بقوله **والمراد لغة** اي ترك المبيت بها على الوجه الذي ان شاء الله تعالى
 واما يجب هذا الدم على من حج او قران ترك الحصول بمزدلفة في لحظة من النصف الثاني
 ليلة النحر بعد الوقوف بخير عنده من اعداء مبيت مني السابقة ويرى هذا بانه ينفذ
 عن اشتغال بتدارك الحج بتحصيل الوقوف وعن من افاض الى مكة ليطوف للافاضة قبل
 نصف الليل **قال** في التحفة او بعده ولم يبرع بدلفه وان لم يضطر اليه ويوجه بان
 قصده تحصيل الركن ينبغي تقصيره انتهى وكتب عليه مولانا السيوطي رحمه الله تعالى
 وقد يقال ان كان عدم مروره مع عدم تمكنه لخوف قصور العذر أو مع تمكنه
 محل تأمل لان ايجاب المرور بها جيند اولى من ايجاب العود اليها مع التمكن من
 وقد يجاب باختيار الاول وفرض ان اخوف زال بعد المرور في اثناء الليل انتهى
 وهو متعين وجيند لا يتبع لقول القفّة او بعده ولم يبرع فائدة بل هو مؤخر
قال العلامة عبد الرؤوف في شرح المختصر وعد هذا من الاعذار هو المنقول قياسا
 على الاشتغال بالوقوف وان كان الوجه خلافه لان الوقوف يجب المبادر به قبل العود
 لغزاة بطلوعه والطواف لا يفوت بل يكتم قبل طلوع الشمس انتهى **وسبق**
 استوجابه ذلك السارح رحمه الله تعالى حيث استوجه احتمال الامام القائل بعدم كون
 عذرا وتعليقه بعدم الضرورة اليه المشار الى رده في القفّة بقوله وان لم يضطر اليه
واجاب هو اعني العلامة عبد الرؤوف تبعا لغيره في حاشيته على السارح عن الاحتمال

مطلوب ترك المبيت بزم لغة لتادي النسيك
 الوقوف او طواف الافاضة

المذكور

المذكور بانما ساء نحوه بتقدير الطواف مع عدم الضرورة لكثرة ما عليه من اعمال تلك
 الليلة ويومها مع المسارعة لبراء الذمة من الركن فقد يموت قتل فيلزم الحج تركته انتهى و
 بقوله مع المسارعة لبراء الذمة من الركن تياك ما ذكرته من الوقفة في الفرق الذي ذكره
 اعني العلامة المذكور بين المبيتين فمأمله لتعليق عدمه **ولو فرض** من الطواف
 وامكنه العود لمزدلفة قبل الفجر منه ذلك وبحت ابن المقفع ان المرأة لو خافت طروحيها
 او نفا سها فبادرت الى مكة للطواف عذرت في ترك المبيت ولادم وجزم به في المغني
 واستوجهه في النهاية **وقال** مولانا رحمه الله تعالى واقول هو واضح لكنه لا حاجة
 اليه بعد تصريحهم بان الاشتغال بطواف الافاضة عذر وان لم يضطر اليه بل ربما
 يوجه خلاف ما صرحوا به انتهى **قال** في الامداد وبحت ان الاعذار هنا تحصل ثواب
 حضورها في صلاة الجماعة والمذهب فيها انه لا يحصل والمختار الحصول على ان الفرق
 ان فرض الكفاية او السنة يسامح فيه ما لا يسامح في فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت
 الاعذار ثم لهذا انتهى **فاسد** هل يشترط ان يكون الحاصل بمزدلفة في جزء من النصف
 الثاني اهلا للعبادة فمن كان من غير اهله لا يكفي وهل يجب عليه ان يبقى معه عليه
 مثلا جميع النصف الثاني او يكون ذلك عذرا **قال** العلامة من قاسم رحمه الله تعالى راجعه
 فان اجماع الرمي على حال الى الاشتراط وجوب الدم شرعا وانظر لوجه جميع النصف
 الثاني هل يحصل المبيت او لا كما لا يحصل الوقوف يعني بالنسبة للحجة الاسلام فيقع غلا
 انتهى وصري العلامة عبد الرؤوف في شرح مختصره ايضا في نسخة السهلاب ان حجرا على عدم
 الاشتراط فيكفي حصول من ذكره في النصف الثاني في مزدلفة ولو في الفرض لان الواجب
 احط من الركن اذا جتاط له ما لا يجتاط للواجب ويؤيده ما كتبه مولانا رحمه الله تعالى
 على القفّة **تبيين** لو شك في المحل الذي وقف فيه هل هو من عرفة فقياس ما مر
 في المبيقات ان له الاجتهاد ويعمل باغلب على ظنه ويحتمل انه لا بد من اليقين لسوء
 الاطلاع عليه ههنا الشهرة عرفة وصل اثنى الناس بها خلافاً انتهى قد يؤيد الاحتمال
 الثاني ان هذا ركن فيجتاط له ما لا يجتاط للواجب انتهى وقد يؤخذ من قول القفّة

مطلوب ترك المبيت بزم لغة لتادي النسيك
 الوقوف او طواف الافاضة

مطلوب حصول ثواب المسبب لمن عذر عن

مطلوب حصول ثواب المسبب لمن عذر عن

مطلوب ترك المبيت بزم لغة لتادي النسيك
 الوقوف او طواف الافاضة

ويحتمل **الشرع** ان ارض مزدلفة كره فلا يتأخر فيها ما في الميقات وان كان كل محمل
 للواجب فتأمله ويبيح تقبيد ما ذكر في المجنون ونحوه من المعنى عليه والسكران وغير
 المتعدى والا فيجب الدم ولا يعتد بميقتهم وبهذا يخرج بين كلام الرجال الراسل
 والعلامه عبدالرؤف رحمهما الله **التام** ترك طواف الوداع واليها سائر
أو لم يودع وانما يجب دم على كل امرئ يريد السفر من مكة الى مسافة القصر ودون
 وهو وطنه او يريد توطنه تركه بغير عذر مما يأتى ان شاء الله تعالى ووصل المسافة
 المذكورة او نحوها مما مر كما حمل عليه شيخ الاسلام كل امرئ المجموع واعتمد المتأخر وان
 بعد سوا انوى العود وعاد ام لا وسواء كان مكيا ام افاقيا قد تلحق بنسك
 امر لا تعظيما للحرمة فخرج بغير الطاهر كحائض والنفساء فلا يجب عليه ما صح
 ان صلى الله عليه وسلم امر صفيته رضي الله عنها لما حاضت ان تنصرف بلا ودا
 ومستحاضة سافرت في نوبت حيضها والحق بها من به جرح سائل لا يمكنه دخول
 المسجد معه **شعر** ان زال المانع بان طهرت نحو كحائض او سقى ذوا جرح قبل ان
 يصل لمحل يجوز فيه قصر الصلاة من مكة وجب الطواف فان آخره وصل ما مر من
 الدم او لم يصل وعاد وطاف تبني عدمه وجوب الدم او بعده فلا لعدم مخاطبة
 بالطواف حاله وجهه بخلاف من قصر بخروجه اذا لم يصل للمسافة المذكورة فانه
 مخاطب بالعود اذ خروجه غير ماذون فيه وكذا التحريم على ما قاله **البلقيني**
 وجزم به **السيوطي** في مختصره ايضا واقتضاه تصريحه في التحفة بتبني الدم عنها
 وعدم تعرضه لنفي الوجوب وقوله في **الفتح** فتح الجواد واصليه ولم يخبره فحله قال
سيوطي نا ومولا نار محمد الله تعالى وهو محل تأمل اذ عموم قوله هو كطاهر في العباد
 يشمله وعدم لزوم الدم لانه من قسم الاموال والاصل براءة الذمة فلا يلزم مع الشك
 شعر رايه قال في الحاشية وقول الرواية تطوف ظاهره الوجوب سواء اقلنا بوجوب
 الدم ام بعده وله وجه اذ هي في العباد كطاهر ولا ينافي فيه سقوط الدم على القول
 به لانه لعني اخر لا يقال يتبع عليها المكث فكيف توهم به لانا نقول استثنى الغرض وهذا

اعلاجه عليها طواف ودا على
 مقالة البلقيني ومن تبعه
 مطلق
 سقوط طواف الوداع على التحريم

وهو واضح

وهو واضح ومحل عدم وجوب الدم اذا لم يتبين انها تركت في مردها المحكوم بانه طهر والا
 فعليها الدم وفاقدا الطهورين كالحائض في ذلك كما استوجبه في التحفة وافق بمنعه منه
 السهام الراسل وتبعه ولولا مجال الراسل والعلامه الخطيب رحمهما الله تعالى قال في التحفة
 والمحل المحب الطبري الحائض من خاف من نحو ظالم وهو محسر وفوت الرفقة ونظر فيه
 الاذرع **شعر** بحث وجوب الدم وفرق بان منعها عزيمة بخلاف هولا واستظهر بحثه
 في الحاشية قال ولا يلزم من جواز النفر ترك الدم انتهى وقال في النهاية الاظهر **الاحمد**
 وان نظر فيه الاذرع وقال العلامة عبدالرؤف وما قاله الطبري هو القياس ما مر
 في اعنار المبينين وتبعه فيه كثيرا انتهى وعلى نزاع الاذرع كان الفرق بين طواف الوداع
 وبين الميقتين حيث سقط دم بالعدن ترخيصا ان ميقت مني مورد النص فالحق به ما
 من جنسه وهو ميقت مزدلفة بخلاف طواف الوداع فلم يرد نص في تركه بالعدن مع
 انه تأكد شبهة للركن وهو طواف الافاضة وقضية فرقا الاذرع ان المحتمل ليست
 كحائض والنفساء لجواز فعلها الطواف انتهى وتقدم وجوبه عليها وخرج بوصولها
 القصر ما اذا لم يصل اليها اذ لم يكن وطنه ولو عزا كما يجب عليه العود الى مكة والاثيان
 به وان كان ناسيا او جاهلا وجوبه لان المأمور به يسوي فيه الناسى والجاهل
 وغيرهما ولا يجب العود كما جزم به العلامة عبدالرؤف في شرحه المختصر وقال في التحفة
 ان المتن يعيهم وهو محتمل على من خرج من مكة شعر طهر الى السفر كما يفيد قوله المأمور
 يريد السفر من مكة لانه لم يخاطب بالطواف حال خروجه ومثل التارك المذكور من
 طاف ومكث بعده وبعد ركعتيه ودعا به بعدها وعند الملتزم وان اطلال بغير
 الوارد واثنان من زمزم للشرب من ما بها ولو ناسيا او جاهلا مقدرا ان يذبح على صلاة
 اجتنابا اذ مقدارها اى باقل ممكن فيها كما استظهره في التحفة مفتقر في سائر الاما
 لغير شغل كسوا نازا وشده رجل وان كثر وحمل في الحاشية قوله الاذرع لو كان له
 ان قال كثره واضاع في شديها الى نصف يوم ضرر واحتاج لوداع ثان على ما ان ا
 سهل عليه الطواف بعدها اذ لا ضرورة الى تقديمه مع غش طول زمزم ومثل

الوداع
 وطواف
 من العذر

لو كنت بعد طواف الوداع

سكر الزاد وخوفه الخوف على نحو ما يحترم كاختصاص وفعل جماعة اقيمت ولم يهده
 وهصل يسه مكته لا كراه بان هدد بما يكون اكرها او اغراء او جنون فوجب الاعادة اولاً
 فلا يجب استوجبه في التحفة وفتح الجود واصله الثاني وجزم به في مختصره لا يصح واستوجبه
 اجمال الرمي الى الاول ان تكن وظاهر التحفة وما بعدهما في الاغما والجنون انه لا يضر وان تعد
 به ويظهر تقييده بغير التقيد اما معه فوجب الاعادة ويمكن الجمع بين الكلامين بهذا
 وبما قاله اجمال الرمي في الملكة قامل ومثل تركه تركه بعضه ولو خطوة
 منه وانما وجب نحو المدي في الليلة الواحدة مثلاً دون الدم لان الطواف لما اشبه
 الصلوة كان كالحضلة الواحدة فالحق بعضه بكلمة قاله في الفتح واصليه ومثل
 مكة من مثلاً لو طاف بعد الفاضل قبل عوده الى منى كما يفعل اهل بيته
 لان قضية كونه وداعاً ان لا يبقى عليه شيء من المناسك فيستعين الدم ما لم يجده قبل صومه
 لمسافة القمر وخروطنه سوا اعاد بنية ذلك او بنية سى اضرا او بنية وبنية سى اخر
 او لا بنية سى ولا يجزم عليه اخرج من مكة بنية العود قبل وصوله نحو مسافة القمر
 اذا كان قاصداً له في هذه الحالة ولم يجد لكن لو طرات له بنية عدم العود حتى وصل
 المسافة المذكورة عامداً فصل يتحقق انه بنفس الوصول لان به يستقر الدم وان
 كانت التمر النية متقدمة عليه او من حين النية الظاهر الثاني ولو نوى عدم العود
 في هذه الحالة ايضاً ثم عاد قبل الوصول لما ذكر فالظاهر انقطاع اثم من حين
 العود واما ابتداءه فلا يرفع الا التوبة كما لو خرج منها وبنيته عدم العود
 ثم عاد قبل وصول ما ذكر اما لو خرج بلا وداع وقصد الوصول لما ذكر ولم
 يصل فيجزم عليه ذلك ويجب عليه العود وان كان ناسياً او جاهلاً وجوبه
 ويظهر انه ياتي هنا في العامدا العالم ما حثه العلامة عبد الموفق في ترك الميقات
 من انه يجب ان يكون قصده بالعود التارك لاجل الواجب بخلاف ما اذا عاد
 لشغل اخر او لا يقصد شيئاً بخلاف الناسى واجاهل فابره قال مولانا
 وشيخنا المرحوم السيد عبد الرحيم بن الحسين بن سعيد ونفع به يتردد النظر في الصغير

مطلق لو طاف للودع بعد طواف الافاق
 وقبل المهرى

يلزم

يلزم وليه ان يطوف به للوداع امر لا والذي يظهر انه ان قلنا انه من المناسك او ليس
 منها ولكنه خرج به اثره وجب اما الاول فواجب واما الثاني فلانه وان لم يكن
 منها فهو من توابعها كالقسمة الثانية ويحتمل في الثانية ان لا يجب نظراً لكونه
 ليس منها وان لم يخرج به اثره فلا وجوب هذا ما ظهر الان ولما روي ذلك نصاً
 والله اعلم **مسألة** رتبة الفاضل المحشى يعني ان قاسم رحمه الله ذكر في شرحه
 على الفاية ما نصه قال الغرض جماعة للمهرى فيه نقلاً وعندى يجب ان قلنا ان طواف
 الوداع من جملة المناسك والا فلا انتهى **فأجاب** في ثانياه اختلف فيه هل هو من المناسك
 او لا جرى السكبان على الثاني وان فعل اثره بل هو حجة للبقية الى البيت واعتقد
 اصحاب المغنى والتحفة والنهاية واكثر المتأخرين على الاول وتظهر فائدة الخلاف في انه
 هل يلزم الاجير فعليه اولاً وان هل يحتاج لنية اولاً لكن الذي استوجبه في التحفة في هذه البحث
 انه يلزم الاجير فعليه وان حيث وقع اثره لم يخرج له نية والا وجبت لانه وان لم يكن منها
 فهو من توابعها كالقسمة الثانية من توابع الصلاة وليست منها وجرى عليه في النجى وزاد
 وانه يحط عند تركه من الاجر ما يقابل فاك مولانا رحمه الله تعالى في بحث الطواف من
 التحفة ما يقتضى اشتراط النية اذا وقع اثره بناء على انه ليس من المناسك وجرى
 في احاسنية على اشتراطها وان قلنا انه من المناسك وعمله بوقوعه بعد التحلل الثاني
 فيجوز ان له ثلاثة امر انتهى وجزم بما في احاسنية في متن مختصره لا يصح في بحث
 الطواف واستوجبه سارحه العلامة عبد الرؤوف قال وليس كالقسمة الثانية لانه على
 صورة العبادة المستقلة وان فعل اثره المناسك فاحتاج الى نية لضعف البقية بخلاف
 القسمة الثانية والظاهر ان طواف الوداع المستوفى من طواف النفل فيجب نية ويحتمل
 خلافاً انتهى اي نظر السمول بنية ايج له اذ هو من سننه من سنن في حقه كما ان سائر
 السنن تبعته بمجرد الاحرام فكذلك هذا وهذا هو الذي ينبغي قامل **فأجاب** في
 ثالثه هل وجب طواف الوداع بمجرد الاحرام كما ان سائر الواجبات كالبيتين والرمي
 يجب بالاحرام وان كان لكل منها وقت مخصوص وان قلنا انه ليس من المناسك لانه يقع

في طواف الوداع لا يجب نية
 في طواف الوداع لا يجب نية
 في طواف الوداع لا يجب نية

هذا وجب طواف الوداع بمجرد الاحرام
 وجب استبداد

فوجوبه تابع لوجوبه بها او وجوب وجوبه ابتداء بفراق مكة لا بالاحرام او يفتل فيقال وجوب بالاحرام
مع فراق مكة ان كان من المناسك وبغيره ايضا فقط ان لم يكن منها جزء في محتصر الايجاح بالاول
وقوله بعد فراق اعماله يتعين ان يكون قيد للصحة وقال شارح صرح ان ظاهر كلامه الثاني قال
ولا يبعد التفصيل اما الثالث ولا ينافي هذا ما مر ان دليل الوجوب اجبر لان المراد انه موجب
عند الفراق سواء سبق بالاحرام ام لا انتهى **وتحليل ما مر** كما قال فيمن دخل مكة محرما امانا دخل
مكة غير محرر واراد السفر منها او اراده المكي فيتعين فيه الثاني لان وجوبه حصد غير تابع بل
مبتدأ بفراق مكة للحجر وتعيينها للبيت والساعات التاسع دم ترك المشي المندوم واليه اشار بقوله
او كشي خلفه ناذره وانما يجب هذا الدم على من نذر المشي واجبا بان كان قادرا عليه
حال النذر قال العلامة عبد الرؤوف كذا قالوا لو ينبغي ان يعتبر حال الاحرام بالحي لانه وقت احرام
الى المشي فان عجز عنه بان لم يكن اصلا او امكنه بشقة لا يطاق الصبر عليها لم يلزمه قال وانما
اوجبا به مع ان الركوب افضل منه لانه مقصود ملاقيه من كسر النفس المطلوب انتهى فركب
ولو لم يركب من غير عذر وتقييد السارح رحمه الله تعالى بالعذر لانه لا بد منه في نفي الائم اجزاه وعليه
في الاظهر كمال التمتع وابتدأه اعني المشي من الاحرام حيث كان ما لم يندم من ديرة اهله
وانتهاه به بانتهاء التحلل الثاني وتامم العزم قال العلامة عبد الرؤوف وله الركوب في خلاف
النسك لتجارة او غيرهما فان اسنده وجب المشي في قضائه لافي مضيقه في القاسية
ولا في تحلل من فاته الحج بعمل عرق ومثل المشي المندوم اذا اختلف الركوب المندوم
اذا اختلفه كما تقييد الكاف في كشي فهو داخل في منطوق كلامه وليس من باب الاكتفاء
هذا اذا قلنا ان الركوب افضل كما هو الحال **وقال السارح** نقلنا عن الروضة فان قلنا ان
المشي افضل او سوي بينهما فان سارح وان شامشا هذا محله ما ذكره الناظم رحمه الله
تعالى في هذا القسم قيل والحصر في كلامه احصا في اعيانها ما هو المشي انتهى ولا يتضح الا
جعل المرتب المقدم خبرا لاول وجعل قوله منع خبرا لمبتدأ المندوم اما على ما استرت اليه
سابقا من جعل منع خبرا لاول بجذف المضاف فليس في كلامه حصر وهذا اولي لما لا
وبقي من اقسام هذا الدم كل نسك مندوم كغيره **ادخل** ويكن دخول هذا في قول الناظم

مطلب وجوب الركوب في المضيق في قاسية

مطلب بقية اقسام هذا الدم والندوم

او كشي

او كشي دم مخالفة الجبر لمناجزة في اداء النسك وما وجب على المستاجر هذا دم مرتب بمقدور
واما في مسنون كحاشي ركعتي الطواف والجمع بين الليل والنهار بعرفة وصلاة الصبح بمنزلة وتترك الاجرة
من داخل احرام لغرضك قال العلامة عبد الرؤوف وضابطه كل مندوب في وجوبه خلاف ثم بات
شيخنا اشار اليه انتهى وبهذا الضابط يعلم مخالفة هذا القسم للقسم المامر المشاير اليه بقوله
كل نسك مندوب مندوم فان ذاك لم يجز في وجوبه خلاف بخلاف هذا ولك ان تقول يمكن اجمال
هذا القسم في قوله او كشي الخ بان تقول في حله وترك نسك مندوب مندوم هو كان في وجوبه
خلاف او كشي الى اخره فتامله **بسم** وجوب قال سدي الاستاذ ابو الحسن البكري رحمه الله تعالى ولم
يجز تاخره لضعفه كن عدم الما يصلح باليتم فلا يجوز له التأخير بخلاف جزاء الصيد فانه يقبل
التأخير ككفارة اجماع والقتل انتهى بعد الاحرام بالحي بالنسبة للتمتع والقران والقوات ومجاورة
الميقات والمشى والركوب المندومين وبعد الاحرام بالعمرة بالنسبة لمجاورة الميقات والمشى والركوب
المندومين وبعد تمام الاحرام بكلاهما بالنسبة للقران والرهري والمبيتين عقب ايام الفري والتوداع
استقرار الدم احسا بوصوله لمسافة القمر والنحو ووطنه كما مر **وتحليل** وجوب الدم الصوم
ان قدم عليه وان علم انه يقدر على الهدي قبل فراق الصوم فان عجز عنه كعجزه في فاته فيه ما في رمضا
من وجوب المندوم عن كل يوم فان عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على اي واحد فعله ولا ينافي هذا
قولهم ان هذا الدم مرتب بقدر لان الاطعام انما هو بدل عن الصوم الذي عجز عنه فالترتيب
واقع بين الدم وبدله الذي هو الصوم **ان دمنا قد** حسا او شرعا بان وجبه بالكثر من ثمن
المثل ولو بما يتغابن به او بثلث المثل لكن احتاج اليه لمون سفره اجازة ولدنيه ولو وجبلا
كما استظهره في الامداد في الاولى وجزم به فيها في متن المختصر وقيل ساعى اصل النسك في الثانية
او غاب ماله قال العلامة عبد الرؤوف ولودون مسافة القمر لان المدار على فقد حال الاداء
بخلاف نظيره في قسم الصدقات حيث كان فقيرا بغيريته مرحلتين وغيا بدونها لانه لا
عليه اسم الغنى والفقير فالالاكذ انتهى واستوجه ذلك في حاشيته على السارح قال لكن ينبغي
تقييد ما دونها بما كان في احضارهم مشقة لا تحتل عادة انتهى او هو محتاج الى عمنه
واستظهر في الخفة انه ياتي هنا ما ذكره في الكفاية من ضابط الحاجة ومن اعتبار سنة

مطلب هل يعتبر في الدم كونه فاضلا حراما او عن العم الغالب

اوله الغالب اي وهو المهرج عند عامة المتأخرين ومنقول عنهم وبه جزم المصنف في فتاويه
واختاره وقت الاداء الواجب قال وقياس ما تقر بان من على مرحلتين من محل يسمى حاضرا
فيه وما في الديات انه يجب نقلها من دون مسافة القصر ان يلحق بموضع كل ما كان على
مرحلتين منه ولم أر من تعرض له انتهى ولو امكنه الاقتراض قبل حضور حاله الغائب
تأني هذا ما في قسم الصدقات فيما يظهر قاله في الخفة **قال** مودة ما رجع السهم واعاد
عليها من بركاته أمين وهذا يقتضي وجوب الاقتراض لكن في الفتح فتح اجواد اي واصله
وانه وجد من يقضيه فيما يظهر كالتي انتهى ويظهر انه ان هذا اوجه مما في الخفة ويؤيده
تصريحهم هنا بان يقدم الدين ولو موجلا انتهى وبه جزم العلامة عبد الرزاق في حاشيته
على شرح السامري رحمه الله تعالى وسواء علم انه يجد الهدى قبل فراغ الصوم لم
يجب عليه تأخيرها كما مر لكن هل يسن له انتظار وجوده **قال** العلامة عبد الرزاق
في شرح المختصر ينبغي ذلك اذا اتقن وجوده ولم يفت به اداء الثلاثة انتهى واستوجه
حاشيته على شرح السامري **ويجب** ان لا يؤخر صوما لثلاثة حيث اشترط تقديمها وتعلق
بج عن يوم عرفه كما تقدمت الاشارة اليه ومرج به الناظر بقوله **ثلاثة** في اي في
يخرجه به شهر صوم فلم يقدم الصوم على الاحرام لم يخرجه للآية ولانه عبادة بدنية
كالصلاة بخلاف الدم بعد تمام الغرم بالنسبة للمتع لان حق مالي وهو يجوز تقديمه
على ثلثه سببيه لكن لو بان في هذه الحالة انه من لا يلزمه الدم فصل بحري فيه تفصيل
الزكاة المحجلة فيقال ان شرط او قال هذا في المحجل او علم المستحق القابض
بالتمجيل له الرجوع والافلا او يخص ما ذكره بالزكاة قال في الخفة في فصل
تجيل الزكاة كل محتمل وفرضهم ذلك في الزكاة ولم يتغير صوا غيرهما ميل للثاني
والمدرك ميل للاول فتأمل انتهى ووفق قيل بان الزكاة موصاة فرفق بغيرها فحاشا
لها بتوسيع طرق الرجوع له بخلاف نحو الدم والكفارة فانه في اصله بدل جنابة فخصي
عليه بعد رجوعه في تجيله مطلقا انتهى اما قبل فراغ العرة فلا يصح التقديم ولا يجوز
لاستناع تقديم العبادة المالية على سببها وخبرجه بتعلق بغيره كما تعلق بغيره كان جاز

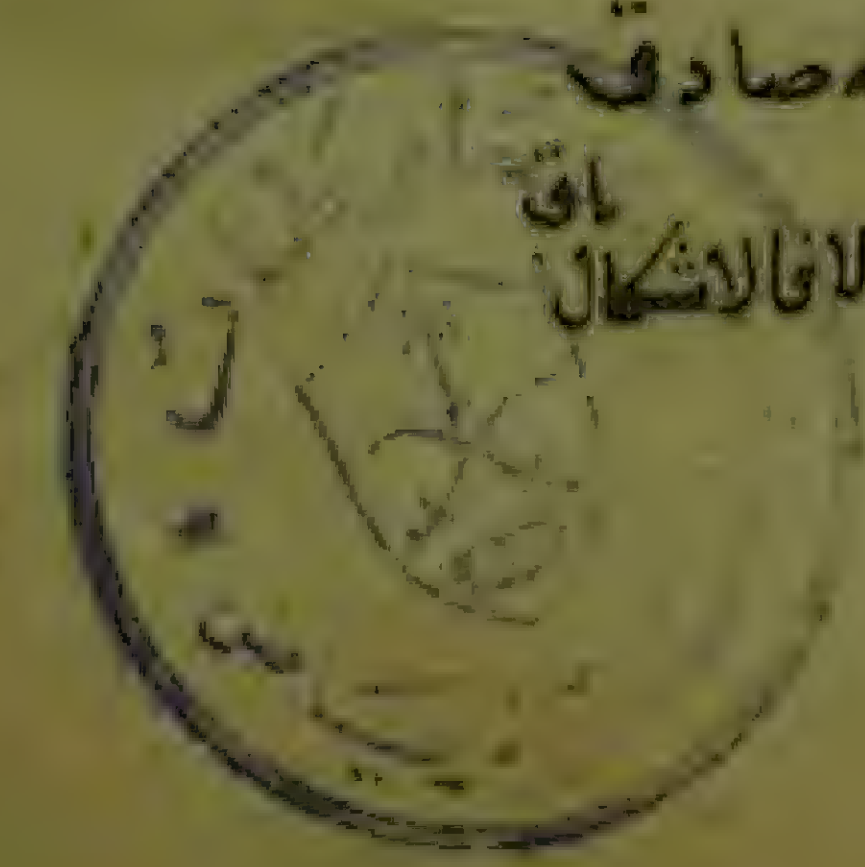
مطلب
لو بان المحجل للدم انه لا يلزمه الدم
فصل بحري فيه تفصيل الزكاة
المحجلة او يخص ما قاله
في الزكاة

الميثاق فيها فان الثلاثة لا توقف على الاحرام بل تكون اداء قبل العقل منها وعقده كما
قاله العلامة عبد الرزاق وهو يجب تعيين الصوم كما ينوي صوم المتع ان تمتع والقرآن
ان قرآن صرح المتولي وغيره بالاول وجري عليه السامري **قال** العلامة عبد الرزاق في
عدم وجوب التعيين في الكفارات بل تكفيه فيه الواجب بلا تعيين فقياسه هنا كذلك وبه
صرح القفال واستظهره شيخنا فالاول محمول على الاولى **ويجب** ان يحرم قبل السادس كان
يحرم ليلة الخامس ويصومه والسادس والسابع فيتمها وقبل يوم عرفه ليكون يومها ويوم
الترويه معظم **الندب** العظم يوم عرفه الحاج ومشقة السفر والصوم يوم الترويه
ويوم عرفه ايضا ويحرم صومها ولا يعقد يوم النحر وايام التشريق ولا يجب تقديم الاحرام
الحج في زمن يتمكن من صومها اي صوم بعضها فيه قبل النحر لان تحصيل سبب الوجوب
الاجب ويجوز ان لا يحج في هذا العام **قال** في الخفة فمن جعل هذا من باب ما لا يتم الواجب
الا به فهو واجب فقد وهم انتهى **قال** تلميذه العلامة عبد الرزاق في حاشيته على السامري لا لالا
انه مخاطب بوقوعها في الحج قبل الاحرام به حتى لا يتم هذا الواجب الا بالاحرام به وانما الذي
نقول لا يخاطب بالوجوب الا بعد الاحرام به فأي احرام حتى لا يتم الواجب الا به حتى يجب
انتهى **قال** في الامداد وقول المحامي يجب الاحرام قبل السابع لم يرضه الشيخان بل حكاه
حكاية الأوجه الضعيفة انتهى ففهم من ذلك كله انه اذا لم يحرم الا يوم عرفه فلا
لا يتم تأخير الثلاثة وان صارت قضا كما يفيد قولهم **لا يجب** تقديم الاحرام فالتقدم
من وجوب عدم تأخيرها عن يوم عرفه محله اذا احرم واختار الاستاذ ابو الحسن الكوفي
رحمه الله تعالى وجوب الاحرام ليصومها في الحج **قال** وفاقا للحج من اهل المذهب وهو
ظاهر القرآن ولو اخر صومها عن يوم النحر بان احرم قبله بزمن يسعها ثم اخر التحلل
عن ايام التشريق فصر صامها فانه ياتى وتكون قضا وان صدق انه صامها في الحج لانه
فلا يراد من الآية **قاله** في الخفة **قال** مولانا رحمه الله تعالى وقد يقال المحذور قصر المراد على
الفجر الناهي واما كونه من جملة فلا محذور فيه والحاصل ان اطلاق الآية صادق
بالصوم المذكور فان كان ثم تقييد من اخباره فهو لعدم في اجواب لاما افاده والافلا لا شك

مطلب
هل يجب تعيين الصوم
ينوي صوم المتع ان تمتع والقرآن
ان قرآن

مطلب
استحباب الاحرام قبل السادس

مطلب
احرم صومها عن يوم النحر بان
احرم قبله بزمن يسعها



بحاله انتهى ورايت العلامة عبد الوصف في شرح مختصر الايضاح قال بعد ذكر نحو ما تقدم عن التحفة ولما ذكر هذا التعليل في شرح العباب قال كذا قالوه وكأنه اشار بذلك الى منع كون تاخير التحلل نادرا بل هو كثير سلمناه فكونه لا يبرأ من الالبه ممنوع اذا المانع على الصدق وهو يصدق عليه حينئذ انه في الحج ويجازي عنه بان ندوم التأخير ظاهر بالنسبة الى الطلب اذا تقدم التحلل مندوب وتأخير مكره بل بالنسبة الى الواقع ايضا اذا اكثر وقوعه فيها وينبغي بعدها ولا شك ان حمل النص على المطلوب الاغلب راجح فتعين انتهى فامل فاي لا فرق في وجوب صوم الثلاثة اذ ابي السفر وغيره بخلاف قضاء رمضان وقرق في المجموع بين ادائها واداء رمضان الذي هو عند فيه ان صوم الثلاثة تعين ايقاعه في الحج بالنص قال العلامة عبد الوصف اقول وكان حكمة النص على التأخير في الحج ان السفر شرط او شرط الحج المتع بل مطلق السفر لا بد منه في مطلق الحج كما هو واضح بخلاف رمضان فالسفر فيه غالب فكان عندنا فيه تخفيفا مع ان النص ورد بان عند فيه وهو قوله تعالى او على سفر فعلة من ايام اخر انتهى فاي لا فرق في وجوب الصوم الثلاث لشرع جدي لم يلزمه لكن يستحب كما في الكفارة وخروج من خلاف من اوجبه واذ كان سقط عنه الواجب ووقع صومه نفلا اى اتمه فله قطعة ومثل صوم الثلاثة اذا وجد في أثناء السبعة او بينهما ولو احرم ولا هدي ثم وجده قبل الشروع في الصوم وجب لان المعبر في وجوده حالة الاداء ويجزى وقت صوم الثلاثة بغروب الشمس يومه على الجديد قال العلامة عبد الوصف ولك ان تقول انما خرج وقت صومها بطول يوم عرفه لا بغروب شمس اذ لا صوم في بعض يوم انتهى ولومات المتع قبل فراغ اعمال الحج اي اتمه لانه لم يسقط عنه الدم ويجزى من تركته قال العلامة عبد الوصف فان قلت كيف لم يسقط عنه الدم مع انه لم يحصل له حج قلت لانه بالشروع فيه التزم حج ما يترتب عليه مع انه اتي على ما فعله فاحتاج لجبر لقضه انتهى او قيل التمكن من العمل سقط بخلافه بعد فصار منه او يطعم من تركته لكل يوم مرة ولا يتعين صرفه الى مساكين الحرم لان ذلك بدل الصوم وهو واجب ايقاعه في احرم بخلاف طعام نحو الصيد

مطلب في صوم الثلاثة ثم وجد الحرج

مطلب في صوم الثلاثة ثم وجد الحرج

مطلب في صوم الثلاثة ثم وجد الحرج

مطلب

يستحب صرفه فيه قال الكشاف رحمه الله تعالى قلت والظاهر جريان ذلك في بقية الدماء المحقة بدم المتع انتهى واذ اظهر عنه الوصف عن كل يوم مد تعين لكل مسكين مد لان كل مد بدل عن يوم قال في التحفة وحينئذ يتعين عند المتع مما يتعين في طعامه المد لكل مسكين انتهى ويستحب تعجيل الثلاثة وتسايعها اذ ان احرم قبل السادس والاربعين تتابعها وتسايع اليومين منها لم يمتد تأخيرها عن يوم النحر وقضاء وسبحاني الله الذي هو محل استيظانه سواء كان الموضع الذي خرج منه او غيره او ما يريد توطئه ولو نقص مكة لقوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم وما صح من امره صلى الله عليه وسلم المتتبعين والقارئين المفاقد للهدى بذلك وقيس بذلك غيره وقال الامام الثلاثة مقابل الاظهر المراد بالرجوع الفراغ من الحج فلورجع على الاول الى وطنه وقد بقي عليه طواف افاضة او سعى او حلق لم يجز صومها لانه الى الان لم يفرغ من الحج نعم لو حلق بعد وصوله جاز له صومها عقبه بلا استئناف مدة الرجوع ولا اثر لترك الواجبات والفرق ان الركن لتوقف محله عليه اذ منها فان لم يصم المتع والقارن ومن فاته الحج والمجاوزه مبقاته مریدا والمخالف خصوصي نذر الثلاثة لعذر او غيره في الحج ولا في مكة او في طريقه لانه ان يفرق في قضائها بلا تفريق بينها وبين صوم السبعة بقدر التفريق في الاداء وهو اربعة ايام الحج والتفريق ومد السير على العادة الغالبة لوطنه او ما الحاق به وذلك لان الاصل في القضاء ان يحكى الاداء قال مولانا رحمه الله تعالى وظاهر كلامه انه لا عبرة بما اعتيد من الاقامة الطويلة بمكة عقب ايام النحر وهو واضح لانه لا ضرورة اليه بخلاف مدة السير وهذا وقولهم على العادة الغالبة لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف العادة او الغالب حتى لو وصل الى مكة في لحظة من مكة الى مكة لانه فلا بد من التفريق بمدة السير وهو محل تامل اذ لو فرض ذلك بعد اذ الثلاثة بمكة فواضح ان له فضل السبعة عقب وصوله فليتنامل انتهى بقي عكسه وهو ما اذا ارادت مدة سيره بالفعل على العادة الغالبة فيفرق بقدر العادة الغالبة كما هو واضح ودل في الكلام الاول قال في التحفة وانما لم يلزمه التفريق في قضا الصلوة لان تفريقها في الوقت وقد فات وهذا يتعلق بفصل هو الحج والرجوع فلم يفوتنا فوجب حكايته في القضاء انتهى

مطلب في صوم الثلاثة ثم وجد الحرج

مطلب في صوم الثلاثة ثم وجد الحرج

مطلب في صوم الثلاثة ثم وجد الحرج

مطلب قاعدة حسنة وهي ان كل عبادة تعلقت بوقت فانت لا يجب قضائها ان يحكي اداها

وقت

ويؤخذ من كلامه قاعدة حسنة وهي ان كل عبادة تعلقت بوقت فانت لا يجب قضائها ان يحكي اداها كالصلوات الغايية فانه يجوز قضاءها متفرقا اداها ومتواليها والم الغايية بعندهم ونحوها وان كل عبادة تعلقت بفعل ولم يفت ذلك الفعل بل فعل يجب في قضائها ان يحكي اداها كاللثة الغايية هنا مع السبعة فانها تعلقت بفعل الحج والرجوع وقد فعلا فوجب حكايتهما في القضاء وكقراءة السورة في الاولين اذا لم يركعا فانه سين قرأهما في الاخيرتين لئلا تخلو صلواته عن السورة ويجب في قضائها في الاخير ان يحكي الادا بان تفصل عقب الفاعلة لانها تعلقت بفعل هو قراءة الفاعلة فوجب حكايتهما في القضاء وان كل عبادة تعلقت بفعل وزمان كالرواتب البعديه والوتر والقيام فانها متعلقة بفعل هو المكتوب له دخولها فبعضها وزمان هو الوقت لحزوها بخروج المطلب فيها الوقت فلا يجب في قضائها ان يحكي الادا فتأمل فان والى بين العشرة حصلت اللثة فقط او قدم السبعة على اللثة لم يقع لثة منها عن اللثة والفرق بين الصورتين انه في الصورة الاولى لم تقع اللثة قبل وقتها بخلاف الصورة الثانية وبين الثانية والصلوة حيث ناب بعضها عن بعض كالسجدة الثانية عن الاولى وجلس الاستراحة من اجلس بين السجودتين ولم ينب هنا لثة من السبعة عن اللثة ان مجموع افعال الصلاة عبادة بنية واحدة وهناك يوم بنية مستقلة فعد متلا عبادة بنية السبعة قبل اللثة مع العلم والتعمد والا وقعت له نقلا اما اذا صام اللثة ملكه فان ملك بعد الصوم اربعة ايام ثم سافر فله صوم السبعة عقب وصوله والا بان لم يركب اربعة ايام بعد الصوم صامها او ما من منها عقب مضى اربعة ايام من وصوله فان صام اللثة في الطريق صبر اربعة ايام بعد وصوله وقدر ما بقي من ايام الطريق كذا وقع في سفر مختصر الايضاح للعلامه عبد الله ولعله المراد به وقدر ما صامه من ايام الطريق اذا ما بقي من ايام الطريق حصل الفرق بالفعل وبقي قدر ايام الصوم مع اربعة ايام الغرض والتفريق فتأمل فلو صامها اخر سفر بحيث وافق اخرها اخر يوم من سفره فرق باربعة ايام ومدة الب

مطلب لو ادى بين اللثة والسبعة

مطلب لو صام اللثة في الطريق

اذ ما مضى

اذ ما مضى من زمن السير ليس بين صومين فلم يحصل به تفرق لتقدمه على صوم اللثة وصومها قد انقضت اخر السفر فاخرج الى التفرق بالمدة المذكورة ومن توطن مكة لزومه التفرق اذ لم يجرى اللثة في الحج باربعة ايام ووقع في التحفة بخسة وكتب عليه مولانا وسيدنا المرحوم السيد عمر رحمه الله تعالى وهو محل تأمل والموجود في ساير كتب باربعة وهو واضح وتبين تفصيلها وتبايعها اذا وقضا كما في اللثة وثبة العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى انه لا يجب نفا على المظهر ايام التفرق بل له ان لا يصوم واستظهر انه المراد بقوله ان لا يصوم اي من السبعة اما لو صام عن نقل مثلا فانه يجب ذلك لمن من مدة التفرق وعلم مما مر ان المكى في مجاوزة الميقات يصوم ثلاثة في الحج بتفصيله لما في غيره والسبعة مكة وانه لو فاتت اللثة لا يشترط ان يفرق بينها وبين السبعة في القضاء الا باربعة ايام فقط اذ لا سير حتى تغتبر مدته وانه اعني المكى التارك للوداع يصوم اللثة عند استقرار الدم ببلوغه ما من والسبعة متى اراد وتفرق بين الصومين بيوم على ما افتى به البلقييني وبمدة السير كالافاقى كاجزء من بعضهم وهو صحيح والفرق بينه اعني طواف الوداع بالنسبة للمكي حيث اعتبر فيه مدة السير وبين غيره من نحو مجاوزة الميقات حيث اعتبر فيه يوم فقط ضرورة التفرق ولا يمكن باقل من يوم بخلاف طواف الوداع فان فيه مدة سير فاما كان التفرق حاصل باعتبارها وظاهره اعني توطنه حاصل باعتبارها اي اعتبار جميعها لكن في حاشية الايضاح للعلامه بن حجر ما هو ظاهره انه انما تغتبر مدة السير من محل تقدر الدم وهو مسافة القصر الى مكة فقط دون ما زاد حتى لو خرج المكى بلا ودايع الى مصر مثلا فالمعتبر في حقه اذا رجع الى مكة التفرق بمدة السير من مسغان الى مكة لان الدم تقدره بوصول مسغان لانها على مسافة القصر قال العلامة بقا سمر وذك محل نظر فليجزم بهى واقى البلقييني ايضا ان الافاقى التارك لطواف الوداع وغيره مما لا يمكن فيه وقوع اللثة في الحج توصف لثة بالادا اذا فعلت على نظير ما تقدم في المكى التارك له وان حكم غيره اى طواف الوداع من الميت والرحى كذلك اى حكم طوافه في وقت المقدم يدخل باقره نحو الدمى قال العلامة

مطلب من توطن مكة قبل صوم اللثة

بحث المكى في مجاوزة الميقات

مطلب الافاقى التارك لطواف الوداع

الدم لا ما تقدمه في تقدر الدم فانما غلبنا ان ما يفر به الوداع غير ما يفر به

عبد المرووف هكذا فهم كلامه ولا عليك من عبارته الموهمة انتهى فاذا جاء وطنه ولم يصح
 فرق بين الثلاثة والسبعة بقدر مدة السبيل الى وطنه كما قالوه قال مولانا شيخنا السيد
 عمر رحمه الله وقد يقال لم لا يستثنى منها ثلاثة ايام لانه لا يتعين عليه فعل الثلاثة
 عقب ايام التشرى بكة قبل سفره بل انه ان يفعلها في اول سفره كما هو ظاهر والقضا لا يرد على
 الاداء فليحرم انتهى قلت وقد ثبت على ما قاله رحمه الله تعالى العلامة بن قاسم في حاشيته على حاشية
 الايضاح فقال اعلم ان ما تقدم من الباري واللفظي في ترك البيت والري ونحوهما ما
 يعيد أن وقت الثلاثة عقب ايام التشرى وتقدم انه لا يجوز تأخيرها عن وقت ايام
 ولومح السفر وليس عندنا في تأخيرها والمفهوم من الكلام انه يجب التفرق في القضا بقدر سبيل
 الى وطنه بعد ادائها وقد يتبادر من ذلك انه لو سافر عقب ايام التشرى وصار الثلاثة
 في اول سفره جائز له صوم السبعة بمجرد وصوله لوطنه ولا يجب التأخير بقدر الثلاثة التي
 صارها من اول سفره وقضيتها ذلك انه لو أخر الثلاثة الى وطنه كفي التفرق بينها وبين السفر
 بقدر مدة السفر الثلاثة ايام على خلاف اطلاق قوله بقدر مدة السير انتهى وقول
 وقضيتها ذلك ان عيني ما يحته مولانا رحمه الله تعالى فلو وقع صوم الثلاثة في اخر سفره بحيث
 وافق اخرها اخر سفره فرق مدة السير بعد وصوله لوطنه على مقتضى كلامهم وبها ان
 ايام على ما يحته مولانا بن قاسم رحمه الله تعالى وهو القياس والكي التارك للبيت والري
 يدخل صوم ثلاثة بانقضاء ايام التشرى موسعا وتفرق بينها وبين السبعة بيوم قال اعني
 البلقيني انما يتعلق بالعمرة فيصوم الثلاثة ان سافر قبل التحلل منها وان شابهه
 بلا دأ ان صار في العمرة عقب التحلل ولا يتوقف صومها على الاحرام بالتحلل وتفرق بين
 وبين السبعة ان كان مكيا بيوم ومدة السير ان كان افاقيا انتهى وبإقائه قوله ومدة السير
 مولانا رحمه الله تعالى ثم شرع يتكلم على القسم الثاني فقال **الثاني** بخلاف الاجتزاء
 بالكرة عنها وليس بصورة النظم نقل ذلك الامام الرازي في شرحه على الالفية عن الخا
 وجرا عليه في اعجازها الشيخ خالد الزهري فيقول شيخنا العلامة عبد الملك العاصي
 الله تعالى انه للضرورة فيه وقعه بناء على ما تقدم من قضا **مفصل ترتيب وتعديل**

مناها

مناها **ورد في محرم** في الكتاب العزيز في قوله تعالى فان احرمتم عن النسك اي واهدمتم التحلل
 اذ الاحصاء بمجده لا يوجب هذا فما استيسر من الهدى اي فعلكم ذلك ذبحا وتصدقا وفي
 السنة الغزاة تحلل على ما عليه ولم بالحج بيبه لما صدره المشركون وكان صلى الله عليه وسلم
 محرم بالعمرة فحرق وحلق وامر اصحابه رضي الله عنهم بفعل ذلك فالذبح واهدم في الكتاب
 العزيز والسنة الطرية وحلق واهدم في السنة فقط كما قاله العلامة عبد المرووف وقوله في
 محرم من احصر قال الامام النووي رحمه الله تعالى والاشهر في اللغة حصره العدو واحصر
 المرض وقال الامام السبكي المشهور من كلام اهل اللغة ان الاحصار على وزن الاية
 المارة المنع من المقصود لعدو أو صوم من اي وهو الموافقة لها والحصر الضيق انتهى
 وهو ان **الحج** ينقسم الى اقسام الاول من منعه عدو دين او دينا عن اتمامه اركان نسكه
 او عن واحد منها ولم يملكوا الا بقتال او بذل مال وان قل فيجب عليهم الايمان بمقدورهم
 من وقوف ان صدوا عن البيت او طواف وسعيان صدوا عن الوقوف ثم ظهر التحلل حيث
 لم يؤمنوا الحادون او لم يتقوا بقولهم ولو من احرام فاسد وعلى المعتمد بدنه لانفاده
 وشاة الاحصار وان اتسع الوقت ظنا او منعوا من الرجوع ايضا وتأخير مع سعة
 الوقت وظن زوال الاحصار او لم يكن ان ظن الزوال الحج ظنا غائبا في مدة يمكن ادراك
 الحج بعدها وقبل مضي ثلاثة ايام في العمرة فيمتنع التحلل كما قاله الماوردي وقرره ووفق بين
 الحج والعمرة بانه لو فرض عدم الحج فلا يمكن تقديم التحلل منه قبل فواته فليس في بقائه على احرامه
 الحائضات الزاهر مالا يلزم بخلاف العمرة فان اخرج منها بفعل اركانها الى خيرة اذ ليس
 لها من مخصوص فنظم فيها الى ثلاثة ايام لانه من قريب قاله العلامة عبد المرووف
 في الحاشية وخرج بسعة الوقت ضيقه فان خشي فوات الحج مع رجائه والاحصاء لو صبر
 قال في التحفة فالأولى تعجيل التحلل ليلا يدخل في روضة لزوم القضا فيما مران يحصر وقد بقي
 من الوقت ما يسع التحلل وادراك النسك وهذا بظاهره يشمل ما بقي ذلك فقط او بقي ما هو
 اريد منه فحج كلام الماوردي وهو اقتناع التحلل الصورة الاولى وتحلل الاولوية
 الصورة الثانية وبصيغة صند ذلك وهو ما اذا احصر لم يبق من الوقت ذلك وحينه

مطلب تحليل المحصر مع سعة الوقت
 وضيقه

في قوله تعالى فان احصرتم عن النسك اي واهدمتم التحلل
 في قوله تعالى فان احصرتم عن النسك اي واهدمتم التحلل
 في قوله تعالى فان احصرتم عن النسك اي واهدمتم التحلل

لم يتخلل يدخل في الرقعة المذكورة اذ القوات مع ذلك ليس ناشيا عن الاحصاء بل هو قوات محض
لانه وان لم يحصر لغاية التوفيق وجوب القضا ظاهر وعلى هذا الفهم الذي هو ظاهر العباد
لو صار لا يحتاج الى قول الشيخ عبد الرزاق في بعض الصور ولا الى قول النهاية عند بعضهم فافهم
ولو قصد نسكه ثم احصر فتحلل والوقت باق لزمه قضا ومن سنته لوجوبه فوراً ولا يكون قضا
الحج في سنة الافساد الا في هذه قال العلامة عبد الرزاق في الحاشية كذا قيل ويرد عليه انه يصور انما
بمرض شرط التحلل به وان يرتد ثم يسلّم والوقت باق انتهى وجزى ما استفتنا الا في مقتضى من حكم
وهو الذي يتجه ولا يرد عليه ما اوردته في الحاشية لانه غير الكلام فيه فتأمل ولو منع من الرمي والبيت
فلا تحلل لانه يكتنه بالطواف والسعي والحلق ويجزى به عن نسكه وجزى ايديهم وتارة فيه ان الرفعة
بما صرحوا به من سقوط البيت بالمذبح الذي منه الخوف على النفس والمال او غيرها مما هو منها
كصباح مريض وفوت مواده كابق قال العلامة **بعضهم** بن عبد الحق في حاشيته على المحلل
وهو حسن وفي حاشية النور الزاوي على شرح المنهاج ما نصه هذا بالنسبة للزبي اما بالنسبة للبيت
فلا لانه يستقط بالمذبح كما تقدم والحصر من الاعذار انتهى وورد في التحفة نزاع بين الرفعة بان
الدم هنا وقع تابعا فلم ينظر الى كونه تركه البيت لعدم وجوبه في اصل الاحصاء كما
لم ينظر في ذلك في اصل قهر الاحصاء قال فان قلت من الاعذار المستقط للبيت ثم الخوف
على المال والاحصاء يحصل بالمنع الا ببدل مال وان قل في الفرق قلت الفرق انه ذات البيت
ثم لم تعرض لها الخوف منه بمنع لان الفرض انه احصر عن الحج لا غير بخلافه هنا اعني في منع
عن البيت فان العدو يعرض بالمنع منه مثلا الا ببدل مال وهذا هو الذي توجه فيه الشافعي
للاحصاء دون الاول اذ لا تعرض من الخوف عنه بمنع من نحو البيت فتأمل انتهى وقول
لان الفرض الحج لم يظهر انما باطه بسايقه ولا حقه قاله مولانا وحسنه يكتفي في
ان يقال ان ذات البيت ثم لم تعرض لها الخوف عنه منع الثاني من حيث
ظلم ولو بين لم يحصر باستدانتة وهو محصر فله التحلل حسنة لان مشقة كل احد لا
تختلف بعمل غيره مثلها اولا وخروج بظلمها ما اذا حبس بحق كان حبس يدين وهو مفسر
فليس له التحلل ولا يصح منه بل يجب عليه ان يودع دينه فاذا اداه فان شاء التمس نسكه حاله

مطلب لو افند نسكه ثم احصر
فتحلل والوقت باق لزمه قضا ومن سنته

ض

مطلب لو منع من الرمي والبيت
فلا تحلل

الحج
الافضل الاقام

سأله ما لا

سأله ما لا وبسمل يعص باستدانتة ما لو عصى بها فان تاب فالقياس كما قاله شيخ
سأله العلامة عبد الرزاق جواز التحلل كما في نظائره من قبل الصدقات حيث يعطى انتهى
فان فات الحج لم يتحلل الا بعمل عمره الثالث الرقيق ولو مكاتباً واحراً ولديه ومدير أو
مبعوضاً احراً في نوبة سيده او في نوبة نفسه ولم يتسع نسكه ومعلقاً عتقه بصقة
اذا احصره بخير اذن ما لك منفعتة كالموصى له والموقوف عليه والمستاجر عيه فله
التحلل وان لم يامر به سيده كما رجع في التحفة وشرح الجاب تبعاً للقولي وقرئ بينه
وبين مسئلة الزوجة الاشيه ان شاء الله تعالى في شرح الجاب حيث توقف تحللها على
امر الزوج بان تعلق النسك بالحكم أشد منه بالحق اذ يجب على الزوج الحرة دون العبد
ولا تأثر لواحرمت بخير اذن الزوج بخلافه بلا اذن السيد واستقر به صاحب المغني
ورجح في حاشيته الايضاح عكسه وهو انه ليس له التحلل با من السيد كما ان الزوجة التي
احرمت بخير اذن زوجها ليس لها التحلل الا با من كما في المجموع عن الاصحاب قال بل
العبد اولى منها بذلك لنفسه ولان السيد اولى اقوي استيلاءه وولاه من الزوج فاذا توقف
التحلل على امر الزوج مع كون الزوج حرة كاملة والزوج ضعيف الولاية بالنسبة الى السيد
فلان يتوقف على امر سيده بالاولى فالقياس اولى اوجه وجهه ان الحج شديد التثبت
والتعلق فاحتيط له بتوقف الخروج منه على امر الزوج والسيد انتهى وهو ما افهمه متن
المنهاج واعتد به الاسنوي ويجب التحلل على الرقيق با من السيد ولو رجع السيد عن اذنه
قبل احرام الرقيق فله تحليله كشتريه منه وان لم يعمل الحق برجوعه كما لا يتقدم
الوكيل بعد العزل وقبل حله علمه به والا لولى ان ياذن له في اتمامه قال العلامة عبد
وقضية القياس تصديق الحق في عدم تقدم الرجوع على الاحرام كنظيره من تصديق الوكيل
في عدم تقدم العزل على التصديق انتهى واستوجه في النهاية وعلاه بان الاصل عدم
ما يدعيه السيد وجرى عليه في التحفة واستظهر في المغني تصديق السيد ولو اذن له في
عمره فله تحليله بخلاف عكسه لانها دونه وقيل مولانا رحمه الله تعالى في الصورة الاولى
بما اذا بقي عليه شيء من الاعمال الخاصة والا كان لم يبق عليه الا نحو الطواف فلا منع اخذاً مما لو قدم

سأله ما لا

مطلب الفرق بين الرمي والبيت
اذا وبغير اذن

الاحرام على الوقت الماذون فيه فلم يامر به بالتحلل الا بعد دخوله فليتامل انتهى شعر قال شعر
 رايته المحقق يعني الصلاة بن قاسم رحمه الله تعالى نقل من احوال المر على هذا الفرع الذي اشرت اليه
 واستوجه ان له تحليلا ايضا وفرق بينه وبين ما قلناه عليه بان اصل الاحرام هناك ماذون
 فيه بخلافه هنا انتهى ولو اذن له في تمتع فله الرجوع بين النسيك فان قرن له تحليلا ووجهه ان
 الاذن في التمتع اذن في النسيك غاية الامر انه قد حرره بالجماع على وقته الماذون فيه قال
 العلامة عبد الكوف ويوجه بان اجبر التمتع لو قرن بدله صح مع انه قد مر الجماع على وقته الماذون
 فيه فلم يعد واذنك مخالفة فلا يعد هذا قران القن مخالفة ايضا انتهى فليتامل فانه في هذه المدة
 قد مر الاحرام على وقته الماذون فيه وقد نصوا على ان تعدية على الوقت الماذون فيه يكون للسيد
 تحليلا ما لم يدخل الوقت وايضا فقد يريد السيد منه بين النسيك ما يمتنع على المحرم كما صياد
 واصلاح طيب وقران الامة والفرق بينه وبين قران الاجير المأمور بالتمتع واضح اذ لا غرض
 للمتاجرين في تمتع الاجير بالمحضورات بين النسيك بل لو كان له غرض في ذلك لا يقبل لعدم والنية
 بخلاف السيد هنا فليتامل شعر رايته في الامداد ان الاذنين والزمك شي اعترضنا الشيخين
 فيما رجحاه هنا من عدم التحليل بكلام القاضي وبين كج فحصل ما ذكرته بغوي وايضا
 تقدير يد الخ واقتر اعترضهما فيه وتحليله بان يامر به فيحصل بالنية والخلق اي ان كان برا
 شعر قال العلامة بن قاسم رحمه الله تعالى نعم لو كان خلق راسه يشينه ومنعه سيده
 منه ولم يعمل رضاه به بحث بعضهم وجوب التقصير وقد يجبه وبه يندفع
 قول صاحب التعليق ان تحلل بالنية فقط ولا يخلق لعدم اذن سيده فلا يتصور في
 حقه بغير اذنه لكن ينبغي الاقتصار من التقصير على ما لا يشين انتهى والصوم
 لانه لا يملك شيئا وان ملكه سيده والسيد منه من الصوم في حال الرق ان ضعف
 به عن اخذ منه او ناله به ضرر او كان امته يحل وطوها وان اذن له في الاحرام لانه
 لم يامر باذن له في التزامه لان وجب في تمتع او قران اذن له فيه كما تقدم في القن
 فتذكر فليس له منه سوا ضعف به عن اخذ منه او كان امته يحل وطوها او لا الا
 ان يقال يناله به ضرر كمن لان لغير سيده منه حينئذ كما يجنب الشهاب من حجر وانه

مطلب لو اذن السيد في تمتع
 او قران

مطلب لو كان خلق يشينه اذا
 خلق لاجل التحلل

عليه تليده

عليه تليده العلامة عبد الكوف في شرح المختصر وتقدم القران ايضا ان السيد ان يذبح عنه بعد موته
 ان لا تملك فيه بل هو اسقاط ما لزمه قال العلامة عبد الكوف في شرح المختصر فان قلت انما واجبه
 الصوم كما مر فالقياس عدم الاجزاء قلت حصره واجبه في الصوم مقيد بن من حياته لانه لا يذبح ما منع
 من التملك وبعد موته لا يذبح فيكفيه واجبه الحر تبرعا عنه كما تقع الصدقة عنه انتهى فلو عتق
 القن قبل صومه وقدر على الدم ولو سرحا لزمه اعتبار احواله عند الاداء والمكانة يكفر باذن
 سيده فله ذبح عنه في حياته وقيد العلامة عبد الكوف بان يكون باذنه كما هو القياس ولو لم
 يتمثل امر سيده بالتحلل فللسيد ان يفعل به سائر المخطورات والا شتر على القن فقط لبقا احرام
 اذ لا يروى الا بما مر من اخلق والنية قال في التحفة فان قلت قياس ما مر في المتنتعة عن الفصل
 من نحو الجبض من انه يغسلها مع النية او عدمها انه هنا اذا امتنع بخلق راسه مع النية او عدمها
 انه هنا اذا امتنع بخلق راسه مع النية او عدمها فلا يجوز له فعل المخطورة به قبل ذلك قلت
 يقر بان اخلق صورة محرمة فلم يرم بها بشرية بخلاف الغسل ثم انى فانه على صورة
 عبادة فلم يتوقف جواز الوطء على اخلق وتمتد على الفصل واقر كلامه اي النهاج انه امره بالبيع
 وان مذبحه حلال بالنسبة لغير القن وهو ظاهر ولا نظر لبقا احرامه لانهم ينزلوا اقبالا
 منزلة تحللهم حتى ابيع للسيد اجبا مره على فعل المخطورات انتهى وخالف ذلك في المغني
 والنهاية تبعا لاقتا والد صاحبها فقالا انه لا يحرر رجل مذبحه وان امره سيده بذلك
 اخذ من التحليل ببقا الاحرام وقد عرفت الجواب عنه بما في التحفة الرابع الزوجية
 فللزوج تحليل زوجته اذا امرت بغير اذنه ما لم يكن لها حبس نفسها بقض المهر وبعضه
 الحال او تكن في نذر معين قبل انكاح او بعده باذنه او مسافرة معه بحيث لم تفوت
 عليه استماعا بان كان محرما والزوجه الصغرى ان راي الولي المصلحة في منع نكاحه وتحليلها
 جائز والا فلا فيجب عليها اذا امرها ان تتحلل فان اصررت بعد اذنه مرفله وطوها وغيره
 والاثم والكفارة عليها فقط كما ذكره في نحو كاحيض اذا امتنعت من نحو الفصل فانه يجوز
 له تفصيلها وطوها مع بقاء الحدث والاثم عليها ومقتضى كلام التحفة السابق في الرقي
 وضابطه يجوز وطوها والاثم عليها وان امكنه ان يحللها بالتقصير مع النية فيه اذا امتنعت منه

مطلب لو عتق القن
 قبل صومه

مطلب مذبح العبد الذي
 لم يتحلل بعد امسيته
 بالتحلل

الرابع من الاقسام

وكانت عاجزة عن الذبح لان التقصير صورة محرمة فلم يجرى بها شترته قال العلامة
 صيد الروف رحمه الله تعالى ولانه عهد الخروج من النكس بلا تحلل في غير ضرورة كان شرط ان
 يكون حلالا اذا عذر ولم يعهد جواز الوط بلا غسل او بدله حتى لفاقد الطهورين اذ جرم
 على منقطعة نحو كحيش التمكن وعلى زوجها وطوها عند فقدهما انتهى وبجست سيد كاله
 الكبري في شرح مختصر الابيضاح ان له فعل ذلك عنها ولا يجب عليه قال كغسل المتنعنه
 انتهى والظاهر جريان بحثه في الرقيق على طريقته وليس له تحليل رجعية لعدم جبرها
 كالباب لا تنصا عدته قال في النخبة تنبيهه قضيه كلامهم في تفسيرهم التحلل بما ذكر
 انه ليس له وطو الامه ولا الزوجه قبل الامر بالتحلل في الفرض والنفل ويرجحه بات
 له قدرة على اخراجها من اصل الاحرام بالامر بالتحلل فلم يجرله الوط قبل حتى يتبع ذلك
 ومع ذلك لو قيل بجوازها حيث حرم الاحرام بغير اذنه لم يبعد لانها خاصية ابتداء ودوام
 فليس عليها محترما وان انعقد صحيحا حتى ينعنه من حقه الثابت له قبل ذلك انتهى الخامس
 الابوه فلاصل ولواني وان علا ومن جهة الامر ومع وجود الاقرب وكافر او عالم يراى
 في الجهاد لانه منهم بالمنع حمية لديه منع فخرج من نكس تطوع لم يقصد به تجارة
 من اجارة كالجاليين والاعكامين ان زاد النج او الاجرة على مونس سفره ومثله ان تكون
 مونة الحضر من ماله ومونة السفر من مال غيره ومن طلب علم ولو نفلا وله تحليله اذ
 ياذن فيه وهو ان يامر بالذبح مع النية شرا خلق معها ويلزم هذا التحلل بامر ولو نحو
 خلافا للذبح والمصنف في الارشاد وعلم من منعه له وجوب استيذان في السفر
 اما من قصد بنكس التطوع نحو تجارة مما ذكر فله السفر بغير اذنه بشرط ان الطريق
 بغير اذنه الاصل وبين سفر حج التطوع حيث توقف على الاذن ان النفس مجبولة على
 المال والاستكثار منه فلو توقف السفر له على رضى الاصل لشق ذلك عليها بخلاف
 العبادات المتطوعة بها فان توقف سفرها على ما هو اكدها منها لا مشقة فيه وان طلب
 العلم نفعه متعدد فسوغ فيه ما لم يساغ في الحج قاله العلامة عبد الروف في شرح المحمد

مطلب الفرق بين جواز سفر
 القاص بغير اذنه وسفر طالب
 العلم بغير اذنه وبين سفر
 حج التطوع

وكل فيه

وحصل فيه ظاهر كلام الروضة هنا ان الاستيذان منه وب في الفرض والنفل على ان مرادها
 بندب الاستيذان في التطوع ايضا ندبه في محرم الاحرام به لا الخروج للاتيان وكلام الروض
 وما وافقه في اجهاذ الصريح في وجوب الاستيذان في نكس التطوع الذي لم يقصد به ما امر
 على ان الاستيذان شرط في الخروج له لا في الاحرام قال وبهذا يجمع بين الكلامين السادس
 الدين فليس للدين تحليل مدين بل منعه من السفر للنكس ولو فرضنا تنقيح الان اعسر
 المدين او لم يحلل الدين فان كان يحلل في غيبته سن له ان يוכל من يقضيه ولا قضاء على محصر
 تحلل فان احصر في قضا ونذر معين في العام الذي احصر فيه فهو باق في ذمته كحجة
 الاسلام او غير معين استقر بان استطاعه قبل ما احصره والافلا حتى يتطوع وان وجد
 طريقا واستطاع حلوكه لزمه وان علم الفوات شران حصل نحو صعوبة تحلل بعمل عرق
 ولا قضا وان صابر احرامه متوقفا نوال احمر حتى فات الوقوف فلا قضا وتحلل بعمل عرق
 ان امكن والابا ياتي ان شاء الله تعالى ولو بقي على احرامه غير متوقع نواله ففاته تحلل بعمل
 عرق ولزمه القضا ودعا اخر للفوات وبهذا التفصيل قرر السبكي كلام الشيخين ثم نفل
 عن العرايين وجوب النضا مطلقا لتكفنه من التحلل قبل الفوات بخلاف سلوكه اطول
 الطريقين اذ لا تقرب منه لانه مأمور بسلوكه ويجاب بان شبهة تشوف النفوس الى الاتيان
 ما احرم به على وجهه منع نسبة التفريط اليه فساوي سلوكه الا بعد قاله في كاشية انتهى
 وجرم بتقرير السبكي في النهاية ايضا وان وقف فاحصر فتحلل فزال احمر واراد ان يجرم
 وبني امتنع وان كان نفل احرامه والوقت باق صح احرامه ولزمه الاستيذان اذ لا مانع من صحته
 حينئذ قال العلامة عبد الروف وعلا في وجوب الاستيذان باحرامه انتهى ومن التحليل
 يؤخذ انه لو شرط في احرامه صبر ورته حلالا بنفس المرض فوقف شتر مرض واراد ان
 يجرم وبني امتنع عليه ذلك وانه لو كان الوقت باق فاحصر صح الوقوف وهل يقال في
 الصورة الاولى والمقيس عليها ايضا انه اذا جاء أسهر الحج بجمع احرامه ويؤدي به الطواف
 والسعي ان لم يكن سعي واخلق قيا ساعلى من بقى الطواف في ذمته كان طواف بالتيمة وتحلل
 به انه يكفيه فقل الطواف من غير استيذان على اختلاف ترجيح في وجوب نية الاحرام
 الاوجه منه عدم وجوبها لانه محرم بالنسبة اليه او يجب عليه في هاتين الاستيناف

مطلب لا تنصا على محصر
 تحلل

مطلب لو وقف فاحصر فتحلل
 فزال احمر واراد ان يجرم وبني

مطلب عدم وجوب نية الاحرام
 على من بقى الطواف في ذمته كان
 حاف بالتيمة

الاوجه عدم القياس والفرق انه في هاتين الحالتين من النكاح اطلاقا بخلافه في من طاف بالبيت فانه
 محرم بالنسبة الى بقا الطواف وان حلت له المحرمات بطوافه بالبيت لم يضر وقسم صابرة الاحرام
 ونظيره من منع من الطواف الخوجين ووصلت لمحل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة فانها
 تتحلل كالمحصر وتخرج من الحج وسيبقى النكاح بنماه في ذمتها كما استوجبه العلامة من قاسم
 خلافا لعجز كلام التحفة ومن المتعذر ولا تتحلل نحو الموضع لانه لا يمنع الاتمام والتحليل لا يزيله
 وقد نفقه وضلال طريق الا اذا شرطه بان قارنته بشرطه الذي يلفظه حجب نية الاحرام
 اي وجدت قبل تمامها على ما استظهر في التحفة وقد ينظر فيه بان البنية محلها القلب وذلك
 لا يتصور فيه المقارنة احدي النيتين الاخرى اما وجود الثانية قبل الفراغ الاولى
 بحيث يتقدم جزء الاولى عليها اعني الثانية فهذا لا يكون الا في اللفاظ او الكلام المتعدي وليس
 منها نية فليتامل والله اعلم **س** رايته في النهاية قال عفا ربنا للاحرام وبه يتايد
 ما ذكرته نحو المرض الذي يقع شرط التحلل به ما يشق معه مصابرة الاحرام مشقة
 لا تحتمل غالبا كما استظهره في التحفة واستوجبه في النهاية ايضا واستظهر في فتح البوارق
 ضبطه ببيع البيت قال فلو شرطه نحو صداع يسير لكان الشرط لانه لا يبيح مرضا عرفيا
 بل لو شرطه لعذر لم يتبين له مثل هذا لانه لا يسمى عذرا ايضا كما يفيد كلامهم في النكاح
 وغيره وفي فتاوى صاحب ما نصه ومن العذر المباح وجود من يستأجره كما هو ظاهر
قال مولانا شيخنا السيد محمد الله تعالى ولا يلازم تفسيره هنا يعني في التحفة للعذر بما
 يحسه وقد افاد الشارح في رسالته في الوصية بالسهم المقدم ان لفظ ظاهر يعني بالتكثير انما يقال
 كما لا يخفى على من عاين عبادتهم في بحث يفهم من كلام الاحكام فيها واضحا لا فيها هو شعور
 لهم انتهى فقصيدة كلامه وضوح البحث المذكور وقد علمت ما فيه انتهى وحسب ان ذلك
 الهدي لزمه والالتحلال بالخلق والنية فقط كما لو عدمه وبدله وانما توقف لزوم الهدي
 على شرطه لان التحلل بما ذكره لا يجوز الا بالشرط بخلاف التحلل بالاحصاء كما قاله العلامة
 عبد البروف وفي التحفة معناه قال مولانا المرحوم بهي الله تعالى عنه وتحرير الفرقان يقال
 ذاك اي دم الاحصاء واجب بالشرع فشرط اسقاطه لا يسقطه وهذا واجب بالشرع
 فتقيده انتهى وهذا ايضا ما يورد ان الشرع في العبادات اقوي من الجعلي فتأمله وعلم

مطلق من منع من الطواف الخوجين
 ووصلت لمحل يتعذر عليها
 الرجوع الى مكة

مطلق ضابط المرض الذي
 يقع شرط التحلل له
 المراد به

كلامه الناظر رحمه الله تعالى لزوم الدم للمحصر فيجب عليه اذا اراد التحلل بالاحصاء ذبحه
 حيث احصر مع البنية التحلل مقارنة لنية الذبح لانه يكون لغیر التحلل فاحتاج لما يخصه
 به ومعلوم ما مر انه اعني الدم انما يجب على من اراد التحلل لا يملك شيئا او بعض وقع الا
 في نوبته كما استظهره في التحفة **قال** اخذنا من انه لو احرم في نوبته وانزكب المحصر في نوبته
 سيد او عكسه اعتبر وقت انزكابه المحصر فإرادة التحلل هنا كما تكاب المحصر انتهى ويجب
 عليه اكله مع البنية ايضا وتقدير الذبح عليه **قال** في التحفة فان قلت لها سقط الترتيب
 هنا بخلافه في التحلل **ج** قلت لان الحج بطول زمنه فوسع فيه بان جعل له تحلات
 وبعد ما اشتراط الترتيب بخلاف ما هنا فانه لما لم يكن الابواب احدا شرط فيه الترتيب
 لعدم المشقة ونظير ذلك العرة فانها لما كانت كذلك اشترط الترتيب في تحللها وكما
 الترتيب على هذا الوجه دون عكسه لعفله صلى الله عليه وسلم **وط** **ج** **ان فسد**
قال الشارح رحمه الله لو اعتبر بنكاح العرة يعني المفردة او عرة القارن تتبع حجه
 فسادا كما سبنا ان ساء الله تعالى كما تتبعه صحة وفواتا وفيه ما مر وانما يجب هذا الدم على
 واجلي ذكر مير جاع ولومينا والجمعة وبجليل ولو كسيفا عالما بالتحريم والاحرام فحاشا راعا
 لم يسبق منه جماع ففسد قبل التحلل من عرق مفردة او قبل التحلل الاول من حج ولو فاتا
 كما نقله في المجموع عن جمع ونص عليه في الام وهو المعتمد وعرة القارن تتبع حجه صحة وان
 لم يات بسبب من اعلمها كقارن وقف شعر تحلل وان لم يكن براسه شعر نزال بالرمي فقط
 شعر جامع وفسادا وان اتى باعمالها كقارن طاف للمقدوم شعر سعى ثم حلق تعديا
 او لضر ورق شعر جامع قبل التحلل الاول ولو بعد الوقوف فخرج بالقييد الاول الموطر
 الاشئ فلا دم عليه سواء كان الواجب زواجا مغيره محرما او حلالا وان انسد نسكها
 فقط بان كانت محرمة دونه هذا ما جرى عليه صاحب المغني والنهاية وقيده في التحفة
 بما اذا كان زواجا محرما مأكلا والافعليها حيث لم يكن لها كالمحرمة او مأكلة غير
 مكلف فخرج بالهول اذا كانت محرمة دونه وبالثاني ما اذا كانا محرمتين والزواج مجنون
 او نائم مثلا فادخلت ذكره في فرجها مائة عامدة مختارة فمضى عليها ايضا وتعارف الثا

مطلق العود الى لا دم عليه

مطلق اذا كان الواجب محرما او
 حلالا او زواجا او محرما

نظيرتها في الصوم بان اولج مضطر في صائمة مثلا حشقتة واستندحت
 حيث الكفارة عليها ايضا بان لا يجتنب الصوم لغيره وجوبه لا يجتنب للصوم وهذا
 كثره فيه الفدية باسباب قاله العلامة عبد الرؤوف قال في متن المختصر وعليه ان كان محرما ايضا
 كفارة اخرى فيما اذا وطئ بزنا او شبهة كما بسطته في كاشيه وفي نظيره من الصوم لا يجب
 الكفارة وانما يستقل بها الزاني والواطي شبهة لانه اجنب عنها لا علق بينهما بخلاف الزوج
 لان تمام ما بينه وبين الزوجه من القرب الخاص نفي الكفارة عنها اذا كانا محرمين نظرا
 لقوة جانب وبالثاني غير الميز كالواحد من قلاشهم حتى فلا فدية عليه لجوئيه
 وقد علمت انها عليها اذا مكثت وهي محرمة على ما في الفتاوى وبالثاني ما لو لم يجامع
 وان باسرى بغيره وانزل وبالرابع الجاهل بخبر الجماع قبل التخلل الاول وان علم تحريمه بين التخلل
 كما لو رمى حرة العقبة قبل نصف الليل ظانا انه بعده وحلق ولو قبل الزنى ثم جامع ولو بعد
 النصف لعنته حصول التخلل الاول فلا فدية عليه لعدم علمه وعلمه بخبر الجماع بين التخلل
 لم يؤثر لعدم دخول وقت التخلل الثاني قال العلامة عبد الرؤوف والحاصل انه سقطت
 الفدية فيها بالشبهة ظنه وعدم دخول الوقت ^{تصير} كما كان ناسيا او كالجاهل المحدث وما اذا
 لعدم علامة على دخوله النصف غالبا بخلاف من افطر ظانا دخوله الليل وان خلافه
 اذ علامة دخوله ظاهرة لكل احد غالب مع صعوبة قضاء الحج والخامس المكره
 وبالسادس الناسي وانظر هل يشترط ان لا يكون نسيانه ناسيا عن تقصير كما قالوا بغيره
 في فورية فضا الصلاة اذ اخرجها عن وقتها ناسيا او لا الظاهر الاول والسابع
 ما اذا سبق منه جماع مفسد قبل التخلل فلا فدية ايضا لعدم الافساد بهذا الجماع
 نعم هذا الجماع فيه ساءة كما سياتي في القسم الرابع بتفصيله ان شاء الله تعالى ويجب
 المضي في فساد السك لا فتا جمع من الصحابة رضي الله تعالى عنهم بذلك ولا يعرف لهم
 فيعمل ما كان يعمل قبل الافساد ويحتمل ما كان يحتمل قبله ومنه الجماع ما اذا
 فلو فعل فيه مخطوما وجبت الفدية قال العلامة عبد الرؤوف وفي قولهم فيعمل المارة
 ساءة الى ان المضي يجب بالشروع في السك لانه طرا وجوبه بسبب الافساد بخلاف

شهر جامع ص

الفضا

الفضا والكفارة انتهى وهذا الدم بدنه تجزى أضحية فان عجز فقهره كذلك فان عجز
 فبيع ساءة كذلك فان عجز عن الساءة هنا وعن الساءة في دم الاحصام فواجبه ما ذكره بقوله
ان لم يجد اي الدم وهو في الاول ساءة وفي الثاني السبع الساءة **قوله** اي الواجب وهو الساءة
 في الاول والبدنه في الثاني بالنقد الغالب فانه استوي نقدان تختار بسعر مكة في دم
 افساد حال الرجوع على ما قلناه عليه مع منه السبكي والاستوي ونسب القيب قال في النهاية
 وليست المسئلة في الشرحين والروضة او في غالب احوالها على ما نقله ابن الرفعة عن
 المختصر وعن القاضيين اي الطيب والحسين او في حال الادا على ما استوجبهم الشهاب
 قياسا على الكفارة قال ولهذا لو عتق العبد بعد الافساد كغتر بالبدنه او بدله
 لا بالصوم ولم يعتبر بقية الحرم لانها ليست محل سكي فانتفت الرغبات اعادها
 فقال العلامة عبد الرؤوف اعتراضا على الشارح رحمه الله تعالى في تعميمه الفياض اعتبارا
 بكان الذبح كالتفرقة وقد صرحوا به **قال** نعم ان لم يكن لها اي ساءة الاحصام او للطعام
 قيمة بمكانه فاقرب مكان اليه **شر اشرى به** يعني اخرج بغيره والتعير بالشر مثال
طعام اخرى في الفطرة قال الشارح فان قدر على بعضه اخرج وصام ما بقي انتهى وانظر هل
 يجرى ذلك في الدم فيقال ان قدر على بعضه كان قدره على ساءة مثلا من السبع في دم الفسا د
 اخرجته وقوم ستة اسباع البدنه واخرج بغيره اطعاما ما بقي فيه ما مر ويقاس على ذلك
 ساءة الاحصام ايضا او يفرق قضية تعيرهم بالجزء الاول لانه لا يكون عاجزا الا اذا عجز عن جميع
 اما اذا قدر على شيء منه فلا يعد عاجزا الا عن بعضه ويؤيد ما قاله العلامة عبد
 رحمه الله تعالى من الفرق بين من قدر على بعض الطعام حيث يخرج ويصوم عن الباقي
 وبين عدم اجزاء اطعام خمسة وكسوة خمسة في كفارة اليدين ان التحير بين اسباب
 يمنع الاكفا ببعض كل منها لمخالفة لظاهر النص واما المرتبة فقضية الترتيب
 فيها ان لا يعدل عن واحد الا بعد العجز عنه ومن قدر على بعضه فليس بعاجز عنه
 فلا يجوز له العدول لغيره اذ الميسور لا يسقط بالمعسور انتهى بل هو نفس فيه فيؤخذ به
 ما لم يوجد نقل واضح بخلافه والله اعلم **لمطرفة** بالمصنوع على انه جبر ليكون

مظهر هل يجرى ذلك في الدم فيقال ان
 قدر على بعضه

محدودة وهي واسمها المستتر العايد الى الطعام وهو خلاف الاكثر وان كان في نفسه اكثر
من حد فيها مع خبرها وبقي الاسم لان الغالب حد فيها مع اسمها بعد ان وكو وأعر به
يخفى عبد الملك رحمه الله تعالى لا من طاعة وهو غير غالب ايضا اذا الغالب في صاحب
الحال التعريف او التخصيص فاخييار الثاني ان كان لكونه اكثر من الاول فهو خير واضح بل
الامر بالعكس فيما يظهر من تتبع كلامهم والافان كان لا مر غير ذلك فلم يظهر وجه جواز الرفع
على انه جبري مستند محذور **والفقر** الساميين لساكني لغيره اذا انفرد اجتماعا واذا اجتمعا
انفردوا ولا يكفي ما اوردوه كلامه من جعله خبرا مثلا واضافتم به قاله العلامة عبد الرؤف رحمه الله
تعالى **شعر** ان كان بدل دهر الاضداد فيتعين صرفه لساكني الحرم او فقراته الموجودين
فيه حال الاعطائين ثلاثة فاكثر ان قدر عليهم والاكثر اثنان وواحد قاله العلامة عبد الرؤف
تقلا عن البلقيني وهو مفهوم قول صاحب الجرح اقل ما يجري ان يدفع الواجب الى ثلاثة
من ساكني الحرم ان قدر متساويا او متفاوتا فاذا دفع لاثني مع قدرته على الثالث
ضمن له اقل ما يصدق عليه الاسم ولو عزى بالمتوطن اولى ما لم يكن الغرب احوج
ويجوز الدفع لصغير ومجنون وسفيه ويقبضه اوليا وهم لهم **وخرج** بقولهم الموجودين
فيه ما اذا فقدوا فيه وكانوا خارجة فصل يجوز نقله اليهم كالا طعام او لا ويجوز الصبر
حتى يجدهم فيه **صحيح** **الحال** **المراد** على الثاني قاله العلامة بنقاسم رحمه الله تعالى واستوفى
الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى في شرح العباب الاول واجاب عن قولهم القصد من الذبح انما
احرم تبفرقة الحرم فيه لا تلويثه بالفرت والدم اذ هو مكروه بان المراد تبفرقة اللحم
صرفه الى اهله انتهى **قال** تليين العلامة عبد الرؤف رحمه الله تعالى وانت خبير بان المراد
باهله ومساكنه من وجد فيه حائلة الاعطائين كما صرح به هو قال ففي اجواب نظر
وقوله في هذا المسرح قبل ذلك لان السكرط كونه من اهله لا الاعطائين منوع ومما
بقوله وقول غيره لان المراد الح وكيف يتأتى ذلك مع قولهم ولو عزى باعلى انه بعد ذلك عند
قول المتن ولو فقد المساكين هناك صبر الى وجودهم جزم بتفصيله لكن وذكر الفرق السابق
انتهى وجري في متن المختصر على جواز اعطائهم خارجة الطعام فقط ولم يتعرض لنقل المذبح

وراد صح

مطلب لو فقد ساكني الحرم وكانوا خارجة

وجزم في احاسية باقتناع النقل وفرق بينه وبين الركوة بانه لا نص صريح فيها ليخصها بالبدل
بخلاف دهر الشك اي غير دهر الاحصار فيجب التاخير حتى يجدهم فيحصل ان له ثلاثة اقسام
العلامة عبد الرؤف رحمه الله تعالى وليكن العتد ما في احاسية ومتن العباب من عدم اعطائهم خارجة
والصبر الى وجودهم فيه انتهى **قال** العلامة بنقاسم في شرح الغاية بعد ان ذكر ان قضية قولهم
لكن القاطنون افضل ما لم تستد حاجة الغرب استراط المتفرق فيه ايضا وهو محل نظر في القاطنين
اذ مجرد مفارقة الحرم لا يمنع من كونهم مساكنه بخلاف غيرهم اذ ليس اضافتهم الى الحرم الا مجرد
وجودهم فيه **فهم** كغيرهم من لم يدخل فلا يجري التفرق عليهم انتهى وحاصله التفصيل بين اهله
القاطنين وغيرهم فيعطى الاولون دون الآخرين وقوله اذ هم دال على اخذ منه ان محله
اذ لم ينووا الاستيطان بغيره ولودون مسافة المقصر منه لا تقطع نسبتهم حينئذ وظاهر
كلامه انه يجوز النقل اليهم وان كانوا بمسافة القصر او فوقها اذ لم ينووا الاستيطان ونحوه
بأنهم يسمون مساكنه وان وصلوا لتلك المسافة لا يقال يحتمل ان يقيد بما اذا لم يعمدوا الى
القصر لا تقطع النسبة حينئذ نظير ما قالوه فيمن احرم خارجة مكة يتوى العود اليها
حيث لا يتفقه العود اذا وصل لتلك المسافة بل يتعين وصوله لميقات الا فاقى على ما مر
وعلموه بانقطاع نسبتهم عنها لا نأقول المخطأ كونهم يسمون مساكني الحرم وهو
وان كانوا باقصى الغرب مثلا وهناك عدم نسبة الرحليين الى مكة فانقطاع النسبة
انما هو بالنسبة الى المحل الذي وصل اليه لا للشخص وان اضيف الى الحرم في حيث وصل ذلك
المحل وجب الوصول لميقات الا فاقى او نحوه على ما مر وما نحن فيه ليس كذلك فتأمل
ولو سرق او غصب مذبوح اجزاه شرا للحرم بدله **شعر** قال اعني العلامة بنقاسم
رحمه الله تعالى ما محصله وانظر لودوح الهدى فيما اذا المراد في احرم مسكنه فصل يجوز
ذبحه لشرا لوضعي فساد لحم فصل له بيعه ويحفظ ثمنه الى ان يجدهم فيشتري يعني
بذلك به الحى او بشرط سلامة اللحم الى وجودهم او لا يجري الذبح فيجب الصبر به جبا
وان علم فقد هم فيه نظر انتهى والذي يتجه جواز الذبح اذا لم يعلم فقد هم بشرط
سلامة اللحم اي وما يتبعه الى وجودهم اذا المقصود صرفهم لغير غير متغير فاذا

مطلب قوله فيحصل ان له
لثلاثة اقسام وليكن العتد ما في
احاسية ومتن العباب

نحو

نحو

مطلب لو سرق او غصب
مذبوح اجزاه شرا للحرم



وجد هذا المعنى كفى أما إذا كانوا موجودين حال الذبح ثم فقد واحال التفرقة فلا
 شك في جواز الذبح أن علم استقرارهم فيه إلى ملكهم وكذا إذا لم يعلم شيئا شر
 أن علم وجودهم قبل تغير اللحم وما يتبعه وجب عليه الصبر إليه أو بعده فله
 بيعه وحفظ ثمنه إلى وجودهم فيملك به لهم مذبوحا لكن لو لم يجد بثمنه مذبوحا
 بل أكثر فضل يجب عليه الصبر إلى أن يجد بثمنه مذبوحا أو يخرج بثمنه بغيره طعا
 بحري فطرة ويلزمهم إياه شر أن يخرج صامرا عن كل مذبوحا فيه نظر والقياس
 يقتضي الصبر إلى وجوده بذلك الثمن وإن سلك في وجودهم قبل تغير اللحم فهل
 بالسوق أو له أو بالناس الظاهر أنه لا شر إذا احتشى تغير اللحم وأحاله هذه باعه
 كما مر ولو لم يجد مشتريا وإراد أكله وتسلم الثمن لهم حيث تغيث ببيعته يجوز له
 ذلك لأن عدم ذلك يؤدي إلى تلفه أو بشرط أن يحكم من يضمنه إياه أن وجد
 فيجوز له التصرف بصدد يجوز والله أعلم وما ذكره يحزى في سائر الاما عدا
 دمر الاحصاء فإنه يختص ذبحه وتفرقة لحمه وما يتبعه وما لزمه المحصول
 من ماء قبل وهدى معه موضع الحصر ولو في كل وان تمكن من طرف الحصر لأنه صا
 في حقه كالحرم فإن لم يجد فيه مسكينا فمسكين آخر ببل محل البه ويجوز النقل عنه
 إذا كان من كل إلى غيره منه ولو أمكنه إرساله ملكة لم يلزمه ولكنه بين قال في الفقه
 و واضح أنه لا يحل حتى يغلب على ظنه ذبحه ثم لحبر من وقع بقلبه صدقة لا يجوز
 طوله الزمن ويجوز النقل من الحرم إلى طرف أرضه لأنه كله كمنعه واحدة فان
 قلت لم جاز النقل كما ذكره جلاله إذا فقد مسكينين أحرم قلت لأن استحقاقه
 بالنسب بخلاف مسكينين أحرم انتهى وإن كان أعني الطعام بدله دمر الاحصاء
 تاني فيه ما في الدم كما تقدم ومحل تملك الثلاثة من مسكينين الحرم بدله الدم
 متغا وتأتي غير دم النجس والتقدير الاتقان ساء الله تعالى ما هو فوجب لكل مسكين
 نصف صاع كما يأتي أن ساء الله تعالى **ثم إن عبدك** أي الطعام وقد ذكر
 في كلامهم استعمال اسم السامر للبعيد في القرب في مثل هذا المقام على سبيل

تنزيلا لعدم الاحساس به منزلة البعيد قاله شيخنا عبد الملك العصامي رحمه الله
 تعالى انتهى **صراحة** فيجوز كما عربه شيخنا المذكور رحمه الله تعالى **أعني يد عن كل مذبوحا**
 فإن أنكر مد صامرا يوما كاملا لاستحالة تبعض الصوم ولا يتعين الصوم في الحرم
 إذا لاحظ مسكينا فيه لكنه فيه أولى لشرفه وزيادة فضله ويجب بالافساد القضاء
 ولو كان نظرا لكونه من حبي مريض أو قن أو قن لأنه يلزم بالشروع فيه ومن عثر بأنه يصير
 فرضا بالشروع فيه إرادته يتعين إتمامه كالغرض فورا ولو في عام الفساد لمعديه بسببه
 وهو في العرة واضح وإما في الحج فيقتصر في سنته بأن يحصر قبل الفساد أو بعده ويتعذر
 المضي فيحمل شره في قول الحرم فإن لم يكن في سنة الفساد نصيب في التيمم بها وهكذا ولو
 جامع في وقت أو قن أجزاء القضاء في الصبا والرق اعتبارا بالأداء ولا يلزم السيد الأذني في الأداء
 إذ في القضاء لأنه لم يذنب في فساد الأداء ولو أحرم أحدهما بالقضاء فبلغ أو عتق في الو
 في الحج أو في وقته وأدركه أو في طواف العرة انصرف أحرام القضاء إلى حجة الاسلام أو عمرته
 ولزمه القضاء من قابل ومثل فضا الشك في الفور به كل كفارة وجبت بتعد وتيا دك
 بالقضاء ما كان يتبادر بالاداء لولا الفساد من فرض أو غيره وما تقر في غير الاجمير
 أما هو فيقلب له ويلزم ويقضي عن نفسه وتنفخ العينية لا الذم فيه فيج مثل بعد
 سنة القضاء أو يتأجر من حج ويلزم المفسد أن يحرم في القضاء مما أحرم منه بالأداء
 مما كاه له من فوق الميقات أو منه سوا أحرم منه في الأداء ومن دونه وقد عن له شمس
 وحله في الأخيرة إذا رجع بعد الفساد إلى بلد ما إذا أقام بمكة فله أن يحرم من
 موضع ما عن له في الأداء لأن ذلك الموضع ميقاته فيه لعدم إرادته الشك عنه
 الميقات وفي القضاء هو عنده مريد له فلا تمكن مجاوزته بغير إحرام وإنما وجب
 عليه الخروج إلى موضع ما عن له وليس يكفيه الإحرام من مكة مثلا لأنه ميقاته لولا الأفا
 تغليظا عليه ووقع في سحر مختصرا لا يباح للاستئذان إلى الحسن البكري رحمه الله تعالى
 ما يقتضي وجوب العود في هذه الحالة إلى الميقات أيضا وتعليقه بأنه الواجب أصالة
 فيسقط الجمع بينه وبين قول تلميذه السهاب بن حجر رحمه الله تعالى في الامداد له الإحرام من محل

مطلق لا يلزم السيد الأذني في الأداء
 الأذني في القضاء

مطلق عام في فسخ أو عتق في الوقوف
 والقضاء

مطلق لا يلزم المفسد الإحرام في القضاء
 ما أحرم منه بالأداء

بالاداء قطعاً كما افهمه كلام البعوى **شعر** رات حيازة الروضة وهي وان جاز من غير مسمى
 فاحرم شعره فوجها ان اصغرهما وبه قطع صاحب التهذيب وغيره ان عليه ان يجزى في
 القضاء من الميقات الصريح والثاني له ان يجزى من ذلك الموضع والوجهان فيمن لم يرجع
 الى الميقات اما من رجع شرعا فلا بد من الاحرام من الميقات انتهت فتى في موضع ما قاله
 سيدنا ابو الحسن البكري وجرى عليه في النهاية وهو مقتضى التحفة والله اعلم ولا ينبغي
 الاحرام من غير ما ذكر بل كيفية مثل مسافة ولا يلزمه رعاية من الاداء قال العلامة
 عبد الرؤوف والفرق بين وجوب محالة مكان الاحرام دون زمانه ان احثا الشارح صلى الله
 عليه وسلم بالميقات المكاني لانه ان المكان يضبط بخلاف الزمان انتهى وما قاله هو الذي
 فرق به الاسنوي بعد تعجبه من فرق الشيخين بان المكان يتعين بالزمان بخلاف الزمان
 حتى لو نذر الحرام في سؤال جائز له تاجيره مع تسوية ما في كتاب النذر بين نذر الزمان والمكان
 فيه حيث صح وجوب التخييل ونظر في فقه اعنى الاسنوي في الامداد واستوجه ما مر قاله
 قال ومعنى قولهما يتعين بالزمان اي اتفاقا بخلاف الزمان انتهى وسئل اكان اجيرا ام لا
 لكن في فتح البجاد نقلا عن المحرم واقره ان الاجير يلزمه رعاية نذر من الاداء ان هذا هو
 قول بعضهم وكان الفرق بينه وبين قول القاضي يلزمه الاجير رعاية نذر من الاداء ان هذا هو
 ادعي بانه مبني على وقوع القضاء لانه لا اجير لانفساخ العينية وبما
 الذي فيه في الذمة واذا كان القضاء عن نفسه لم يلزمه رعاية نذر من الاداء كما في الروضة
 خلافا لجمع لكن في المجموع ما يوقعهم فان ^{انتهى} افسد القضاء كفارة اخرى وقضا واحد لما اذا
 من الاداء الا القضاء فلا يقضى وتتعدد الكفارة بعد ما افسده من اداء وقضا والفرق
 بين قضاء السك وقضاء معناه حيث لا يوجب الكفارة ان قضاء رمضان حرام
 لا يتصور وقوعه وقت ادائه بخلاف قضاء الحج لا يكون الا في وقته فسواء قضاؤه ادا
 في حرمة الوقت فوجبت وهنا سر تكرارها دون القضاء بل التحقيق انه اداء لا قضاء اذ هو
 العبادة بعد خروج وقتها ولم يفعل الحج هنا الا في وقته قال العلامة عبد الرؤوف
 انتهى وقوله بل الى اخره هو المعول عليه وحيفه فلا جاع حتى يحتاج الى الفرق السابق

الظاهر

الظاهر والله اعلم **شعر** اشار الى القسم الثالث بقوله **الثالث التحريم والتعديل في**
 اي دمه في شيئين احدهما اشار اليه بقوله **في صيد** اي تصيد وانما يجب هذا الدم على محرم
 عند رمي كان رماه محرما فاصابه بعد ان احرم او نصب شبكة فتعقل بها صيد ولو
 بعد موت الناصب تغلبا لحالتي الاحرام في الاوليين ولتعديه في الاخيرة بالنصب مميز
 مميزا لتحلل في العمرة او الحج التحلل الاول او حلال في الحرم والصيد فيه او في الحل او حلال في
 الحل والصيد في الحرم والمراد ان يكون في الحرم ما يعتمد عليه من رجل او غيرها او ما لا يعتمد
 عليه كراسه واصابعه على اوجهه في التحفة والفتح تبعها لبحث الاذرع وتبعه العلامة
 عبد الرؤوف ايضا خلافا لبحث الاسنوي لتفصيل بين كون ما اعتمد عليه في الحل فلا يضر
 وان اصاب ما بالحرم او في الحرم فيضمن وان اصاب ما في الحل وكذا الكلب المعلم والظافر
 وان انحل بعد رمي تقصيره في الربط اربعين الحرم طريقا له او للصيد لانه الجاه اليه
 اتلف ذلك المحرم او الحلال المذكور وان من اتلف تحت يده او بما في يده حيوانا حيا
 ما كولا برياً وحشياً او ما احدا صولمه وان علا ذلك لاصياله على ما جاز له الدفع عنه
 من نفس وعضو ومنفعة ومال وان قل واختصاص لانه لصياله عليه التحق بالمؤديات
 فاحرم وليس كالشعر المؤدي بكثرته في الخرج يجب الجزاء لان الاذى انما هو من الآخر
 لان الشعر ومن ثمر لو كان الاذى منه كان غطي عينه جازر قطعه ببلل جزاء او تخليصه
 من سبع او نحوه او مداوته فخرج بالمميز غيره كصبي ومجنون ومغشي عليه وناسم ومن انقلب
 على فرجه وضعة الصيد بغراشه جاهلا به واتلفه قال الشارح وان كان يشكل على قاعرة
 ضمان المتلفات اي من انه لا فرق فيها بين المميز وغيره قال العلامة عبد الرؤوف واجب بان
 المنع تعبد يليق بالمكلفين اي مع ان حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة ويؤيده ان من حلت
 لا يدخل فدخل مجنوناً لا يثبت ولا يضر في كون الفدية حقا لله تعالى ان مصر فيها لا فقر لان
 الصرف اليهم لا يتعين بل له الاقتصار على الصوم ودخل المكره بفتح الراء لانه باشر بالانلاف
 وان كان الله او لكونه في الحرم او لكون الصيد فيه ويرجع على من اكرهه والمخطئ كان قتل طيبا
 بغير ان عذر الجاهل للحرمة او لوجوب الضمان وان قرب عهده بالاسلام بعيدا عن العلم

بلغ

واجابوا عن قيد القيد في اذنية بخروجه مخرج الغالب فلا مفهوم له وعن جابر رفع عن امي
الى اخره بان المراد رفع الاشهر لا الضمان اذ الاتفاقات يستوي فيها العامد وغيره وخرج
بالجامل الجامل فتقابل بينهما من النعم حاملا ويقوم المثل ويتصدق بقيمة طعاما لنقص
لحمها لردائه ومن ثم لا تجزى في الاضحية ففي خارجة من خصوص ذبح مثلها داخل
في عموم وجوب مثلها واعتبارها في التقويم لوجب الطعام او القيام وخرج بنصب
الشبكة محرما ما اذا نصبها وهو حلال في محل شرع لعدم تقدبه ولا يغلب عليه
غيره كما لو نصبها لاصلاحها او خوف اكلها من غير مطر لعدم تعديده قال في التحفة ولو اخرج
يده من الحرم ونصب شبكة بالحل فتقتل بها صيد الحرم بغيره على ما في المجموع عن البغوي
والكفاية من القاضي واخذ منه انه لو اخرج من الحرم بده الحلال ثم رمى صيد الحرم
وفيه نظر اصلا وقرع القول البغوي نفسه لو نصبها ثم حل ضمن ويفرض امكان الفرق
بين هذين الذي دل عليه كلام البغوي فالفرق بين نصب الشبكة والرمي ممكن فان النصب
لم يتصل به اثره بخلاف الرمي واذا اثر وجود بعض المعتمد عليه في الحرم فالرمي في صورته
لان كل ما اعتمد عليه فيه فان قلت لعل البغوي لا يرى هذا الاعتماد بل الالة التي هي اليد
فكفي خروجهما من الحرم قلت لعل ذلك لكنه مخالف لما قررناه في الالة التي هي اليد
وخرج بصياله صياله رأكبه فلا يجدر به الصيد وان لم يكن دفع رأكبه لا يقتله لان
الاذي ليس منه واذا قتل الصيد لصياله بقطع مذبحه فحل ليل قال العلامة بن قدامة
لا يبعد لان من رأكبه انما كان ميتة لاحترامه وقد اهدم وجانرا تعرض له لصياله
انتهى وفي الترتيب لابن السكس ابراهيم المروزي ان احلال اذا قتل دابة دفعا
لصيا لهما واصاب المذبح ففي محل وجهان لانه لم يقصد الذبح والاكل وقضية
ان الحرم اذا قتل صيدا صالحا عليه لا يحل بطريق الاولى انتهى ولو علم الجراد الطريق
اي التي احتاج لسلوكها قال في الفتح بحيث تناله مشقة بعده بخلاف التزده فيما
يظهر فقولهم لانه ملجأ مرادهم به ما سمي حاجة هنا عرفا لا ضرورة الحاقه ثم
رايت التمر كشي قال لو امكنه الاخراف عن طريقه لم يشقة احتفل التتمين والاقرب خلاه

مطلب لو اخرج يده من الحرم
ونصب الشبكة بالحل

المشقة

للمشقة انتهى وهو يويد ما ذكرته لان نظره الى المشقة يقتضي انه لا بد من احتياجه لشركه
عين هذا الطريق وان التزده ليس بحاجة لانه لا مشقة في تركه ويفرق بينه وبين ما مر في النظر
بانه رخصة وما هنا خلاف وهو يحتاج له اكثر ومضى في الاعتكاف ان التزده لا يبعد شغلا
عرفا وهو صريح في انه لا يبعد حاجة هنا كما تقر انتهى فوطئه وتلف لم يضمنه او باصر او
خرج بخوفه ولم يكن دفعه الا بتحيته عنه ففسد بها او كسر بيضة وفيها فخرج
نظار وسلم لم يضمنه قال العلامة بن قاسم رحمه الله تعالى وقضية قولهم ولم يكن دفعه الا بتحيته
انه لو امكن بدون تحيته امتنع مع ان فيه شغلا للملكة وقد يحتاج لاستعمال محله لكن
حيث توقف استعماله على تحيته جوازها انتهى قال مولانا شيخنا السيد محمد الله تعالى وبني
ان يلحق به اذا كان يتاذي به الكثرة حركته عند طيرانه وهديره المشغل له عما هو بصدده
بل لو قيل بجواز تنفيره من ملكه مطلقا كان وجهها لان حرمة لا تزيد على حرمة المسلم
وله منعه عن ملكه انتهى ولو نظر الصيد من الحرم او احلال الحرم ضمنه وصيدا التفر
حتى يمكن كعادته وان لم يقصد تنفيره واخذه سبع او قتله حلال بغير الحرم لا يحرم
تقدما للمباشرة والاول طريق قال العلامة بن عبدالموفق رحمه الله تعالى وفي شرح العباد قضية
التفصيل ان المنفر ليس طريقا في الصورتين قال وهو محقق وفيه نظر اذ ليس قضية ذلك
ان المراد بتقدير المباشرة تقديمها في ضمان الاستقرار وخرج بالسري وهو ما يعيش في
السري الحرم وان كان في الحرم والمراد بالحرم اما ما يعيش فيها فحكمة كالبري تغلبا
لحرمة وبما كوله غيره وبما توحش وهو ما من سائر ذلك المستأنس والعبارة بالاصل
فيهما فان شك في شيء مما ذكر لم يلزمه شيء نعم يندب فدائه كما في الروضة عن الشافعي
ويروى عنه ان المشكوك فيما اعتمد عليه من احل الحرم لا فدية فيه لكنه ليس قاله في
في الفتح انتهى ثم اعلم ان المشي بغيره من النعم وجزءه كشجره وريشه وقيد
مولانا شيخنا الحرم السيد محمد بن الله عنه بالمتصل اخذ من المشي الشاخي ويعرفه
تعليمهم له بوقايته له من الحرم والبرد وفرقهم بينه وبين ورق الشجرة الحرمية
وانظر هل يجري هذا التقيد في اللبن فلا يحرم النحر الا المتصل بان كان في الضرع
الاسير ومفهوم قوله بغيره ما به لو قتله حلال فيه
معه دون النحر بتقديره المباشرة مما اصلا

مطلب لو اخرج يده من الحرم
ونصب الشبكة بالحل

دون المنفصل والظاهر نعم ثم رأيتهم حكوا القطع بالضمان فيما اذا حلبه هو
 وحكوا الخلف فيما اذا حلب له وصحوا الضمان وبه يتبين ما ذكرته في المنفصل لكن
 ينبغي تقييده بما اذا حلب له بامرهم ثم رأيتهم صوابه واما البيض فلا يكون الانفصال
 فيجوز العرض له اذا بدأ به الصيد فيكون مستثنى من اجزاء الصيد المنفصلة وينبغي
 ان تكون فارة الملك معه كالريش ايضا فيجوز فيها التفصيل بين المنفصل وغيره يجزبه
 ان كان له مثل والافبالقيمة ويستثنى من ذلك البيض المنفصل فلا ضمان فيه الا في بيع
 النعام لان له قيمة اذا ينتفع به بخلافه من غيره ومن التعليل يعلم ان الاستثنى
 صوري والمريض والمعيب مثله جنسا بخلاف ما اذا اختلف الجنس كما عورس باعرج
 ويجوز الاجل عن الادنى بل هو افضل والذكر والانثى سواء لكن الذكر افضل وفي كمال
 حامل ولا تدفع لرداة لهما مع فوات زيادة قيمتها النافعة لا كين بل تقوم
 بكمه وقت الحرام العدول لانها محل الذبح ويتصدق بقيمتها طعاما او يصوم
 كل مد يوم او ما يكمل المنكسر ويؤول ملك المحرم عن الصيد وما ذكر معه باحرامه
 فيلزمه امره ساله وان تحلل حتى لو قتله بعده ضمنه ويصير مباحا فلا عزم له اذا
 قتل ويملكه اخذه الحلال ولو قبل امره ساله واستوجه في الامداد والفتح انه يلزم
 الولى امره سال صيد ملك موليه ويضمنه وان الرهن لو احرم من مال ملكه ضمنه
 ان ايسر ولزمه قيمته هنا مكانه والاسم يلزمه يزل رعاية الحق المرتكح ويرثه
 المحرم ولا يزول ملكه عنه الا بالامر ساله كما صح في شرح المذهب وقرق النافذ بين
 هذه وما تقدم من كونه في ملكه قبل الاحرام حيث يزول ملكه عنه بالاحرام
 وان لم يرسل بخلاف هذه حيث توقف زواله على الامر سال بانه ادخل في ملكه
 عنه واعتبر منه الجوهري بان المملوك قبل الاحرام بالامر يؤول ملكه عنه بالاحرام
 فصرامع انه دخل في ملكه قهر فكونه في الاحرام لا يؤول ملكه عنه وان دخل
 في الاحرام رضى بزوال ملكه عما في ملكه وعما سيملكه وهو محرم انتهى ورواه في الامم
 بمنع ما ذكره قال ان من الواضح ان الابداء اقوى من الدوام فكان طروا ببدء الاحرام

مطلب جمل الحامل

مطلب من العكس
المحرم عن الصيد
باحرامه

مطلب لو ورث صيدا
لا يزول ملكه الا بالامر

تبرأ ودخول في الاحرام رضى
بم زوال ملكه عنه صح

على المملوك

على المملوك ولو بالامر من مولا الملك لانه اقوى منه بخلاف ما نجد حال الاحرام بخلاف الامر
 فان الاحرام نصف من منع دخوله في الملك فليضعف عن امر الله الملك بعد وجوده بالامر
 وقوله ودخوله في الاحرام ممنوع ايضا اذا ما سيملكه غير محقق بل ولا حظيون غالبا فلا اثر
 لهذا الرضى ان سيملكه وجوده ثم رأيت في الاسعاد فرق نحو ما ذكرنا انتهى فتأمل وفي فتح الجواد
 تنبيه من الملك الفهري كما هو ظاهر ما لو قبل قننه هبة او وصية لخص صيد له لتصرفه
 بصحة قبوله ذلك وان نهاه عنه السيد وكذا لو اصطاد قننه صيدا فيملكه سيده المحرم
 فصر عليه ايضا ولا نظر لاحرامه لان الممنوع تملكه الاختيار يري ويظهر حله بذبح القنن له
 ولا يقال يده كيد سيده لان محرم اليد هنا لا اثر له واما المؤثر الوصف القايم بالسيد القنن
 حتى عنه انتهى وتعتبر المماثلة بحكم عدلين حيث لا حكم للسلف رضى الله تعالى عنهم فما
 حكوا له بمثل يتبع ومن ذلك المحرم وهو كل ما عتبت ولا يحتاج الى زيادة وهذا راجع
 لان العيب كاف فيه ساة وفي ما كان اصغر واكبر من الطيور القيمة وفي النعامية
 بدنة وفي بقرة الحش وحماره بقرة وفي الظبي تيس وفي الظبية حنز وفي الغزال معز
 وفي النطبع كبش ولم يذكر واه سنا لكن في الكبير كبير وفي الصغير صغير قاله العلامة
 عبدالرؤف ويؤخذ منه ان ذلك يجري في البدنة في فدا النعام وفي البقر وحمار الحش
 وبقرة والوعمل لان المثل الواجب صوري ثم رأيت عبارة التحفة وهي وافهم
 قوله في النعامية بدنة ان العبرة في المماثلة بالخلق والصورة تقربا لا تحقيقا انتهى
 وفي الارنب عناق وفي اليربوع حفرة والوبر كاليربوع والعناق انثى المعز من حين تولد
 الى حين ترمي والحفزة انثى المعز تغطم وتفصل عن امها فتأخذ في الرعي وذلك بعد
 اربعة اشهر والذكر حفرة لانه حفر جنباه اى عظامها هذا مضاهة لفته لكن يجب ان يكون
 المراد بالحفزة هنا ما دون العناق فان الارنب خير من اليربوع قاله في الروضة واصليا
 وكتب على قوتها بعد اربعة اشهر سيدها ومولا السيد عمر رحمه الله لم يبين الى اي حد يستمر الا
 والظاهر انه الى سنة فانها حينئذ تنزع انتهى وكتب على قوتها لكن يجب الى اخر ما نصه قد
 يقال على ظاهر ما تقدم ليس دون العناق معز حتى يكون مرقا بالحفزة انتهى ولو قتل العبدان

مطلب المحرم صيدا او
قتل هبة او وصية
صيد

صيدا جاز لها الحكم بمثلها ان لم يجد يابه فان فسقا بقتله شربا با واخرجا الجزا جاز
وهل يشترط معنى من الاستبراء والعدالة باطنا ولا جازم العلامة عبد الرؤف في شرح مخم
الايضاح بالاشراط في الاول وبه في ما شينه على الثاني واستظهر في التحفة عدمه
في الاول قال كما ان الولي اذا تاب يزوج حالا واستظهر في فتح الجراد عدم اشتراط العدالة
باطنا انتهى وهذا الوجه شريعتا عبارة النهاية وهي عدلان اي ظاهرا وبلا استبراست
فيما يظهر انتهى ولو حكم اثنان بمثل واخران بنفيه كان مثليا او بمثل اخر تخيير وقيل بغيره
الا علم وغير المثل ما لا نقل فيه فيه القيمة بحكم العدلين ولو قتله محرمون فجزا واحد لا اتحاد
المتلف وان تعددت اسباب الجزا كما يتحد تغليب الدية وان تعددت اسباب الجراح
ذا رحم محرم في الحرم في الاسهر الحرم بخلاف كفارة الاذي فانها تعدد بتعدد
التاثير لانها لا تجزى لشرف الاذي او محرم وتجلون فالقسط بعدد الروس وان
جرحه في الجبل شمر في الحرم فاته بجمعها فالنصف شتم اشارة الى ثانيا الامرين بقوله
عطفا على صيد واشجار بلا تكلف وانما يجب هذا الذم على من قطع او قطع شجرة طلع
حرمة بان كان اصلها الثابت ولو دون عصنها فيه فقط او فيه وفي الحل تغليبا غير
مباحة او مملوكة مستتبنة او غيرها فخرج بالرطوبة اليابسة لانها مغروزة لانا بانه لا
من شأنها ان تغلق وبالحرمة الحلية بان كان اصلها في الحل فقط ولو قطعها من
الحرم وابتنها في الحل فعلي قالها او قاطعها الجزا والنقل طريق في الضمان ان فعل
ذلك غيره ويجب قلعها من الحل ووردها الى الحرم ولو في غير منبتها والا ضمن بالمال
ان شاء الله تعالى لانه عرضها للايذاء بوضعها فيه وانما لم يجب رد صيد غيره من
اليه لانه قادر بنفسه على العود قال العلامة عبد الرؤف رحمه الله تعالى اي من
سأله ذلك وان منع ما منع فيما يظهر انتهى ولو انتشر عصب اصله في الحل الى الحرم
ضمن صيدا فوقه دون العصب نظر الى اصله او عكسه ضمن العصب فقط نظر الى
ان لم يوذ بانتشاره الى الطريق قال العلامة عبد الرؤف وانما تغا كاحا لان اصل
الشجرة ثابت لا يتحول بخلاف الصيد فاعتبر مثبت الاول ومكان الثاني وقد يعتبر في المكان

مطلب ليعتقله محرمون او
محرمون فجزا واحد

مطلب انتشار العصب
الذي اصله في الحل الى الحرم

بعضه

بعض مكان الصيد كما لو كان راسه في الحرم وقرويه في الحل فيضمن باصابة راسه
فقط وليس لك ان تقول الراس بمنزلة العصب المنتشر في الحرم والقوايم بمنزلة الاصل
الثابت في الحل فالقياس ان لضمان لان الروح يحتاط لها وهي نزول بزوال الراس
فطلب مكانه على مكان القوايم انتهى ولو اختلف مثل العصب المقطوع وان لم يساوه
صفة ومجلا فالمثلية في الجولة كما في التحفة قال العلامة عبد الرؤف وهو وجه ما في الحاشية
في عامر القطع بان لطف كالسواك فلا ضمان والا بان لم يخلف اصلا او اختلف غير مثله
او مثله في غير سنة القطع وجب ضمانه وبغير موزبه الموزبه كالشوك فلا ضمان كما لا
يضمن ورقها وان لم يخلف فان خبط او رافها فتكسر الاغصان ولم يخلف كما مر
ضمنها قال في التحفة ومنه يعني الموزي عصب انتشر واذا في المارة قال مولانا رحمه
الله تعالى ويدخل فيه النابت بين الزرع مما يضر ابقاؤه بالزرع لانه موزله باللاف
ماله او تعيبه انتهى والله اخذ سواك قال في التحفة متن المختصر لضمان فيه اي بان
اختلف مثله في سنة القطع قال ما رحمه وقضية تقييد السواك بذلك انه نوعان يخلف
فيها ولا يخلف وقضية ما تقدم ولا انه ما يخلف لا غير وبينها تضاد وعلى القضية
الاولى خرج سواك يضمن فلا يجوز اخذها ومشي عليه في الحاشية مخالفا لغيره لكنه
مشي في شرح المنهاج على الجواز ووجه بانه مما يحتاج اليه على العوم فسومح فيه
ما لم يسامح في الاغصان التي ليست كذلك ولم يتعرض لضمان ولا لعدمه وفي
شرح العباب والذي نتيجة انه يضمنه ان لم يخلف في سنته وان جاز له اخذها اذا
تنافى بين الجواز والضمان انتهى وسواحتاج الى قطع ما يحرم من شجر الحرم ولم يقيم
غيره مقامه قال الاستاذ ابو الحسن البكري اعاد الله علينا من بركاته فحل نظر ونجيه
باجرة ذلك بشرط الضمان لحفظ الله في المعصوم الذي يجوز دخوله الحرم ولحفظ
بنا الكعبة من السقوط لا غير ذلك من حفظ بستان ولو موقوف الا لا يظن ان انتهى
ان العوم ذلك في الشجرة الكبيرة عرفا كما في التحفة وشرح المنهاج وان لم يتناه نموها كما في متن
الختصر والتحفة قال فيها خلافا لمن استمر طرفة او بدنة يجزى كل اضية به كما اقتضاه كلامها

مطلب ليراجع الى قطع
ما يحرم من شجر الحرم

وصرح به صاحب التمييز وجرى عليه في التحفة واستوجه في النهاية قال في الاسنى بعد قول المتن وفي الصغيرة ما لم تنقص عن سبعها شاة قد يؤخذ من ضبط الصغير وبك ان البقرة لابد من اجزائها في الاضحية وهو ما اقتضاه كلام الاصل في الدما وصرح به صاحب التمييز وفي الصغيرة وهي ما قاربت سبعها شاة تجزي اضحية كما في التحفة والنهاية وصرح المختصر قال في التحفة وزعم الاستقصاء المذهب اجزله البتبع وتوجيهه بانه عهد ايجابه في الثلاثين ولم يعهد ايجاب شاة دون سن الاضحية مردود نقلا وقال مولانا رحمه الله تعالى والمرجى لا سنوي ونقل في المعنى كلام صاحب الاستقصاء وتوجيهه واقره فان صغر ف جدا فيها القيمة وبحت الزركشي ان فيما جاوز سبع الكباش ولم ينته الى حد الكبر شاة اعظم من الواجبة في سبع الكبيرة ونقله عنه في الاسنى والغفر واقره وتبعه على ذلك صاحب المعنى والنهاية وجرم به الاستاذ ابو الحسن البكري واستوجهه السهاب بن حجر في متن المختصر وفي الفتح واصله قال فيه وان نازع فيه الشارح يعني الجرجري ونظر فيه في التحفة قال على انه يعني الزركشي لم يبين ما ضابط ذلك العظم هل هو من حيث السن او السمن وفي كل منهما بعد لا يخفى ثم استوجه اجزاء الشاة في كل ما لم يسم كبره عرفا وان ساوت ستة اسباع كبيرة قال وضبطهم للصغيرة بما مر انما هو لبيان انتفا الشاة فيما دون السبع لا نقددها فيما فوق خلا فالمن زعمه وليس ما هنا كالصيد لان المماثلة معتبرة ثم لا هنا انتهى واستوجهه تلميذه العلامة عبدالرؤف في شرحه للمختصر مخالفا لمنه وما عدا الشجر من نابت الحر الرطب ان كان من شأنه ان يستنبته الادميون يجوز وان نبت بنفسه كالحنطة والبقول والخضراوات وغيرها والجزا فيه وان لم يضمن بالقيمة لما لا يكاد ان او يظن رضاه وان لم يكن من شأنه ان يستنبت بل من شأنه البتات بنفسه حرره اخذه وضمن بالقيمة وان استنبذ ان لم يخلف بلا نقص فان اخلف به ضمن ارش النقص ويجرم ايضا قلع وقطع خشيشه الرطب وقلع يابسه ان لم يمت اصله ويضمنه بالقيمة ما لم يخل

كامل

كما مر فان اخلف به ضمن ارش النقص بخلاف ما اذا مات قلع شجرة يابسة لا فيها مغروزة لا نابتة ويجوز رعيه كالشجر وقطعه لهما من موجوده عنده لا لما استملك والحاجة في المستقبل كهي حال الا ان تيسر اخذه كما اراد كما استظهره في التحفة والمتداوي وقيد في التحفة ببعد وجود المرض ولو للمستقبل وقيد الاخير مولانا رحمه الله تعالى بقوله الا ان تيسر اخذه كما اراد انتهى لا قبل المرض ولو بنية الاستعداد له وخالف في النهاية تبعنا لاننا والله فقال يجوز اخذه اي قبل المرض وترجي سبيدنا ومولانا رحمه الله ان يكون ما في النهاية اوجه ويجوز اخذه لغر التسقيف به كما لا دخر الحاجة ذكره الفزاري واخذ منه حل قطعه لطلق الحاجة لا اخذه للبيع ولو لمن يعلف به او يتداوى او يتغذي به اذ هو كالطعام الذي ابيع له اكله لا يجوز له بيعه ويحل الاذخر قال في التحفة ولو نحو البيع لا استثنا السارح صلى الله عليه وسلم له في الخبر الصحيح ونقل في المعنى ان شيخه السهاب الرمي افتى به لكن ذكر في النهاية ما ينفهم منه ان الذي استقر عليه راي والده في الاقفا المانع ان يشت ما ذبح في الحرم ما وجب اوقعه لا تعديلا مثل ما عدل في قيمة ما نقدت ما في دم الترتيب والتعديل اي فاخرج عدل الدم طعنا ما على الوجه المذكور شرعى بمعية كمال الاداني الطاهر الذي هو بدل المثلي وبقيته ما لا مثيل له بكان تلغه او ضم عن كل مديوم او كل المنكسر ويفهم منه انه يمنع على الشخص الواحد تبعض الفدية الواحدة دما واطعا وصيا ما وهو كذلك كما نقله الرافعي عن جمع متقدمين بخلاف ثلاثة اشتركوا في قتل صيد فلاحدهم ذبح ثلث مثله وللثاني الاطعام وللثالث الصيام بعد امداد ثلث الطعام قاله العلامة عبدالرؤف في حاشيته على الشارح رحمه الله تعالى شرع يتكلم على القسم الرابع بقوله **وجوز ان يذبح بنون التوكيد** الخفيفة قال شيخنا العلامة عبدالملك العصامي رحمه الله تعالى والمنقول فيها يعني نون التوكيد الخفيفة حيث كانت بعد فتحة واخر اللبس كما هنا وجوب ربهما

مطلب
رعيه لهما من
للمداوي

مطلب
لا البيع
اخذه

استأنف تبعض الفدية
مطلب
الواحدة

بصورة الالف والذي في النسخ حسبا وقعت عليه رسمها في الموضعين نونا وكانه
جري على مذهب من يري انها كتبت في ذلك بالنون والخطبة في ذلك يسيرانتي
ولعل رسمها كذلك من تحريف النسخ **في الرابع فاذبحوا وحيد بنات ابيهم**
بالمدة واصله أصووع ابدل من واوه همزة مضمومة قد مت على الصاد ونقلته
ضممتها اليها وقلت هي الفا وقبیه كما قال العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى اشارة
الى انه لما كان نصف الصاع الواجب هذا الكثر من ما وجب لكل مسكين في الكفا
ومن شأن الاكثر الخالف لنظايره ان لا تسمى به النفس امر يبذله بذل ذى الكرم
والجود الذي لا تخالفه نفسه من عطا الكثير محبة عنه لا مثقال امر السارح من
الله عليه وسلم انتهى اى كان بها سعادة الدارين ومحبة رب العالمين قل ان كنتم تحبون
اسم فانتهون بحبكم الله وحذف ثاثلث قال السارح للضرورة واغرضه
سبحنا عبد الملك تعده الله تعالى بالرحمة والرضوان بان صاحب القاموس حزم
بان الصاع يذكرون ثاثلث فليكن حذف التام من ذلك على التانيث فلا حاجة لاثاثلث
الضرورة قال **ثم** رايته في كلام بعض النحاة الجوزم بان الافصح في الصاع التانيث
انتهى **للشخص نصف** من صاع وهو مدان وهذا مما انفردت به هذه الكفا
فلا ينافي هذا قول **التحفة** وحيث صرف الطعام اليهم يعني الفقرا والمساكين
لا يتعين لكل منهم مد بل يجوز دونه وفوقه فان قلت هل يصور
جريان ذلك في دم التمتع قلت نعم بان يوت وعليه صوم فيطعم الوقت
فان قلت الذي يتجه في هذا اطعام الطعام بغير الحرام لانه بدل عن
الصوم الذي لا يتقيد به قلت نعم وحينئذ يتعين عدم التمتع بما يتعه
في طعامه المد لكل مسكين لان كل مد بدل عن يوم وهو لا يتصور فيه نقص
ولا زيادة بعض مد آخر بخلاف زيادة مد آخر انتهى لان ما هنا على سبيل
الوجوب وذاك على سبيل الجواز قال معناه مولانا رحمه الله تعالى وكون الطعام
كالصوم يجوز بغير الحرام ما يلحق به وهذه نكتة الايتان بالسؤال الثاني

وجوابه

وجوابه وان كان لا دخل له في المناقاة ظاهرا **او فصر ثلاثا من الايام**
لحذف التانيث فاما المصدا اذ هو كقولہ صلى الله عليه وسلم ثم اتبعه ستا
من شوال وليس تنابرها وله تاخيرها ما لم يتعين بسببها فيجب القوم
فيها وفي كل عهد من الاخر حينئذ **يجت** اى تقطع **باجتية** اى ايت
به على سبيل الجناية غالبا والافا بلاقاة ومنها الحلق والقلم الايتين
ان شاء الله تعالى بالاش لا يقتصر الحال فيها بين الحامد والناسي **اجا**
والعالم والمختار والمكره الا في الاثر وعده كما مر **اجتا** مصدر
مؤكدا لعامله قال العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى وقوله تجت
اى تقطع دواماته والتاكيد باجتا نا ظاهرا في ان الكفارة ترفع
الاشم من اصله وهو مرجوح او تجبر النقص ان لم ياشم كالحلق بعد
انتهى وظهره ان التعبير بالفعل فمنه رفع دوام الاشم وبالتاكيد بالمصدر
رفع الابتداء او بالتعبير بجا ارفع اشم الابتداء والاول اظهر وليس بظاهر
اذ المصدر لم يفيد هنا التوكيد عامله وعامله لم يفيد الرفع دوام
الاشم فقط فالتعبير بجا ايضا لم يفيد التوكيد رفع دوام الاشم لازما
اخرى وهى رفع الابتداء ايضا فيتمشى ما قاله الناضح على الراجح من ان اشم الابتداء
لا يرفع الا التوبة ثم رايته شيخنا عبد الملك العصامي سقى الله عهد
وقهر لحده اشار لما ذكرته من ان المقصود المصدر لا دخل له في افادة
ذلك لكنه قال ان رفع الاشم من اصله مستفاد من نفس الفعل فقط وفيه ما
يجوز فانه لا يلزم معنى الاجتثاث القطع ان يكون من الاصل بل ظاهره ان المقطوع
يبقى منه بقية اى وهى هنا اشم الابتداء او المصدر لم يفيد التوكيد ذلك المعنى
الذى لفعله قائل نعم ان كان معنى تجت تستاصل كما حمله به العلامة
ابراهيم بن مطير في شرحه اجه انه مشى على المرجوح اذا الكفارة لا ترفع اشم
الابتداء على الراجح وعلى كل فالاول ما حمله به وذلك لقوله تعالى فان كان منكم

ان

أي في الآية واحد شيب

مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية أي فخلق ففدية من حيائه أو صدقة أو
ولقوله صلى الله عليه وسلم لكعب بن عجرة أي ذكرك هو أم أمه أسك قال نعم قال
أسك سنة أو صم ثلاثة أيام أو أطعم فقاعلى ستة مساكين والفرق بفتح الراء ثلاثة
أصع وقيس القم على الخلق بجمع الأثرالة وغير المعذور فيها **على الفدية**
والفقير على المساكين بالاولى والاستمتاع كالطيب واللبس والادهان ومقدمات
الجماع والجماع بين التخليين وغير المفسد على الخلق بجمع الترفه لا شترها فيه
في الحل أي الأثرالة والمراد بها الأثرالة ثلاث شعرات من سائر شعرات البدن سائر
وجوه الأثرالة ولو شرب دواء من ريل وإنما يجب هذا الدم على محرره من ريل
بتحلل التحلل الأول مختاراً أو مكره بفتح الراء أمكنه فمع المكره يكسر ها عالم
بالتحريم والاحرام ويكون الدوام لا كما قاله مولانا رحمه الله تعالى ما مدان
من نفسه ما ذكره ولاء بمكان واحد ولم يكفر بين الأثراليتين مثلاً على الأول
فخرج المحرم الحلال وبهيم غيره من صبي ومجنون وبهيم يتحلل التحلل الأول من تحله
ومن نفسه ما لو زال ذلك من غيره فإن كان حلالاً فلا فدية ولا أثر إن أذن له
والأشتم وعزم هذا ما قالوه وهو يقتضي أنه لو لم ياذن له وأمكنه الدفع
أنه ياشتم الفاعل ويعزر وهو يخالف المحرم الذي إن شاء الله تعالى حيث أمكنه
الدفع والفرق ما أساء إليه في تغليل المسئلة بأن الشعر في يد المحرم
كالودعة فيلزمه دفع متلفاته حتى أطاق دفع بعضها فقتصر
ويشعني أن ظن الرضا كالأذن ثم رأيت مولانا رحمه الله تعالى قال إن علم الرضا
كالأذن بالنسبة لعدم الأشتم صادق عليه أولاً ولعدم التقدير إن صادف
عليه والافاقول قوله بيمينه فيما يظهر في جميع ذلك انتهى ويتصور في ناسم
مثلاً لم يشعراً بالخلق وإن كان محرماً لم يدخل وقت تحلله فإن كان بأذنه أو سكوته
مع قدرته على الامتناع حرره عليها والفدية على المخلوق لأنه المترفه مع أذنه
قال في التحفة ولم تقدم المباشرة هنا لأن محل تقديرها حيث لم يعد التقدير

الامر

الامر وإن كان بغير أذنه وعدم قدرته على الامتناع كأن كان نائماً أو مكرهاً أي غير
مكلف أو ناسياً فعلى الخالق أن كان مختاراً بخلاف الصغير ونزيل العقل
بلا تعدد والمكره فلا شيء عليه أيضاً وإن دخل وقت حلفه حرره على الخالق أيضاً
قال في متن المختصر ولا فدية قال سارحه العلامة عبد الرؤوف وإنما ينحج في الفدية
كما قاله ابن العباد أن لم يشترط في وقوع الخلق عن السك فصد المخلوق ولا
فدية الفدية واسترجعه في سرخ العباب انتهى وإذا رجعت الفدية على
أحد هما فالليس الآخر طريقاً في الصمان ولو زال ما ذكر من محرره ميت لم يدخل
وقت تحلله لمقتضى كلامنا سارحه رحمه الله تعالى أنه ليس عليه الفدية وبه جزم
العلامة عبد الرؤوف في حاشيته وجزم شيخنا السهاب بن محمد رحمه الله تعالى
في متن مختصره أيضاً بلزومها وعلله سارحه المذكور بأنه بمنزلة الناسم
ويؤيد ما فيه عموم قولهم لو كان المخلوق غير مكلف فالفدية على الخالق
فليتأمل ولو لبث هذا المحرم المذكور شعرة في حياته ولم يكن غسله إلا بخلقه
وجب وهل تجبه الفدية عليه أم لا استوجه الاستاذ أبو الحسن المبكر
رضي الله عنه عدم الوجوب قال لأن الميت لا تقضي منه وغيره معذور
وأستظهره السهاب بن محمد في متن مختصره أيضاً قال كما بينته في الحاشية
أنه وقفاً فيما بيني وبين وجوبها في تركته وبين وجوبها في مال المصفي
عليه إذا طيبه الولى أو حلقه الحاجة بأن المصفي يعود عليه وحده بخلافها
في الميت فإنها تعود على المسلمين إذا لا يسقط الفرض عنهم إلا بغسل الرأس
ولا نظر لكونه التليد حصل بفعله لأنه محسن به لكونه سنة انتهى قال
العلامة عبد الرؤوف وحاصله أنه لا يجب على المباشرة لأن المصلحة عامة
يسقط الواجب عن المسلمين ولا في تركته لأنه محسن به وقد يمنع الثاني بأنه
وإن كان محسناً فاحسانه لا يمنع تأييد سببته فيما هو خلاف إذا التسيات
لا يوش منه مع رفع القلم معه وأيضاً فالوديع إذا نصبت في الحرر مسكة مودة

مطلوب من محرم ميت
لو زال ذلك من محرم ميت لم
يدخل وقت تحلله

سارح

لمصلحة ما لكها في نصيبها والا تلفت ثم بعد موته تعقل بها صبيد وتلف
 فالظاهر انه يضمنه مع انه محسن بنصيبها فذلك ما هنا الا ان يفرق بان نصيب
 السبكه اقرب الى تلف الصيد ويحرم اليه عادة بخلاف التلييد فانه لا يجرى الى خلق
 السحر عادة انتهى ويؤخذ من تحليل قوله انها تحجب في مال المعنى عليه اذا طيبه
 الرئي ان من لبس راسه ووجب عليه الغسل من نحو اجنابه ولم يمكنه اتصال الماء
 الى سكرته الا بخلفه انه يجب عليه ذلك مع لزوم الغديته وهو ظاهر ثم
 رايته رحمه الله تعالى استقر به في احكامه بعد ان ابا احتيا لا يانه يتيم قال لان
 العذر الشرعي وهو حرمة الخلق كالحسي وهو مرض الراس ثم قال بعد
 ذلك لكن في لزوم الغديته نظر ظاهر الا انه ظاهر كلامهم اوصرح به الاثر
 انه لو تحقق الضرر ببقاء شعر راسه لزمته ان يلقه مع الغديته الا ان يفرق
 بما ياتي في ما لو احتاج للترج لاجل الوضوء انتهى وقد علمت من توجيه الاربعة
 انه الظاهر ويؤيده ما قاله العلامة رحمه الدوف رحمه الله تعالى من الافتراء
 على فرق الحاسية المذكور بانه وان كان محسنا الى اخره بل هذا اولى بوجوب
 الغديته من ذلك اذ لم يقع منه الاسبب الخلق بخلاف هذا فقد وقع منه
 سببه معه وان كان مكرها عليه شرعا اذ الاكراه ليس له مدخل في رفع
 الغديته فتأمل ولو امدح حال او محرم اخر كذا الخلق شعر محرم ما يام
 فعلى الخالق ان عرف ان المخلوق محرم وكان محتار غير اعجب يعتقد وجوب
 طاعته امره والا فعلى الامر لانه السبب مع عذر المباشرة ولو عذر
 بجهلها الحال فعلى الخالق قوله في التحفة استنظها رواقه عليه تليده
 في سكره المختصر قال والمراد بكونهما معذورين عدم الحرمة اذ الجهل غير عذر
 في وجوب الغديته فان تصور عذر باكره شخص الامر والمأمور يعتقد
 الطاعة فهي حينئذ على مكره الامر ولو اكره على خلق شعر نفسه فاستقر
 الاذرى انه كالمختار فعليه الغديته ويرجع بها على مكرهه ومحل وجوب الغدي

بغ

مطلب
 لو امر محلال او محرم
 اخر

فالشعر والظفر

في الشعر والظفر ما لم يكن تابعا كما اذا اكشط جلدة راسه او قطع اصبعه
 ولو لم يضر عذرو عليه شعر او ظفر لكنها تنس كالمص عليه السكافحي وما لم يتاذر
 بان نبت شعر بعينه او طال من نحو حاجبه حتى غطا عينه او انكسر بعض ظفره
 وتاذر به فله ازالة المودى فقط لانه كالصايل والفرق بينه وبين الخلق كما
 ان الاذرى هناك من شيء في الشعر لانه بخلاف هذا وانظر هل يكفي هنا
 اذ في تاذر او يشترط ان يكون تاذرا لا يحتمل عادة الاوجه الاول والفرق
 بينه وبين اللبس الحاجة التي غير حفي اذ من شأنه هذا عدم الصبي عليه
 بخلاف ما ياتي **شعر** رايته سيدنا ومولانا الموصوف السيد عمر رضي الله عنهما
 به ولو توقف قطع او قلع الشعر او الظفر المتأذى به على قطع شيء من
 غيره فالظاهر عدم الحرمة لكن هل يجب الغديته نظرا لاجنابه او نظرا
 لجانب المودى كل محتمل والاول اقرب لان الاذرى من غيره لانه **شعر** رايته
 سيدي ابا الحسن البكري رضي الله عنه قال في سكره مختصره للايضاح وطاهر
 انه لو قطع منه اي من الشعر المودى او الظفر ما لا ياتي في قطع المتكسر الا به جاز
 له ذلك لاحتياجه اليه لانه لو ابقى شيئا من المودى لصره والوقوف على حدة قد
 يتعسر او يتعذر انتهى فهو نص في الجواز كاحتياجه او لا ولم يتعذر من لدمه والظاهر
 وجوبه كما استقر به وتقرئته عبارة النهاية فراجعها وخرج بولا والمزاد
 به ان يحدد محل الازاله ونزولها عما اذا اختلف محلها او زمنها فالجواب
 في شعرة او بعضها جمد وفي الشعرين او بعضها او شعرة وبعض واحدة
 مدان ان اختار الدم والافان اختار الصدم فيومر في الصلوة الاولى بقسمها
 ويومان في الثانية باقتسامها او الة طعام وضاع في الاولى وحدها عان في الثانية
 هذا ما قاله جمع وقال الاسنوي انه متعين لا محيد عنه وجرى عليه شيخ الاسلام
 زكريا بن زكريا وتلميذه الجوال السنيني والسحاب بن حجر وخالف في ذلك
 السحاب الرملي فافتنى بتعين المد في الاولى والمد في الثانية سواء اختار الدم والافان

ما لو توقف قطع او قلع
 الشعر او الظفر المتأذى به
 على قطع شيء من غيره

مطلب
 لو اختار الدم
 او في وجوب فدية الشعر
 او الشعرين



لاطلاق الشيخين كالصحاب وتبعه تلميذه الجاهل الرمي في النهاية واجاب في التحفة
والفتح عما الرمز به الاولون من الخبير بين النبي وهو الصانع وبعضه وهو المبدأ له
نظاير كالمسافر يخبر بين القصر والتمام انتهى قال تلميذه العلامة عبد الروف رحمه
الله تعالى والظاهر على القول بالخبير بين المد والصانع واليوم انه يجزى الدم
عن السلائق الامداد بل عن المدة الواحد والفرق بين هذا وعدم اجزا الذهب
عن الفضة في الزكاة ظاهر لا يخفى اذ الزكاة تتعلق بالعين بخلافه على النول
بتعيين المد أو المدين لانه اذا ائتمن الصانع المشتمل على المد فليمتنع الدم
له جنسا بالاولى انتهى **ولو** ازال شعرة واحدة او ظفرا واحدا في ثلاث دفعات
فان اختلف الزمان او المكان وجب ثلاثة امداد **واو** اخذ من واحد امداد
بحسن ابن قاسم وجزم به السائر رحمه الله تعالى **ولو** اضعفت قوة الشعرة
بان شقها نصفين قال السائر رحمه الله تعالى فقتضى تقسيمهم بالانزال عدم وجوب
انتهى **وهل** يحرم ذلك لانه بالثبوت يسرع الى الانتكاف او يكره استغراق العلامة
عبد الروف في حاشيته **عليه** **والاول** تنبيه **له** **سئل** قولهم لم يتحلل
ما لو خلق المحرم راسه في وقته ثم ازال شيئا من بقية شعره **البدن** **لكن** قال
البليغيني يحل خلق البدن بعد خلق الركن او سقوطه لمن لا شعر براسه قال وعلى
هذا فلي ثلاث تحللات ولم يتعرضوا لذلك وقياسه جواز التقليم اذ هو
شبيهة انتهى وما ليه السهاب بن حجر في حاشية الابيضاح **ويروى** مولانا رضي الله
تعالى عنه ورحمه ما عدا القياس بان اطلاقهم انه يسن له ان ياخذ من شاربه بعد
الحلق مع قولهم ان له تقديم الحلق على بقية الاسباب صادق بما قاله فانه
انتهى وهو واضح ونظره واضح البليغيني في القياس ووجهه ان الظفر ليس من
الشعر بل هو مغاير له واعترض الزركشي كلامه بان انا حلق غير الراس ليس
مستفادة من حلقه وانما هو لدخول وقت حلقه مع خلق الراس جملة واحدة
كما جزم بالاحرام كذلك ورده السهاب بن حجر بانه يلزم عليه انا حلقه

مطلوب
لأن الشعر واحدة او
ظفرا واحدا في ثلاث
دفعات

مطلوب
الشعر بان شقها الخ

مطلوب
لو خلق المحرم راسه في وقته
ثم ازال شيئا من بقية شعر
البدن

قبل خلق الراس لدخول وقته وليس كذلك انتهى قال تلميذه العلامة عبد الروف
واقول صرح الزركشي في اعتراضه على البليغيني بما تقررت ومن عبارته اذ لم يقل
احد بانه لا يجوز خلق شعر البدن قبل خلق الراس انتهى فهو صريح في جواز خلق
البدن قبل خلق الراس فقله يعني السهاب بن حجر لانه يلزم عليه الخ مبني على انه
انما اطلع على كلام الزركشي الذي ذكره عنه لا على هذا الصريح مع انها وقعا في سيا
واحد وحاصل رده بقوله وليس كذلك المنع ومن عبارة الزركشي في الاعتراض
قال **له** **صحاب** في الكلام على تحريم الحلق ان خلق الشعر قبل او ان التحلل محذور
وانه لا فرق بين خلق الراس والبدن واقصر في سرخ العباب على نقل هذا عنه في
الاعتراض وقال بعده وهو صريح كما تري في حصة ازالة شعر البدن بعد الحلق
لانه الى الان لم يتحلل الى اخر ما قاله مما حاصله عدم ارتضا كلام البليغيني
وان بقية الشعر كغيرها لا تحل الا بفعل اثنين من الثلاثة بعكس ما قاله هنا
ما ارتضاه وايدوه وكلام الزركشي اوسع منه والحق ان كلام الاصحاب المذكور انما
ليس صريحا بل ولا ظاهرا في حصة ازالة شعر البدن بعد الحلق التي يرد ما قوله
هنا يعني في من الخصر ولا معنى لحل احدهما دون الاخر بل مفهوم كلامهم ما
قاله الزركشي من ان خلق الراس والبدن يدخل وقتها جملة واحدة قال في خادمه بعد
كلامه السابق ويدل على انهما في حكم الشيء الواحد انه لو خلق راسه وشعر بدنه لزمه
فدية واحدة والوجه عندي ما قاله الزركشي وفوق كل ذي علم عليم **وحينئذ**
فليس للتحللان كما قاله اصحاب احد الثلاثة يعني التي يحصل بها التحللان
ازالة الشعر من راسه ويدخل ازالة شعر غيره بدخول وقته فتجوز ازالة الله قبل
الرأس وبعبه ومعه انتهى وهو وجه جدا ثم بعد عام رايت سيدي المرحوم
السيد عمر رضي الله عنه استوجهه ايضا **ثم** **علم** ان محل قولهم المار في تعز
من يجب عليه هذا الدم لم يتحلل التحلل الاول في غير ازالة شعر الراس اما هي
فلا يشترط فيها هذا الشرط ليجوزهم تقديم نحو الحلق على الرمي والطواف هذا على

مقتضى كلامهم من أن إزالة شعر غير الرأس تتوقف على التخلل الأول أما على
كلام الزمخشري الوجه فيقال في غير إزالة شعر البدن وحينئذ فيزداد في التعريف
المأربعد لم يتخلل الأول قولنا أو يدخل وقته على الكلامين فيجوز نحو الخلق أو إزالة
سعر بقية البدن بعد دخول الوقت ولو قبل الرمي وإنما اقتصر على قوله لم يتخلل
التخلل الأول تغليباً لبقية الأنواع على نحو الخلق فتأمل بل لا يحتاج إلى لم يتخلل
اصلاً وإن وقع للشاهر هذا وفيما سياتي في اللبس وتبعه يحتاج إلى ذلك في ستره
لأن الكلام في المحرم وهو معلوم نصب العين نية عليه العلامة عبد الرؤوف في سراج
مختصر الأيضاح في نظير هذا المقام وهذا هو الأصل في أنواع التي يجب فيها هذا
وأشار إلى ثانياً بقوله **والفصل** والكلام فيه كاللغة على الخلق بالمعنى السابق
فصل إذا قلنا بقول الزمخشري الوجه من جواز إزالة شعر البدن بعد دخول الوقت
وقبل خلق الرأس لا يجوز الفهم الأبعد التخلل لأنه ليس من جنس الشعر كما يؤخذ
من توجيه نظر البلقيني وأشار إلى ثالثاً بقوله **وليس** ودعه واجب على محرم
عامد عالم بالمحرم والأحرار مختار ذلك ستر جزاء من رأسه أو استدأه ولو لم
الذي وراء الأذن والمراد به ما على الحجمة المحاذية لأعلى الأذن لا البيضاء وراها
النازل عن الحجمة المتصل بأخر الحجمة المحاذية لشحمة الأذن بما بعد سائر عرفها
وإن حكى لون البشرة كوث رقيق لأنه بعد سائر هذا بخلاف الصلاة ولو في وجه
كعصابة عريضة أو لم بعد كحاشيتي لامة ولو كدراً ولا يخط رقيق ويبدو أن
بها الستر كما استوجبه العلامة عبد الرؤوف لأن ستر الترفه لا يقتضي بها وجرى
في الأمداد على الضرر ولا حمل زنبيل لم يقصد به الستر فلو استرخى بحيث صار
كالقنسوة ولم يكن فيه شيء يحمل كافي الأمداد والمنايه وإن أوهت عبارة الفخطة
حرم ووجب الدم فإن اتقى سوطاً ما ذكر لم يحرم ما ي وللم يجب الدم خلافاً لما يوه
كلام الأذري واستظهر في التحفة في شعر خارج عن حد الداس أنه لا شيء يستره كما
لا يجري مسحه في الوضوء بجامع أن البشرة في كل هي المقصود بالحكم وأما تفسيره أن

عنه ما إذا كان

منه

منوطاً بالشعر وهذا الوجه في المنهايه من احتقار لين وقيد مولانا وشيخنا الأيدم رضي الله
عنه ما إذا كان ستره لا على وجه الاحتاط والافه وحينئذ لكيس الحجة انتهى وليس محبطاً
ولو بعض بدنه ككيس الحجة بخلاف تغطيته الوجه لأن ستره لا يحيط به قال في
التحفة ومن ثم لو احتاط به بأن جعل لكيس على قدره أن تصور حرم كما هو ظاهر
وهو ظاهر وإن جرى في الأمداد على خلافة وإن لم يجد غيره إذا أمكن الانزاع
على هيئته أو لم يمكن ونقص بفتقه ولو قدر على بيعه وشرائه فإن كان مع
ذلك تبد وعورته قال في التحفة أي بحضرة من يحرم عليه نظرها كما هو
ظاهر ولم يقيده بذلك في الفتح وأصله قال العلامة عبد الرؤوف ولك أن تبقى
الكلام على إطلاقه وتقول لم لا يكون الحيا من يحمل له نظرها لزوجته عذراً
لتأكد طلب سترها منه وفي الحاشية وغيرها ما يؤيد ما قلته انتهى لم يجب
والأوجب وإن شئت من وجهها سياستاً بل لا يقدر إلا يمكن استيعاب
الرأس الأبه ولوامة على ما في المجموع ووجهه في التحفة بأن الاعتناء بستر الرأس
ولو من لامة أكثر لقول جمع أنه عورة ولم يقل أحدان وجهها عورة واعتد
جمع متأخرون تقييد ذلك بالحرم وكتب عليه مولانا رحمه الله تعالى علامة
التصحيح أو ليست قفازاً أو خشي ستر رأسه ووجهه في أحرام واحد أما
سترها في أحرامين فلا يضر وعلوه بأبها الموجب وجدى الشهاب
ن حجر في الأمداد على ما نقله العلامة عبد الرؤوف وسوى العباب على وجوبها
فهذه الحالة لتحقق الموجب وعبارة الأمداد والمراد بسترها معاً أن يحصل
في أحرام واحد وأما ما بحثه بعضهم من أنه لو ستر واحد في أحرام والأخر
في أحرام لزمته الفدية لتحقق سببها وإن جهل عيبه ففيه نظر كما بينته
في الحاشية انتهت فلعن الشيخ مختلفه وخرج بالميز غيره كما مر إلا السكون المتعدى
وبالعامد الناس وهل هو مقيد بغير المقصر بنسبانه أما هو فيجب عليه الفدية
كما يجب عليه قضاء الصلاة فورا في هذه الحالة أو يفرق وبالعالم المذكور الجاهل

بها

المحدثون يجهلونه وهو من قرب عهد بالاسلام ومن نشأ بادية بعيدة عن العلم
 قال مولانا وسيدنا محقق العصر السيد عمر رضي الله عنه والاسبب ضبطه بياقة
 القصر او يحل يكسر قصد اهله لمحل عالمي ذلك انتهى وكانت المجامع من الفروع
 الظاهرة القلا يخفى مثلها غالباً والمختار المكره وهو يشمل من اكره على استدامة
 اللبس بان احرم لابس الضرورة ثم عند زوالها اكره على استدامته او بان
 البسه المكره واكرهه على استدامته وعلى ابتدائه فقط لا استمراره فيجب
 عليه زوال اكرهه الفزع وهل تجب الفدية على المكره في الاول والى والثاني
 اذ انزع المكره فيها عقيب زوال الاكره او لا يجب عليه شيء ويفرق بينه وبين
 الاكره على نحو الحلق بان الثاني اطلاق وهو لا يفتقر الى الحال فيه بين السبب
 والعقد نظر اما اذا استدام اللبس بعد زوال الاكره فالفدية عليه ^{لست}
 من المحبط تقليد السيف وشدة المنطقة والحيان قال السهاب بن حجر
 الله تعالى في حاشية الايضاح والمراد بشدهما ما يشمل العقد وغيره سواء
 كان فوق ثوب الاحرام او تحته ويؤخذ منه انه لا يضر الاحتياط بحجوه
 او غيرهما بل اولى ولا ينافيه ان له ان يلف على وسطه عامة ولا يعقدها
 كما هو ظاهر انتهى وانظر لو كانت الجبوة عريضة جدا كما اذا اخذت
 الظهر مثلا وظاهر كلامه ان له ذلك وان احاطت بذلك او بالكر حيث
 كانت تسمى جبوة عريضة وظاهر كلامهم جواز تقليد الجبوة ثم رأت
 العلامة عبد الرؤف صرح به **وليس** النعل كالمداس المعروف
 اليوم والتاسومه والقباع اذ المر ليس سائرهما جميع الاصابع كما
 استظهره في متن المختصر وجزم به في التحفة والاحرف فامع وجود النعل
ولم عقد الاثر وان كان عريضا ووصل لثديه او الى عنقه وعقد
 طريقه عليه كما في حاشية الايضاح للسهاب بن حجر واستظهر في طريقه
 بعضه للعبوة ويعقد ثم باقية على الكف في الاول حكم الاثر والثاني

مطلب حنيط البعيد
 عن العلم

قال الفدية

مطلب لا يضر الاحتياط
 بحجوه او غيرها

مطلب ليس المداس والتاسومه
 والقباع

جواز عقد الاثر وان كان عريضا

حكم الروا

حكم الرد او افتي بانه لا فدية بشد نحو خيط اولف خرقة امكن معه من غير
 عقد وبه ان تعين لدفع نجاسة من لا يستسك بوله الا بذلك فشد ذكره حرا
 على طهارته وتحررا من نجاسة بده **ولم** ان يدخل يده في كمره فيص
 منفصل ورجله في ساق الخف لا قراره وظاهر كلامهم ان له ذلك وان جاوز
 طوله العادة ووصلت رجلاه الى محل لو كان معتادا لكانت في قراره فيلحق
 ويمتنع عليه عقد الرد او بطله بطرفه الاخر وخله بخلال واتخاذ ازاره
 وعري وان تباعدت والمرأة ان تسدل على وجهها ثوبا يتجافى عنه بنحو
 اعواد وبحش مولانا وشيخنا المرحوم السيد عمر رحمه الله تعالى واعاد علينا
 من بركته وجوب ذلك عليها اذا خشيت الفتنة وهو واضح فلو تحقق بها مع
 وجود هذا فهل يجب عليها الستر مع الملاصق مع الفدية او لا تجب الفدية
 لانها ملجاة الى الستر ويفرق بينها وبين ما مرفق من خشيت حيث يجب عليها مع
 وجوب الستر كما يجتهد مولانا وتقدم ذلك يحتمل الثاني لما ذكره الاول اوفق
 بكلامهم ولا نظر لذلك لندرتها والفرق بينها وبين من نبت بعينه شعر
 حيث لا تجب مع اضطرابه الى ان الله واضح فليتامل ثم رأت في النهاية
 مانعه ولا يبعد جواز الستر مع الفدية حيث تعين طريقا لدفع نظر
 محرر اليها انتهى وهو نص فيما ذكرته اذ القاعدة ان ما جاز بعد امتناعه
 وجب ولو سقطت فسد الثوب وجهها بلا اختيارها فان رفعتها حال فلا
 والا حرم ووجبت الفدية قال سيد يحيى بن الحسن البكري رضي الله عنه
 ووضح انما قاله في رفع الخشبة بان لم يحكم وضعها بحيث يمكن معها
 عادة سقوط الثوب على وجهها فسقطت كانت مقصورة فتام وتعد
 وان رفعتها حال لا يؤخذ من نظيره في الجماعة انتهى وسن لها كشف
 فيها ولو ستر راسه بشي ثم باخر وهكذا فان ستر الثاني غير ما ستره
 الاول مع اختلاف الزمان والمكان وجب الثاني فدية اخرى وهكذا

مطلب من لا يستسك بوله الا
 بشد ذكره حرا
 على طهارته

منع عقد كد او بطله

مطلب لو ستر راسه بشي
 ثم باخر



والا فلا والبدن كالراس على المعتمد وقد يجوز اللبس وتجب الفدية بلبس الحائض
 خوصر وكشد خرقة على نحو الراس لجرم قال الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى والمراد
 بالشد هنا الف لا العقد المراد في شد الهيمان والخيط على الازار انتهى قال تليد
 العلامة عبد الرؤوف رحمه الله تعالى فلو كانت الخرقة لا تستمسك الا بالعقد كما
 مر اذا من لفظ الشد كما هو واضح والمراد بالحاجة هنا وفي سائر المحظورات ما يجب
 به مشقة لا تخفى عادة وان لم تلتزم التيمم ويجب النزاع فورا بزوال العذر وان
 ظن عوده والفرق بينه وبين المستحاضة حيث لم يجب عليها تجديد الطهر
 اذا انقطع دمها وظنت قرب عوده ان عذرهما اذا وقع داهما فانه استد
 الستر او اللبس بعد زوال العذر فدية واحدة وما تقر من انه لا يباح
 اللبس الا بعد وجوب الحاجة المذكورة وان ظن حصولها هو ما اعتدوا
 وسيل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى بما معناه هل يجوز ستر الراس واللبس
 في بقية البدن قبل وجوب الضرر اذا ظن وجوده ان لم يستتر او ليس الا
 الابد وجوب الضرر فاجاب بالجواب ومن لفظ اجوا
 ومحرم قبل وجوب العذر اجزله لللبس بغير ضرورة بغالب الظن ولا توقف
 على حصوله فهذا الاراف يظهر من ظن من غسل بما حصول سقم جرم التيمم
 ومن نزل اعذاره فليضع مبادرا وليعص ان لم يتبرع انتهى
 ومحل حرمة ما تقدم وجوب الفدية بلبس ما ذكر اذا وجد غيره اما اذا لم يجد
 غيره حسا بان لم يمكنه ولا قدر عليه على تحصيله ولو بجواستغارة بخلاف الفدية
 او سرعا كان وجده باكثر من ثمن المثل او اجرته فله ستر العورة بالمحيط بغير
 فدية ولبسه في بقية البدن لحاجة خوبرد بها فعلم ان له لبس السراويل
 لفقد الازار كما مر ولبس الخف لفقد النعل بشرط قطعه اسفل من الكعبين
 وان نقصت قيمته لا امر بقطعه كذلك فلا ينافي ما مر من عدم وجوب
 قطع ما زاد من السراويل على العورة قال في الخفة والمراد بالنعل

مطلب
 صابط الحاجة هنا
 وفي سائر المحظورات

مطلب
 جهالة اللبس عند ظن الحاجة قبل
 وجود الضرر

وصور

ما يجوز

ما يجوز لبسه المحرم من غير المحيط كالمعروف اليوم والتاسومه والقباق
 بشرط ان لا يسترا جميع اصابع الرجل بخلاف نحو السرمونه فانها محيطه بالرجل جميعا
 الذي يبول المصري وان لم يكن له كعب واليمنى لا حاطة بها بالاصابع فامتنع لبسها
 وجود ما لا احاطة فيه انتهى وقضية الخبر وكلام الشيخين الاكتفاء بقطع
 الخفا اسفل من الكعبين وان بقي منه ما يحيط بالعقب والاصابع وظهر القدر
 ولا ينافي فيه تحريم السرمونه لانه مع وجود غيرها قال في الخفة ومع ذلك
 لو قيل انه لا بد من قطع ما يحيط بالعقب والاصابع لا يضر استتار ظهر
 القدمين لان الاستمسك يتوقف على الاحاطة بذلك دون الاخرين لكان
 متجهما ثم قال بعد كلامه بالحاصل ان ما ظهر منه العقب وروس الا
 يحل مطلقا وجده غيره او لم يجد لانه كالنعلين سواهما ستر الاصابع فقط
 او العقب فقط لا يحل الا مع فقد الاولين انتهى وما لم يولدنا وسيدنا ونحنا السيد
 رضي الله عنه الى ما اقتضاه الخبر من جواز قطع اسفل من الكعبين وان استتر العقب
 وكلام الشيخين قال فانما خير بين الملبس المعروف الان بالكوش وبين الخف المقطوع
 اسفل من الكعبين ولا شبهة ان الكوش ساتر للعقب وروس الاصابع ثم رأت
 في فتاوى العلامة بن زباد ما يوجب ما ذكرته فراجعها ثم رأت المحتج بها
 ابن قاسم رحمه الله تعالى قال قوله يعني صاحب الخفة بالحاصل الخ الوجه
 مر وهو ظاهر كلامهم والخبر الحل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقبين
 والاصابع وظهر القدم وهل يحل حينئذ من غير حاجة اليه فيه نظر
 ويحتمل احل لانه حينئذ بمنزلة النعل سرعا انتهى وما ذكر انه محتمل
 استبعده في النهاية بعد ان ذكر انه ظاهر كلامهم واستوجه انه لا يحل
 حينئذ الحاجة كخشية تنجس رجليه او نحو حر او برد او كون الخفافين
 لا يبق به انتهى **فايد** تنكبه الفدية بتكويه اللبس والستر مع اختلاف
 الزمان والمكان عرفا كما استظهر ضبطه به في الامداد فلو ستر راسه

مطلب
 تنكبه الفدية
 بتكويه اللبس

ضرورة واحتمال لكشفه عند غسله من الجنابة او بعينه عند مسحه في الوضوء
 فالظاهر انه لا تعدد لان الاصل في مباشرة الجائز عدم الضمان ولان ايجاب
 الكشف لتحصيل الواجب المتوقف عليه صحة عبادته صيرته مكرها عليه
 شرعا والاكره السري كالاكره الحسي وهذا لا تعدد فيه فكذا السري
 وانما وجب له من الاصل اللبس لضرورة لان فيه ترفها وحفظ النفس
 بخلاف هذا فهو لتحصيل الواجب كما ذكر قاله العلامة بن حجر في حاشية
 الايضاح انتهى ملخصا وقال السارح بعد نقله عن قضية قوله يتكرر الخ
 تكريرها نقلا عن السيد السمرودي رحمه الله تعالى وما اظن السلف مع عدم خلو
 زمانهم من مثل هذه الصورة يوجبون ذلك ولم ار من نبه عليه والمشقة
 تجلب التيسير انتهى ونظر العلامة عبد الرزاق كلام شيخه في الحاشية بان
 الاكره السري كالحسي بان اللبس الثاني والثالث وما بعدها ايضا للترفع
 وحفظ النفس لان الواجب انما هو الكشف لفحوا العنبر فهو مكره عليه شرعا
 لا لللبس بعده بل الذي اقتضاه هو دواعي الضرورة وهو كما تبين ايها ذلك
 لحظها لا غير فهو قياس ما لو كرر انزاله شعرة كدواعي الايدى اجماع الترف
 في كل منهما وان كان في الانزاله اختلاف واما عدمه في لبس السراويل
 عند فقد الازار فخارج عن القياس يشبه التقيد فلا يقاس عليه واما
 عدمه في انزاله الشعر من العين فلانه كالصايل المهد اذا صبر عليه
 فدواعيه كابتدائه وهو لا شيء فيه هكذا اظهر للذهن السقيم وفوق
 كل ذي علم عليم انتهى وقد يجاب عنه وان كان المكره عليه شرعا
 هو الكشف والذي اقتضاه اللبس بعده هو دواعي الضرورة بان الكشف
 المكره عليه شرعا صير اللبس بعده كاستدانة اللبس الاول فهو وان كان
 لبسا تانيا صورة مستند ام حكما والاستدانة ليس فيها شيء فكذا ما هو
 في حكمها والفرق بينه وبين ما لو كرر انزاله شعرة لدواعي الايدى ان يمكن

زوال الايدى بغيره

زوال الايدى بغيره نحو الخلق كالغسل والتقلي بخلاف ما نحن فيه سيما في حق من يكثر
 منه الاحتلام مع النظر لقلعة ان المشقة تجلب التيسير والامر اذا ضاق اتسع
 فنامله ونارعه هو اعني العلامة عبد الرزاق السيد السمرودي في قوله الما رابيه
 يمكنه ادخال يده اعني في المسح او اصبعه من تحت ساتره فان احتاج اليه
 يعني الكشف فهو نادر وانما تجلب المشقة التيسير حيث لا مندوحة كوطء جوارحه
 عن الطريق انتهى وهو واضح بالنسبة للمسح كما في الموضع فرضه لاني الغسل يعني
 ما لو اراد الايتان بسننه مسح جميع الراس فخل ياقبها ولا شكرا القدية اذا ستره
 بعد او يجب الاقتصار على كشف مقدار الواجب منه اذا لم يمكنه ادخال
 يديه لمسحه ويكفي للمسح على العمامة تحصيلها للسنن الظاهر الثاني لانه
 لا ضرورة الى الترع حينئذ **فاية** كل محظور ايج الحاجة فيه
 القدية كما مر الالبس نحو السراويل والخفين المقطوعين وازالت الشعر الثاني
 في العين والظفر المؤذي وقتل الصيد الصايل وكل محظور بالاحرام فيه القدية
 الاعتد النكاح **تيسير** علم مما تقر بان اللبس في كلام الناظم
 محمول على مطلق الستر فيكون من عموم المجاز او اللبس والستر معا فيكون من
 الجمع بين المعنيين والمجاز قاله شيخنا العلامة عبد الملك العصامي في شرحه
 ثم اشار الى رابعها حاذفا العاطف بقوله **وهو** بفتح الدال اي دهن
 شعر الراس او اللحية ولو اوصطحا من الميزر العامد العالم بالتحريم والاحرام
 المختار ولو امرأة وخشني بايت دهن كان كزيت وزبد ولو غير مطيبين فخرج
 بالشعر دهن راس اقرع واصلع في محل الصلع وذقن امرد والمراد به
 هنا من لم يبيت ولو قارب الابنات حرم النظر اليه ولا كما استظهره الشهاب
 ابن حجر في احاشية وبالرأس واللحية بقية شعور البدن والحق المحب الطبري
 شعر اللحية سائر شعور الوجه قال الاسنوي وهو القياس واعتده جمع
 متاخرين وتبعهم الشهاب بن حجر واجمال الرمي مستثنى شعرا كحد والاو لسر

كل محظور ايج الحاجة فيه
 فيه القدية

مطلوب
ما يفصل عنه كثير وهو
تلوث السائر والغنقه
بالدهن

الجهة ايضا وزاد تلخيص العلامة عبد الرؤوف في شرح المختصر والائف واستظهر في
المعنى ما قاله الولي العراقي من استئناس الحجاب والهدب وما على الجهة وزاد الخ
انتهى قال في التحفة **وحيث** فليست له لما يفصل عنه كثيرا وهو تلوث السائر
والغنقه بالدهن عند اكل اللحم فانه مع العلم والتقدم حرام فيه الفدية
انتهى وقضيت حرمة اكل دهن يعلم منه تلوث سائر به مثلا وصرح به في حاشية
الايضاح مفيد له بما اذا لم تشتد حاجته اليه قال والاجاز ووجبت الفدية
انتهى وانظر ما المراد بالاشتداد وظاهر قولهم شعرا انه لا بد من ثلاث واستمر
في التحفة الاكتفاء بها ان كان مما يقصد به التزيين قال لان هذا هو مناط
التحريم وجزم به في متن المختصر حاذق القيد وعبارة المعنى وبوخذه من عبارة
ابن المقري يحرم اي الدهن في شعر الداس والحية انه لا فرق في الشرع بين
الكثير والقليل ولو واحدة وهو الظاهر من كلامهما انتهى ويحرم عليه وعلى
الحلال دهن نحو راس المحرم كحلقه قاله في التحفة وقضية التشبيه بالحق
جريان التفصيل فيه في الاكراه فتأمل **شعر** اشار الى خامسها حاذق العاطف
ايضا بقوله **طبيب** ودنه واجب على من استعمله ولو اختم بميزان
عامد عالما بالتحريم والاحرام وان المسوس طبيب يعلق في ملبوسه ولو نعل
او فراشه او بدنه ولو باطنيا استعاط او احتقان قال في الفتح ويفرق بينه وبين
عدم التحريم به في الرضاع بان من سأن التقدي ان لا يقصد بالادخال من
اسفل ومن سأن الطبيب ان يقصد به ملاسة البدن السائل لظاهرة وب
من غير نظر لكونه مستعملا على الوجه المعتاد او لا انتهى وخرجه بقوله في ملبوسه
او بدنه ما لو اوطأ دابته طبيا وان علق بها سوا كان ماسكا للجامها والاحلاف
للزركشي حيث اجري فيها تفصيل الصلاة ووجه وجوب الفدية في الفعل انه من
ملبوسه ومن شعر لو كان به نجاسة لم تصح صلاته فيه واخذ منه في الحاشية
ان المراد بملبوسه ما لا يصح السجود عليه انتهى وخرجه بالطيب وهو ما يقصد راجحه

للطبيب

للتطبيب غالبا لمسك وعين وعود وكافور ولوميثا وزعفران وصندل وياسمين وكبر
السبي فارسي معرب وورس وورجس وآس ونيلوفر وبنفج وورد وبان ودهن
والمراد به الدهن الذي اعلى فيه نحو الورد لا ما تزوج سمه بها ودهن
الانترج كذلك وان لم يكن هو طبيا اذ لا تلازمه وسائر الياصين الرطبة في
الامداد وفي المجموع ان عن النص ان الكاذب بالمعج ولباسا طيب وهو مشكل
في الياس فان الذي منه بركة الان لا طيب فيه البتة وان ش عليه ماء كما هو
مشاهد فلهذا انواع انتهى **و** وخفيت الراجحة فان كانت تظهر برش الماء
حرم والا فلا قال العلامة عبد الرؤوف وظاهر كلامهما انه لو ظهر بالرش طعم
دون رجة لا يوثق وقياسا بتأثير بقا العلم تأثوره الا ان يقال لما خفي ثم ظهر
بخلاف الراجحة لما مر انها المقصود الاعظم من الطيب وعليه فلو ظهرت
من طيب لا يدركه الطرف وجبت ان الله انتهى لا ما بقي لونه فقط غير كالمقصود
اكله والمداوي او للاصلاح كالتقاع والانترج والسفرجل وسائر الفواكه
الطيبة الراجحة والقرنفل والسنبل كما قاله الشيخان تبعا للضرورة وان نوزع
فيه ومثله حب الخلب وسائر الاباير الطيبة وما قصد لونه كخنا وعصفر
وما بنت بنفسه كسبع وقيصوم وخراما وسائر زهار البراري الطيبة اذ لا
يقصد منها التطيب والا لاستنبقت قال في الامداد ومنه يوضح ان البعيرا
طيب لانه مستنبت فالمدار في الاستنبات على ما من سأنه انتهى والاستعمال
الموثر هنا هو المعتاد بالنسبة الى ذلك الطيب كالبحر بالعود باحتوا على محبرة
او جعلها قريبا منه وقد عبق عين البخور اي دخانه او بخاره اذ هو عين
اجزائه وانما لم يوثق في الماء لانه لا يعد عينيا معيرة ببذنه او ثوبه فيها لان
عقب به رجة فقط بالجلوس عند نحو عطار ويكره ان قصد السقم فالمدار على
وصول دخان البخور او بخاره اليه متى وصل اليه ضرر وان لم يتجوف متى لم يصل
لم يضر وان احتوي ومثله الماء المجر ومثل نحو المسك ولو في قارة مشقوقة

قال صح

والندوة



او كيس مفتوح او قارورة غير مصمتة في ملبوسة لاحلة في نحو خرقة مشدودة
والفرق ان الشد صارف عن قصد التطيب به قاله في التحفة قال العلامة بن
قاسم رحمه الله تعالى وقد يؤخذ منه الحرمة لو كانت الخرقة المشدودة مما يقصد
التطيب بما فيها الوقتها بحيث لا يمنع ظهور الراية ^{عليه} واما تشد لمنع تبدد ^{الجزء}
انتهى والحل مع الفتح يصيره بمنزلة الملتصق ببدنه وخروج نحو ملبوسة حمل
نحو قارورة المشدودة بيده فان كان مجرد النقل وقصر الزمن اى عرفا فيها
بظهر لم يضرب والاضر ولن ينظر التقييد بقصر الزمن فان قصد النقل صارف
عن التطيب وان لم يقصر فان كان منقولا فهو مشكل وشهد الراية حين
مع اتصالها بانفه وصب ماء الورد على بدنه او نحو ملبوسة لا تشد مجرد
عن ملاصقة بدنه او ملبوسة اذ التطيب به وان كان فيه مسك انما يكون به
على بدنه او ثوبه ولا حمل العود والكل ولا جلوسه على الارض او فراش مطيب
اذ لم يبق ببدنه او ملبوسه عين الطيب والاحرم ووجبت الفدية
وبالميز غيره الا السكون المتعدي وبالختار غيره كان طيبه غيره من غير
اختياره ولم يقدر على دفعه او اكره على التطيب بنفسه فالحرمة والفدية
على الفاعل للتطيب ولا اكره اذ اعلم الحرمة وكون جنسه ولو في الحجر الاسود
وان جهل نوعه طيبا ورطبا وبالعامة الناس وان كثر قياسا على الكلف في القوم
قال في الامداد وقياسه على الصلاة يرد بان الصلاة مشتملة على افعال
متجددة مباينة للعادة من كل وجه فتوقع الفعل مع ذلك يشعر بمزيد
التقصير بخلاف الاحرام فانه مجرد استدامة التجر الذي يقع في العادة
كثيرا فريئته ليست مذكورة كهيئتها بل قد لا يوجد فيه مذكرا أصلا كما لو كان
غير مجرد انتهى وجزم به في النهاية وبالجملة غيره من يعذر بجهله كما
تقدم قال السهاب بن حجر في حاشية البصاح نقل عن القاضي ابي الطيب
فلو ادعى في زماننا الجهل بتجرع الطيب واللبيس فقي قبوله وجهان انتهى

متعلق بالفاعل

والذات

والذي يتجه منهما انه ان كان محاطا للحل بحيث لا يخفى عليه ذلك عادة لم
يقبل والا قبل ومعنى القول وعدمه هنا بالنسبة للتقريب والتفائيه
اما بالنسبة للكفارة فالعبرة بما في نفس الامر فان كان جاهلا لم يلزمه
اخراجها والا لزمه سوا عذر الجهل امر لا والى هذا الاخير اشار الشافعي
ومن جهل كون حبس المسوس او نوعه طيبا او انه رطب وان جهل وجوب
الفدية قال في سرى المختصر ويجب ان ظن ان نوعا منه ليس بحرام اى لقلته
كما في المجموع وهو مشكل بمسئلة ظنه يا بسا ويفرق بان ايا بس في نفس الامر
لا يضرمسه والقليل يصير استعماله فهو مقصر هنا لامة انتهى فان زال
العذر في الاولي بشقوقها او زال الكراه في الثانية او النسيان في الثالثة
او الجهل في الرابعة بشقوقها لزمته الازاله بالماء او بغيره فورا ان امكته
فان لم تمكنه لغيره مائة او فقد من يزيله او اجرت به بان لم يفضل عنه
شي مما يعتبر في الفطرة او كونها زائدة على اجرة المثل فلا فدية ولو توقفت
ازالته على الماء فان كفاه لواحد من ازالته والطهر كله او بعضه قدم
الطهر ثم يجمع ماءه ويغسل به ان كفى والا قدمه الازاله لان للطهر
بدلا واعتبرت مدة الطهارة تحصيلها لمصلحة الواجبين ويقدم غسل
النجاسة لغرضها على غسل الطيب مع انه لا بد له والا اتم وفدى والاولى
اموالا لان ازالته ان بقيت الفورية ^{تصل} ياتي في حمل الطيب في امتعة
التفصيل في حمل المصحف معها او يفرق بان المصحف غيره هنا من الاثا
بالعرف كل محتمل والثاني اقرب قاله في فتح الجواد فاسد ثانيا قال العلامة
ان قاسم رحمه الله تعالى فرغ القتل الرجح طيبا لغيره عليه ان القاء تلف فحمل
يلزمه ابقاؤه ويؤدي لئلا يضيع مال الغير او يلقيه عنه فيه تردد لبعضهم
رجح منه الحال الرمي رحمه الله تعالى الاول كما لو احرم ويده صيد مشترك
فانه يمتنع ارساله عليه حفظا لحق الشريك فرغ وقع على بدنه طيب

فاسدة صح

مطلب
لو اقلع الرجح طيبا لغيره
عليه ان القاء تلف

مطلب
لو احرم ويده
صيد مشترك

مطلب
لو وقع على بدنه طيب لواراه
ذهب ما بينه

لوانزاله ذهبت ماله يبيع جواره ابقاياه مع الفدية لا يقال بل ينبغي وجوب
 انزاله كالصيد لان الصيد ينزل ملكه عنه بخلاف الطبيب قاله الحال الرطب
 انتهى قال سيدنا السيد رضي الله تعالى عنه رحمه قد يتوقف في الفروع الثاني
 بخلافه لظاهر كلامهما اطلاق الازالة انتهى **ثم** اشار الى سادسها
 وهو مقدمة الجوع بقوله **وتقيل** اي ونحوه كفاخذة ومعاينة وليس
 واجب على ميمزبا شرهوه عامدا بالتحريم والاحرام مختارا انزل اولها
 بين التحليلين واستثنى بجويده وانزل وتندرج في بدنه الجوع او سائر
 جامع بعدها كذا وقع التقييد به في القصة والنهاية قال مولانا رحمه الله تعالى
 ومقتضاها ان المتأخره عن الجوع لا تندرج وان قصر الزمن ونسبت الى ذلك الجوع
 عرفنا انتهى وقال العلامة عبدالرؤف في حاشيته على السور بعد ان ذكر نحو ذلك
 لكن ظاهريا سهر ذلك على اندراج الحدث في اجنبية انه لا فرق بين التقدم
 والتأخر انتهى وان تخلص بينهما وبينه زمن ولو طويلا كان اندراج الحدث الاصغر في
 الاكبر لكن قيد السارح رحمه الله تعالى بما اذا نسبت تلك المقدمة لذلك الجوع عرفنا
 قال مولانا رحمه الله تعالى وهو تقييد حسن انتهى فخرج بالمخرجين الا السكران المتعذر
 كما هو بالباسر والنظر والقبلة بجائيل وان انزل فلا دمر فيها **ثم** ان كان
 بغير شهوة فلا اثم او بها فلا اثم وان لم ينزل وهل يشترط في الاثم تكرار
 او يكفي مرة ظاهريا مرة الشهاب بن حجر رحمه الله تعالى فخصر الا يثما
 أولا الثاني وثانيا الاول وهو قياس الصوم **ثم** راي العلامة بن قاسم
 قال وهل يتوقف الحرمة على تكريره الوجه ان يجري فيه ما في الصوم
 وشهوة المباشرة بغيرها كمن قبله وجته لوداع قاصدا الاكرام او لا
 وبالعامد الناسي والعالم الجاهل المار والمختار المكره ويجرم ايضا
 التحليل منها لان فيه اعانة على معصية وعلى الزوج اخلال بمباشرة محرم
 يمنع عليه تحليلها **ثم** اشار الى سابعها وهو اجماع بعد اجماع المفسد

بلغ

مطلب اندراج مقدمة الجوع فيه

وقيل

وقيل التحلل بقوله **وطء ثني** اي اتي به بعد الاول بعد المفسد سوا
 تكرار او لا ويجب دمه على ميمزبا مع ولو بجائيل عامدا لما بالتحريم بعد
 الاول والا حرام مختارا بعد جماع مفسد متصل به او منفصل ان قضى
 به وطء والا فهو الثاني كجماع واحد سوا قضى وطء بالثاني او لا وتكرر
 الفدية بتكرار الجماع وان احدث المكان ولم يغير قبل الثاني بخلاف سائر
 الاستتماعات فيشترط فيها اتحاد المكان والزمان وعدم حكمي تحلل
 التكفير كما هو والفرق ان اجماع اعطى وسوا كان اجماع المذكور ثانيا او
 ثالثا وهكذا ولا ينافيه قول المتن ثني لما تقدمت الا سارده اليه في حله
 من ان كونه ثانيا انما هو بالنسبة للاول فلا يشترط ان يكون واحدا بالثاني
ثم اشار الى ثامنها وهو اجماع بين التحليلين ولو اكتفى بالاول كان اولى
 له حوله فيه وحينئذ يسأل عن نكته جعلها جعله مستقلا ويجوز
 بانها هي افهامه ان اجماع بعد جماع لا يجب به ساء ولا اثم بخلاف اقتضا
 على الاول لشموله ما بعد المفسد وقبل الجماع التحلل ولما بينهما ولما بعد جماع
 فيحتاج الى التقييد بالاوليه فلما اتي بقوله او بين تحليلي الخ علمنا منه
 ان الاول مختص بما قبلها فقط وان ما بعد جماع لا يجب فيه شي فامله
 وايضا شمول قوله او بين تحليلي لما اذا لم يفسد اصلا وجامع بين
 التحليلين فيبين قوله او بين تحليلي وقوله ثني نسبة العموم
 والخصوص من وجد لا شوا كهاتين من جامع بين التحليلين وكان قد افسد
 جمعه وانفراد الاول بالجامع بينهما اذا لم يفسد وانفراد الثاني بالجامع
 قبلها بعد الا فساد بقوله **او بين تحليلي** **دوي** اي اصحا **احرام**
 وهذا انما يتصور في الجماع فقط وانما يجب على ميمزبا بيوده جامع بين
 التحليلين فخرج جماعه قبل التحلل الاول وقد تقدم وما بعد التحليلين
 فلا تحريم ولا فدية فيه وان بقي عليه الرمي والمبيت وانما استقل اجماع الثاني

وبين التخللين بوجوب فدية لان الغلب في اجماع حكم الاتلاف والمفلس
 في المعتمات حكم الاستمتاع **فأبى** لو تكرر اجماع بين التخللين في حكمه
 تكرره بعد اجماع المعتمد وان مشى الجلال البلقيني على خلافه **فأبى**
 ثانياً قال في الكسنا يستحب تأخير الوطء عن أي أيام التشرع ليزول
 عنه اثر الا حرام كذا جزم به الشيخان ونقله ابن الرفعه عن اجماعهم وقال
 المحب الطبري ولا معنى له ويشكل عليه خبرا يامني يام اكل وشرب
 وبه قال وخبر انه صلى الله عليه وسلم بحث امر سلمه رضي الله عنهما
 لتطوف قبل الفجر وكان يومها فاجب ان يوافيه ليوافيها فيه وعليه بوجه
 سعيد بن منصور في سنته باب في الرجل يزور البيت ثم يواقع اهله
 قبل ان يرجع الى منى وذكره انتهى قال السالك رحمه الله تعالى ويؤيده استجاء
 الطيب بين التخللين لفعله صلى الله عليه وسلم له انتهى اي لان الطيب من
 دواعيه واجاب **العلامة السرييني** في المغني وجمال الرمي في النهاية
 والسحاب بن حجر في حاشية الايضاح والعلامة عبد الرؤف في شرح مخم
 الايضاح بانه ليس بان اجواز زاد الا خير أو ان الناس من شأنهم ذلك
 انتهى قال سيدنا ومولانا السيد عمر رضي الله عنه وانت خير بعد هذا
 التأويل جدام ذكر الالكل والشرب معه فذكرهما معه قرينة واضحة
 على ان المراد مسكرو عتيقهما لا متناع الصوم فبينما انتهى وعن قوله
 في الحديث الثاني فاحب ان يوافيه الى السحاب بن حجر في حاشية وتبعه
 تلميذه العلامة عبد الرؤف بانه تعبير من الراوي بحسب ما فهمه قال
 وتيسلهم انه ليس كذلك فهو ليس بان اجواز لانه مما يخفى ويحتاج الى ظهور
 في هذا المجمع العظيم بدلالة الفعل التي هي اقوى من دلالة القول انتهى
 زاد الا خير رد التاييد السالك المذكور ونائب الطيب بين التخللين
 لا يقتضي ندب اجماع بعدهما والاندب لانه يودي الى اجماع بينهما ايضا هو

حرم وسبب ندب الطيب بعد التخلل الا وان يخالف حاله قبله كالاحل
 يوم عيد الفطر فان كلا منهما سنة وقبل ذلك حرام انتهى وفي حاشية الايضاح
 والمناسب القبيح بلايين بذلك قولهم ليس ان لا يطأ الى امره لانه يعني ابتداء
 سنينة نفى الوطء عن ايام التشرع يحتاج لدليل انتهى بخلاف التعبير بلا
 ليس فانه يقتضي الوطء فيها خلاف السنة وان عدمه سنة فيحتاج الى دليل
 وهذه الاعتراض يتوجه على عبارة في متن مختصرا لا يوضح قاله سائر هذه العلا
 عند الرؤف فائدة ثالثة يجب على الولي احضار المولي الموافق الواجبه
 كعرفة ومزدلفة والمندوبة ندبا قال في التحفة ومن الموافق المرمي كما هو
 ظاهر لان الواجب شياء ان الحضور والرمي فلا يسقط احدهما بسقوط الاخر
 انتهى قال مولانا السيد عمر رضي الله عنه قد يقال لاشبهة ان المراد بالمرمي هنا
 ما يقف فيه الراعي لا ما يساقى من انه ثلاثة اذرع من كل جهة حول الشاة
 ما عدا جمرة العقبة فليس لها الاجتهاد واحدة وحينئذ فذلك لا يحد يد
 له اذ المرمى المذار على ايصال الحجر للمرمى ولو كان الراعي خارج من قفلا
 فليست له انتهى فان تركه مبني مزدلفة او منى وجب الدم وعليه ايضا منع
 من سائر المحصورات فان فعل منها شيئا فان كان غير محبذ فلا شيء على واحد
 او مميها فان قتل صيدا او خلق او قتل ولو سهوا او نطيب او لبس او جامع عدا
 وجب الدم في مال الولي لانه الموطأ له في ذلك من غير حاجة ولا ضرورة
 بخلاف اجرة تعليمه وممن من يزوجه له الولي فانها في مال المولي لانه لو لم يعلم
 يعلمه لاحتاج للتعليم بعد البلوغ وقد يظن الولي ان تلك الزوجة التي
 فيها المصلحة تقوت لواخر للبلوغ او سهوا فلا ولو اقتضى الفعل الصوم وغيره
 وفعله جائز ولو فعل الولي بالصبي الحلق او الطيب او اللبس وجب الدم في
 ماله وان كان الحاجة الصبي او اجنبي محظورا او جاءه اليه او فوته الى فالدوم
 عليه والسفيه يكفر بالصوم **هذه** اي الدماء المذكورة **وما الى** اي والعرة ولو

في ايام التشرع مباح بخلاف
 تعبير بلايين فيقتضي ان
 الوطء مع اصل

بنسك كان اولي علي مامر **التامر** والكمال وهي اثنان وعشرون دما على ما
هو المذكور في النظم عشرة للاول بناء على دخول الركوب المنة ور في منظوق كسبي
واثنان للنائي واثنان للثالث وثمانية للرابع والله تعالى اعلم
ونسأل الله العظيم بحاه بنيت الكريم سيدنا ومولانا محمد عليه افضل الصلوة والسلام
ان يرزقنا اتباعه صلوات الله وسلامه عليه في سائر احوالنا واما لنا وافعالنا
وحركاتنا وسكناتنا وان يقيّل عثراتنا ويغفر زلاتنا وان يبلقنا الخ المبرور
والذي ابره المقبله كل عام وان يرحم امواتنا ويعوضهم الجنة ويغفرها ويمتحنهم بالظن
الى وجهه الكريم امين امين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه اجمعين
واحمد لله المعالم

وكان الفراغ من نسخة يوم الاحد ٢٨ من شهر ربيع الاول عام ١٠٨٣ بقلم
مالكه وكاتبه الفقير عبد الرحمن بن ابي السعود بن يحيى بن ابي السعد الكازمي وفي الامام
حفيد الزبير بن العوام احد العشر المبشرة بدار السلام لطف الله به والموفق
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بلغ مقابلة وتصحفا
في التاريخ المذكور
اعلاه وصلى
الله على
محمد وآله
بناته